



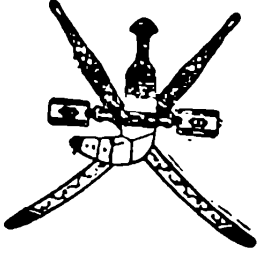
مسلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

الجامع المفيد
من أحكام أبي سعيد

تأليف الشيخ العلامة
أبي سعيد محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد الكدحي

الجزء الأول

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م



سَلْطَنَةُ عُمَانَ
وِزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِي وَالْثِقَافَةِ

الْجَامِعُ الْمَفْصِيذُ

مِنْ أَحْكَامِ أَبِي سَعِيدٍ

تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ

أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ الْكَدْحِي

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

• وبه نستعين ، وعليه نتوكل في كل وقت وحين •

أما بعد :

فهذا كتاب الجامع المفيد من أحكام الشيخ أبي سعيد رضي الله عنه
• والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وسلم •

بَاب

فِي طَلْبِ الْعِلْمِ

قد حث رسول الله ﷺ على طلب العلم وتعليمه ، وحث العلماء من بعده على ذلك وحثوا على اصلاح الألسن وحسن العبارة ، وقال ﷺ : « رحم الله امرأً أصلح من لسانه » .

وقيل : أوحى الله الى موسى بن عمران صلوات الله عليه : أن تعلم الخير وعلمه ، ان متعلم الخير ومعلمه لا يستوحشون في قبورهم ، وعن النبي ﷺ : « أن اطلبوا العلم ولو بالصين » ، وفي خبر آخر : « واطلبوا العلم بالصين أو فلسطين » .

وعنه ﷺ : « أن طلب العلم عبادة ، والتفهم فيه خشية ، ومذاكرته تسبيح ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبذله لمن يعمل به قربة ، وهو الأنيس في الوحشة ، والصاحب في الغربة ، والمحدث في الخلوة ، يرفع الله به أقواما فيجعلهم قادة وأئمة ، تقتبس نورهم وتقص آثارهم ، وتقتدى بأفعالهم وينتهى الى رأيهم ، وترغب الملائكة في خلقهم ، وتمسحهم بأجنحتها ، وتستغفر لهم حيطان البحر وهوامه ، وسباع البر وأنعامه ، وكل رطب ويابس من خلق رب العالمين » .

والعلم حياة القلب من الجهل ، ونور البصر من الظلمة ، وقوة البدن من الضعف ، يبلغ العبيد منازل الأحرار ، والدرجات العلى في الدنيا والآخرة ، به توصل الأرحام ، ويعرف الحلال من الحرام ، وهو أمام

العقل والعمل تابعه ، يلهمه الله السعداء ، ويحرمه الأشقياء ، وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم ، رضا لما يطلب ، وما انتعل عبد ولا تخفف ليغدو في طلب العلم الا غفر الله له حيث يغدو عتبة باب بيته •

وطلب العلم فريضة على كل مسلم ، وعمل قليل في علم خير من عمل كثير بلا علم ، وقيل : السائقون هم طلبة العلم ، وقيل : أحب العباد الى الله تعالى الغرباء في طلب العلم ، وفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب •

وبلغنا أن أعمال البر كلها مع طلب العلم كتفلة في بحر لجي ، والعلماء ورثة الأنبياء ، وملح الأرض ومصايبح الدجي ، والأدلاء عذد العمى ، والمشهورون في الأرض والسماء ، وهم أمناء الله على وحيه ، وشهداؤه على خلقه ما لم يركنوا الى الدنيا •

وتعليم باب من العلم أفضل من ألف ركعة : وحفظ مسألة خير من عبادة ستين سنة ، وقيل : سبعين سنة ، وقيل : تسعين سنة ، وقيل : مائة سنة ، واعنه عليه السلام : أن مسألة واحدة يتعلمها المؤمن خير من عبادة سنة ، وخير له من عتق رقبة من ولد اسماعيل ، وان طالب العلم ، والمرأة المطيعة لزوجها ، والولد البار لوالديه ، يدخلون الجنة بغير حساب •

وأفضل الأشياء بعد الفرائض طلب العلم ، وهو أيضا من الفرائض اذا لم يكن طلبه لمباهاة ، ولا لمباراة ، لاو لذكر في الناس ، ولا لعظم قبحه ولا جاه ، فمن طلبه لذلك فهو خاسر هالك •

واختلف الناس في تعليم القرآن والعلم أيهما أفضل :

فقال قوم : تعليم القرآن أفضل ، لأنه الأصل ، والتنزيل وما بعده .
تفسير له وتأويل •

وقال قوم : تعليم العلم أولى ، لأن القرآن يؤخذ من الثقات
وغير الثقات ، والعلم لا يؤخذ الا من الثقات ، وتعليم القرآن فرض
على الكفاية ، وان الفرض ما تقام به الصلاة •

وقيل : لا يزال العالم عالما مادام يتعلم ، فاذا رأى أنه استغنى
فقد جهل •

وعن النبي ﷺ : « أن الملائكة لا تزال تصلى على طالب العلم
وتترحم له وتكنه بأجنحتها فيركب بعضها بعضها حتى تبلغ قوائم العرش
وإذا مات على ذلك مات شهيدا » •

وعن ابن عباس : أن من تعلم علما ليعلمه أو ليعمل به كان له أجر
سبعين شهيدا •

وسئل أبو سعيد رضى الله عنه : الجهاد على العيال وطلب الحلال
أفضل أم التعليم والاتصال بالاخوان مع ترك المكسبة ؟

قال : معى أن هذا شىء يختلف الناس فيه ، فكل منهم يذهب الى
معنى فى مخصوص ما يخصه ، الا أنه اذا كان ذلك كله فضيلة فلا أعلم
شئيا أفضل من طلب العلم •

وأما اذا كان طلب المعاش فريضة ، وطلب العلم فضيلة ،
فالفرض أولى من الفضيلة ، واذا صح للعبد قوت يومه يجرى دررا من

حال قد علمه وعرفه ، ولو كان يوماً بيوم فإذاً خلص إلى حال ما يقوت به نفسه وعياله ، وخاف عدمه كان ذلك عندي أولى من طلب علم فضيلة •

وتقيد يقال : أولى من طلب العلم فريضة إذا كان لا يقدر على الفريضة في حضرته فيشتغل بها عن طلب قوته ذلك ، ويضر به ذلك في قوته كان له أن يقعد على ذلك ما يخاف من ذلك مع الدينونة بالسؤال عما يلزمه متى قدر على ذلك •

* مسألة :

أحسب عن أبي سعيد : فما أفضل للمتعلم إذا قام بما يجب عليه من العلم أن يتعلم من الأصول في الدين ، أو يتعلم الحلال والحرام من المسائل والأحكام ؟

فلا أحب أن يتعري من أحد ذلك ان أمكن ذلك أن يأخذ من كل فن شيئاً كان ذلك أعجب إلى في هذا الزمان للحاجة ، وان كان لا يمكن ذلك ، ولا بد من الانفراد لأحد ذلك فالأصول أحب إلى ، إلا أن يكون في موضع الحاجة ، وكانت الحاجة من أهل زمانه إليه أكثر من ظواهر العلم ، كان تعليم ذلك على هذا المعنى ، واعتقاده معونة أهل الحاجة إليه بما أمكنه ، وبلغ إليه أحب إلى •

قلت له : وما أحب إليك اعتقاد المتعلم للعلم بعد عقد النية لله ولوجه الله ؟

قال : أحب إلى أن يكون اعتقاده في ذلك تعبداً لله والسعداء ؛ لما يعنيه من ذلك ، قبل أن يعنيه ، ولما يلزمه قبل أن يلزمه له لما لزمه

قبل أن يعلمه ، لئلا يترك طاعة بجهل ، ولا يدخل في محجور بعلم ولا رشاد من قدر على ارشاده من أهله •

وممن قدر عليه في نيته أن يرشده الى هدى أو يستنفذه من ردىء ومعناه أحسب أنه قيل : تعليم العلم من المتعلم اللزوم يقصد اليه بعينه •

وقال أبو سعيد رضى الله عنه : سئل النبي ﷺ عن العلم فقال : « العلم كله القرآن وهو الأصل ، والتنزيل وما بعده من العلم تفسير له وتأويل » •

وقال أبو سعيد رضى الله عنه : من تشجع بعلم كمن تورع بعلم •

قال أبو سعيد : يروى ، وقيل : ينبغى لطالب العلم والحكمة أن يذاكر كل شخص رآه ، فإنه يكون عنده على ثلاث خصال :

• اما أن يكون هو أعلم منه ، فيكون في ذلك موضع ربحه •

• واما أن يكون الشخص أعلم منه فيكون قد وافق غنيمته •

• واما أن يكونا سواء فيكون موضع تجارته يعطى ويأخذ إذا صدقت نيته في ذلك •

باب

فيما يجب على المتعلم لعلمه

وما يجب على المعلم لمن يعطيه

اعلم أن الذي يجب على المتعلم لعلمه أشياء كثيرة يطول بها الكتاب ، ولا يستوعبها باب ، وإنما نذكر منها طرفاً ليقتردي به الواقف عليه .

فمنها : إذا أتى مجلسه أن يسلم على أهل المجلس عامة ، ثم يفرد به بالسلام خاصة ، ثم يجلس بين يديه متدلاً ، وبوجهه عليه مقبلاً : ويقل النظر إليه ، ويتواضع له ، وليعظمه ويجله ، ولا يسأله من أول ما لقيه ، بل يعاوده مرة بعد مرة ، ثم يسأله التعليم ، فإن أجابه شكر ، وإن منعه عذر ، فربما كان ذلك من العالم نظراً في أمره واستبراء لرغبته .

ثم يعاوده صابراً ، ولا يضجر فنظره في مراده ، وليرفق له في أقواله ، وليتملق إليه في أفعاله ، فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « ليس الملق من أخلاق المؤمن إلا في طلب العلم » والملق هو التودد واللطف الشديد ، ولا يقال فلان ملق ، ولكن ذو ملق ، والفعل منه : تملق يتملق تملقا ، والملق كثرة انفاق المال حتى يورث الحاجة .

ويجب على المتعلم أن يتملق في طلب العلم كما جاء عن النبي ﷺ أنه قال : « من أكرم عالما فقد أكرم سبعين نبيا ومن أكرم متعلما فقد أكرم سبعين شهيدا ومن وقر عالما فقد وقر ربه » •

وينبغي للعالم اذا سأله المتعلم أن يجيبه ، فان عاوده متفهما أن يفيدته ويلببه ولا يضجره ، فربما لم يفهم عنه الجواب في أول مرة ، فان بان له أنه يسأله متعنتا أو عادتا أو طالب رخصة ، أو متأولا صمت عنه ولم يجبه ، فان المتعنت يريد الأذى ، ويقصد الامتحان ، فجدير أن يقف المسترل عن جوابه ، ولا يكتم علما سئل عنه الا أن يكون تم تقية ، فان من كتم علما يعلمه ألجمه الله بلجام من نار •

والا يتحري بعلمه الأغنياء ، ولا وجوه الناس ، وروى عن النبي ﷺ أنه قال : « من باع علما وأخذ عليه ثمنا أو كتبه أهله أو أعطاه غير أهله لا يزال في سخط الله حتى يتوب من ذلك » وعنه ﷺ أنه قال : « ويل للعالم من الجاهل حيث لا يعلمه » •

ويجب على العالم مجانبة العجب ، فانه بكل قبيح وبالعالم أقبح ، ويجب عليه أن يتوسم المتعلم بفراسته ، وليعلم حقيقة حاله ، ومبلغ طاقته ليعطيه ما يحتمله ولا يزيده فيذهله ، ففي ذلك راحة للعالم ، واستراحة للمتعلم ، ولا يبخس الذكى ، ولا يزيده البليد •

وليكن حسن الخلق متواضعا رفيقا للمتعلمين محتملا لتكرار المتفهمين ،

واسع الصدر ، كثير الصبر ، عديم الضجر ، حليما كريما شفيقا ، لأنه بمنزل المتطيب الذي يعالج الأمراض •

ينبغي الرفق في معالجته ، وليكن كثير الصمت والوقار والسكينة ، فان المتعلمين منه والمتحمليين عنه يحتذون طريقته ، ويأخذون خلائقه ، فليكن الى أسنى الخصال منهاجا ، ومن غي الضلال سراجا ، ويجب على العالم أن يوقر المتعلم ، كما يجب على المتعلم ذلك •

بِسَابِ

فيما يكون به المرء مسلما وفي أسماء أهل القبلة

قيل : ان أهل التوحيد أربعة أصناف :

صنف موحدون ومستحقون الأسماء الحسنة كلها منفية عنه الأسماء
القبیحة كلها ، فمن سماهم بشيء منها كان ضالا ، وواسع جهل تسميتهم
بذلك قبل قيام الحجة ، فمن جهل ذلك بعد قيام الحجة كان ضالا •

وصنف مستحقون لاسم التوحيد ، والاقرار والتصديق فقط دون
اسم الايمان والاسلام ونحو ذلك ، غير واقع عليهم اسم شيء من المعاصي ،
وذلك المقر بالجملة في أهل الدار ، الظاهر فيها الضلال ، فمن سماه
مؤمنا أو مسلما على غير معنى الاقرار ، أو محسنا أو صادقا كان ضالا
منافقا ، وكذلك ان سماه بشيء من أسماء المعاصي ، أو يشك في تسميته
بالتوحيد والتصديق والاقرار بعد قيام الحجة عليه فيه ، وكل بلد الغالب
فيها التوحيد كان حكم من دخلها حكم الموحدين ، حتى يظهر منه
حدث يزيل عنه اسم التوحيد •

وصنف مستحقون لأسماء التوحيد والتصديق ، واقع عليهم جميع
أسماء المعاصي ما خلا الشرك ، منفي عنهم الأسماء الحسنة من الايمان
والاسلام ، والصبر والهدى ونحو ذلك ، وهم المنافقون ، فمن سماهم
مؤمنين أو مسلمين على غير معنى الاقرار ، كان منافقا •

وصنف مستحقون لاسم التوحيد والاقرار ، والتصديق في
الاجماع ، مختلفون في اثبات اسم الايمان والاسلام والتقوى لهم ، وواقع
عليهم أسماء العصيان والخطأ والاساءة وما أشبهه باجماع ، وذلك
المولى اذا واقع الصغائر من الذنوب •

وسئل أبو سعيد رحمه الله : عن اليهودى اذا أقر بالنبى محمد ﷺ
أنه نبى ، وأن ما جاء به عن الله فهو الحق المبين ، هل يدخل هذا في
الاسلام دون شهادة أن لا اله الا الله ؟

قال : معنى أنه لا يدعى أحد الى ما عرف أنه يدين به ويأتيه ،
وانما يدعى الى ما عرف أنه يجحده أو يتركه ، فاذا كان ليس ما تركه في
دين اليهودية الظاهر لهم اشتراك مع الله تبارك وتعالى ، وانما جحدوا
بالنبى ﷺ ، وبما جاء به والقرارهم بما جحدوا به يوجب لهم الدخول في
الاقرار في جملة المقرين عندى في ظاهر الحكم ، كما كان جملة المقرين
ينالهم حكم الاقرار اذا كانوا في دار الاقرار ، وفي دين أهل الاقرار ،
وفي جملة التوحيد •

* مسألة :

وسئل عن اليهودى اذا قال : أنا مسلم ، أو قال : دخلت في
الاسلام ، هل يدخل بهذا القول في الاسلام ؟

قال : معنى أنه يختلف في ذلك :

فقال من قال : انه لا يدخل بهذا القول في الاسلام حتى يقر بما كان
ينكره في شركه •

وقال من قال : انه يثبت له بذلك الاقرار والاسلام •

* مسألة :

وسئل عن ايمان المرء يزيد وينقص أم لا ، وكفره يزيد وينقص أم لا ؟

قال : معى أنه قد قيل ايمانه يزيد وليس ينقص ، لأنه اذا نقص ايمانه ذهب ايمانه ، وأما كفره يزيد وينقص ، ويوجد عن قومنا أن الايمان لا يزيد وأن ايمان الملائكة والمؤمنين على حالة ، ولكن تزيد الأعمال وتتقص على نحو هذا المعنى •

قلت له : كل طاعة لله فهي ايمان أو من الايمان ؟

قال : معى أنه قيل : كل طاعة لله فهي من الايمان ، لأنها من الوسائل ، واذا عمل بها صارت من الايمان ، واذا لم يعمل بها لم تصر كفرا ، ولو كانت ايمانا لكان تركها وترك العمل بها كفرا •

* مسألة :

وعمن قال : ان الله يعقل أو يفهم أو قال : يدري ، أو قال : يشعر أو ما أشبه ذلك ، كيف تفسير هذا ؟

فالله أعلم كيف يخرج تفسير هذا •

* مسألة :

وسئل عن ربنا تبارك وتعالى ، هل كان له خلق في الأرض قبل أن يخلق آدم عليه السلام ؟

قال : الله أعلم بذلك ، ولا يتعري أن يكون له خلق كما يشاء ،
وان كنت تعنى من المتعبدین فقد قيل : كان له من المتعبدین فى الأرض
قبل آدم ، وهم ولد الجان ، فقيل : انهم كانوا من المتعبدین بالطاعة
فعمسوا وسفكوا الدماء ، فأهلكهم الله تعالى كلهم الا ابليس كان منهم ،
وهو من ولد الجان فيما قيل من أولئك الخلق الذين فى الأرض قبل آدم ،
ومن ذلك قول الله تبارك وتعالى : (والجان خلقناه من قبل) فهذا يدل
على أنه كان قبل آدم خلق •

قلت له : وهل كان لهم أنبياء وكان لهم دين ؟

قال : فأما الأنبياء فما نعلم أن الأنبياء كانوا الا من ولد آدم ﷺ ،
وأما الدين فلا يجوز من أن يتعبدوا بالطاعة والمعصية الا على أصل دين •

قلت له : ان كان لهم دين فما كان دينهم ؟

قال : معنى أن الدين عند الله الاسلام ، فكل من أطاع الله بدين
فانما هو دين الاسلام ، ولا يطاع الله الا بالاسلام ومسوى الاسلام من الدين ،
فهو ضلال وياطل لقول الله تبارك وتعالى : (ومن يبتغ غير الاسلام ديننا
فلن يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين) وقال تبارك وتعالى :
(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون)
فلا يعبد الله على الحقيقة الا بالاسلام من أول الدهر الى آخره •

* مسألة :

وعن مناظر ناظرنى فقال : ما كان دين الله تبارك وتعالى قبل أن

يخلق الشمس والقمر ، والليل والنهار ، والسما والارض ، الى أن خلق آدم عليه السلام فما جوابه ؟

قال : ان دين الله لا يتغير ولا يتبدل ، وهو العدل لا اختلاف فيه على حال من الأحوال ، ولا زمان من الأزمنة ، فان أجبت أن دين الله الاسلام كان جوابا شافيا كافيا •

وان قيل له : ان دين الله كان مجزيا ، وان قيل له : طاعته لأن دينه العدل ودينه طاعته ، واسم ذلك الاسلام •

* مسألة :

ووجدت في سيرة موسى بن علي رحمه الله : أن البراءة من الشرك الاقرار بالله ربا ، وبالنبيين رسلا •

وفيما رفعه أبوا المؤثر عن محمد بن محبوب وهو يدخل الهند المشركين في الاسلام يقول لكل واحد منهم : قل أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ، وأن جميع ما جاء به محمد بن عبد الله من عند الله فهو الحق المبين من عند الله ، وقد دخلت في الاسلام بجملته ، وقد خرجت من الشرك بجملته ، وقد خلعت كل معبود من دون الله ، ولا اله الا الله •

ثم قال لهم : اتقوا الأنجاس وقلب أسماءهم التي كانوا يسمون بها في الشرك وسمائهم هندية ، وصالحا ، ومنييا ، وسليمان ، ورأى المسلمين

هو دين الاسلام شهادة أن لا اله الا الله ، ولأن محمدا رسول الله ، وأن جميع ما جاء به محمد بن عبد الله من عند الله فهو الحق من عند الله ، وأن لله ثوابا لا يشبهه ثواب وهو الجنة ، لمن أطاعه ومات على طاعته ، وعقابا لا يشبهه عقاب وهو النار لمن امتنع عن طاعته ، ومات وهو مصر على معصيته •

فمن أقر بهذا فقد خرج من الشرك ، وصار مسلما مع اقامة الصلاة لوقتها بحسن طهورها وركوعها وسجودها ، وصيام شهر رمضان بالحلم والعفاف ، وجميع ما يوجد من نسب الاسلام من حج البيت الحرام من استطاع اليه سبيلا الى غير ذلك مما يوجد في النسب الذي جعله أبو سعيد رحمه الله الذي قال فيه : ان من تفسير الجملة شهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ليس كمثل شئ وهو السميع البصير ، وان ما جاء به محمد بن عبد الله فهو الحق ، وأنه شرع فيه دينا يدين به هو وأمته ، فمن أقر بذلك كله من أهل الشرك وصدق به فقد صار مسلما وعليه غسل بدنه ، وثيابه وجميع ما كان قبل ذلك يمسه من رطوبة ، وجاز له أن يتزوج المسلمة •

وفيما رفعه أبو المؤثر عن محمد بن محبوب رحمه الله : أنه أمرهم باتقاء النجاسات ، وأن يصلوا ويقولوا في صلاتهم : سبحان الله سبحان الله حتى يتعلموا صلاتهم •

*** مسألة :**

وسئل عن رجل قال : ان الله لم ينزل هـذا القرآن فـما يكون حاله كافرا أو مشركا ؟

قال : معى أنه يكون منافقا ويلحقه اسم الكفر كفر نعمة •

قال الناسخ : يكون مشركا جاحدا والعياذ بالله ، والله أعلم •

* مسألة :

وسئل عن الرجل اذا قرىء عليه نسب الاسلام كيف يقول ؟

قال : يقال ان هؤلاء المنسوبين في هذا النسب أئمتك في دينك ،
وأولياؤك ، وأهلك وليهم ، وعـدوك عـدوهم ، ودينك دينهم ، وقولك
قولهم ، ورأيك رأيهم ، وحربك حربهم ، وسـلمك سلمهم ، ومذهبك
مذهبهم •

بَاب

في الولاية والبراءة

من جواب أبي سعيد محمد بن سعيد رحمه الله : ومن كلام بعض العلماء : الخلق معنا على ثلاث منازل :

فمنزلة أولى : من ذلك من صح معنا صلاحه وبره ومسارعتة الى الخير
توليناه على ذلك •

ومنزلة ثانية : من صح معنا كفره وظلمه برئنا منه •

ومنزلة ثالثة : غاب عنا علمها ولم يصح معنا أمرها واخيرها وشرها ،
وكلها أمرها الى الله ووقفنا عنها ، وكل هذه المنازل لنا فيها شرائط وتأويل
علينا أن نتولى المؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، المطيعين لله
من الأولين والآخريين على ما يوجبه الحق في السر والعلانية ، والظاهر
والباطن ، والشاهد والغائب •

فعلى هذا تكون براءتنا من جميع الكافرين العاصين من الأولين
والآخريين على واجب حكم الحق ، فهذا في الجملة على غير تسميته لأحد
الى أن تقع المحنة ، وتقوم الحجة علينا في أحد باسمه ونسبه على حكم
ما ظهر منه اليينا ، فاذا وقعت المحنة ، وقامت الحجة بالبراءة منه ، وهو
معنا على ذلك الى أن تصح معنا توبته من حدته في ذلك ، ويمكن أن يكون
هذا الذي برئنا منه بحكم الحق عدوا ووقفنا عنه بالسريرة والظاهر ،

هو ولى لأنه جائز أن يتوب الى الله حيث لا نعلم نحن به ، ويكون سعيدا عند الله عز وجل ، وليس علينا قيام الحجة في ولىنا اذا توليناه على شرائط في حكم الحق في السعيد والشقى ، وفي ولايتنا للسعيد شروط للمسلمين من القول في هذا كثير ، فيما وافق قولنا قول الحق ، فهو حق وما خالفه فنحن نستغفر الله تعالى منه ، وبالله التوفيق •

* مسألة :

والمسلم اذا برىء من رجل من السعداء بحدوث يوجب البراءة ، وتولى رجلا ذلك السعيد في الآخرة ، وأتى الذى يبرأ منه وعدو للذى تولاه ، ومن برىء من أمير من الأمراء أو امام من الأئمة ممن كان له أصل ولاية وإمامة بحدوث مكفر ، وبرىء ممن تولاه أو تولى من تولاه ؟

فان لم يكن لهذا المتولى نية وشرط في هذه البراءة هلك ، وكذلك الذى يتولى يحتاج الى نية وشرط ، لأن الولاية والبراءة تكون خصوصا وعموما ، ومن حكم بحكم الخصوص في موضع حكم العموم ضل ، ومن حكم بحدكم العموم في موضع الخصوص ضل ، والشهرة لها حكم وصفات مع المسلمين ، فاذا شهر مع العلماء حدث في الشهرة مكفر في أحد من الأئمة ، وصح معهم وبرئوا من ذلك الامام لـ ١ شهر معهم من الحدث المكفر ، ثم سمع رجل من ضعفاء المسلمين قد برئوا من ذلك الرجل لـ ١ شهر معهم من حدثه المكفر •

فقال هذا الضعيف أنه برىء من ذلك الرجل لأجل براءة العلماء منه ، وان قالوا : إنه شهر وقال انه شهر معه وصح وأقام بينة

الحجة بالشهرة ، والله يعلم أنه لم يصل الى حال الشهرة والصحة التي توجب بالبراءة فقد ضل هذا الضعيف برأيه ، وكذلك اذا شهرت معه الشهرة الصحيحة التي هي الشهرة في الحدوث المكفر ، ثم قال : انه لم يشهر معه ولم يصح ولم يبرأ بحكم الشهرة فقد ضل .

* مسألة :

واعن رجل له ولاية مع المسلمين شهد أنه رأى هلال شوال ، ولم تقم شهادته وأنه أصبح مفطراً وقال : فعلت ذلك على يقين منى ما ترى في هذا الرجل وثبوت ولايته ، وهل تلزمه عقوبة على صنعته ؟

فقد قالوا : يفطر سراً ولا يظهر ذلك ، فاذا أظهر فالله أعلم وكيف القول في أصحاب النبي ﷺ الذين لم يبلغنا عنهم دخول في الفتنة ، فهم في الولاية ، وأما من أدرك الفتنة منهم فقولنا فيهم قول سلفنا من المسلمين ، ومن صح دخوله في الفتنة والكفر برىء منه ، ومن صح انكاره لها تولى ، ومن لم يعرف منهم سلفنا سراً وقفنا عنه ووكنا أمره الى الله تعالى .

* مسألة :

وسألته عن امام كان يدعو الى بدعة ، ثم رجع عن ذلك الى ولى له وحده ، وأخبره أحد من يثق به أنه تاب مما كان يدعو اليه أيتولاه أم يبرأ منه ؟

فقال : بل يبرأ منه ولو تاب مع عشرة حتى يتوب شهرة ويدعو الى

تضليل الدين الذي كان يدعو اليه ، كما دعى الى تصويبه ، وروى عن رسول الله ﷺ في وصيته لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن أنه قال :
أحدث لكل ذنب توبة ، السريرة بالسريرة والعلانية بالعلانية •

* مسألة :

وعن رجل يرمى الناس بالسحر واهو ممن لا يتولى ولا يبرأ منه ؟

قال : ان كان يرمى مسلما وتحقق ذلك عليه برىء منه ، وان كان يقول : أظن أو أحسب فلا •

قلت له : فان كان الرجل الذي يرمى الناس بالسحر ولى أبرأ منه واستتبه فان تاب والا برىء منه ؟

قال : اذا كان يرمى المسلمين برىء منه فأما غير المسلمين فلا يبرأ منه •

قلت : فان مات ولم يتب أخرج على جنازته أم لا ؟

قال : ان خرجت لم تأثم ، وان قعدت لم تأثم ، قال الله تبارك وتعالى :
(والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا)
نفى التفسير من ميراثهم ، وهذه الآية منسوخة بالآية التي في الأنفال :
(وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) قالوا : الولاية مفتوحة الواو ضد العداوة ، والولاية مكسورة الواو العتق •

قال : وتفسير قول الله تبارك وتعالى : (ان الله وملائكته يصلون

على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) فالصلاة هاهنا الدعاء من المؤمنين ، والرحمة من الله ، ومن الملائكة الدعاء والاستغفار .

* مسألة :

وفي رجل مسافر ومعه صاحب لا يرى منه الا الصلاح في الصلاة والوضوء وفي كل شيء ؟

قال : لا يتولاه حتى يسأل عنه ويمسح به له شهادة المسلمين أنه مسلم ، وأنه يعرف الاسلام فيتولاه حينئذ .

قال أبو المؤثر : الله أعلم اذا كان يعرف قول المسلمين ، ورواه ورعا يصدق في القرب والعمل ، فهو ولى المسلمين ، وليس عليه أن يسأل عنه ويتولاه حتى يعلم منه ريبة أو مكفرة فيستتبه منها .

* مسألة :

وقد رفع الى أن ضمما دخل عليه رجل فسأل عنه رجل فقال : كيف فلان ؟

فقال له رجل من المجلس : يا أبا عبد الله تسأل عنه وانه رجل سوء ، فأعرض ضمما ، فسأل عن الرجل فقال الرجل : أنا أبرأ منه .

فقال له ضمما : برىء الله منك ، فرجع الرجل واستغفر ربه وقاب من براءته من الرجل .

فقال : عجلت على يا أبا عبد الله •

فقال ضمام : انك برئت من رجل له عندي ولاية فبرئت منك ، فلما تاب الرجل قبل ضمام توبته ورجع عن البراءة منه ، فهذه آثار المسلمين فافهموها •

* مسألة :

وعن رجل كان يتولى الجبار ، ثم رجع الى دين المسلمين ، ثم رجع عن دين المسلمين فاعتذر بالشك والضعف أيبرأ منه ؟

قال : هذا على ما وصفت ، لا يسعه الشك بعد العلم ، ولا يقبل منه الرجوع عن علم الحق الى الشك فيه ، ويبرأ منه حتى يراجع العدل •

قال أبو المؤثر : الله أعلم لا أقدم على البراءة منه ، وحالته معنا الوقوف الى أن يبرأ من المسلمين أو يتولى من برىء منه المسلمون ، فاذا فعل ذلك برىء منه •

* مسألة :

وعن رجل من أهل عمان يدين بدين المسلمين من أهل عمان ، غير أنه يبرأ من موسى وراشد ويقول : انه قد صحت البراءة منهما ، هل يجوز لي أن أتولاه على ذلك اذا وافقني على جميع ديني الا فيهما سواء أم لا يجوز ؟

قال : معى أنه اذا لم تكن تتولى موسى وراشدا ، واحتمل للمتبرىء
منهما ما يقول بوجه من وجوه الحق أنه قد صح ذلك ، فهو ممن يؤتمن
على دينه فى براءته ممن برىء منه وولايته لمن يتولاه ، ووقوفه عن
وقف عنه ، واهو فى الولاية حتى يعلم باطل شىء دخل فيه اذا كان مستحقا
لها ، لا من أجل هذه الحروب أو أحدها ، لأن هذه الحروب انما تقع
دعاوى لأحكام دين من طريق البلواغ •

* مسألة :

روى لنا أبو سعيد رحمه الله قال : يوجد عن بعض العلماء أنه قال :
اذا أقبلت الفتنة لم يبصرها الا العلماء ، فاذا نزلت نزع من كل يد معه
وبصره حتى تكاد يدخلها الكل الا العلماء ، فاذا أدبرت ردت اليهم أسماعهم
وأبصارهم ، فمنهم تائب منها بعد الدخول فيها ، ومقيم عليها بعد
انكاره لها •

وفى بعض القول : أنه اذا عرف من أحد من الناس دخول فى فتنة
قد عرضت ثم عرفت منه التوبة بعد ذلك ، لم يتول ولم تنعقد ولايته
حتى ينتظر به عروض فتنة مثلها ، فان دخل عرف ، وان لم يدخل فيها
حسنت ولايته وعرف أن تلك منه زلة •

* مسألة :

وسئل عن طائفتين من المسلمين يقاتل بعضهما بعضا ما أسماؤهم عند
المسلمين من قبل أن يعرف قتل بعضهما بعض ؟

قال : هم مسلمون حتى يعرف الباغى منهم ، وكذلك القول في المتلاعنين
إذا لم يعرف الكاذب منهما أنها في ولاية المسلمين •

قال محمد بن روح بن عري رحمه الله : وهذا إذا كانت الطائفتان
من المسلمين فقتل بعضهما بعضا متكافئتين في الدعاوى لقتل بعضهما
بعض ، وكانتا في دعوى المتلاعنين في الحكم •

هذا في قول موسى بن علي رحمه الله تعالى أنهم كلهم في الولاية ،
وأما قول محمد بن محبوب رحمه الله يقول في مثل هذا بالوقوف عن
ولايتهم ، حتى يصح المحق منهم فيتولاه •

وأما إذا كان احدي الطائفتين هي المدعية في الحكم ، والأخرى
المدعى عليها يبرأ من المدعية إذا قتلت المدعى عليها حتى يصح دعوى
المدعية القائلة ببينة عادلة أنها محقة ، وكذلك التحليل والتحریم إذا استحل
احدي الطائفتين حراما يحرمه المسلمون ، فعلى الضعيف أن يتولى
الطائفة المدعية •

* مسألة :

وسئل عن رجل عرفت منه ما يجب عليك به حمل ولايته وهو ممن
يبصر أحكام الولاية والبراءة أو ممن لا يبصر تولى رجلا أو برىء منه ،
وأنت واقف عن ذلك الرجل ؟

قلت له : هل له أن يتولاه ببراءته من ذلك الرجل بعينه ، أو يتولاه
بولايته لذلك الرجل بعينه ، وهو واقف عن ذلك الرجل ؟

قال : معى أن له ذلك اذا كان وقوفه عنه بجهله بأمره ما لم يعلم
أنه تولاه ، أو برىء منه بباطل •

وعن رجل يتولى رجلين ممن يبصر أحكام الولاية والبراءة ، أو
لا يبصر أحكام الولاية والبراءة •

فالأشهر معهما أن فلانا بغى على المسلمين أو بغى على امام المسلمين ،
وأن فلانا قتل المسلمين ، أو أن المسلمين قد أجمعوا على البراءة منه ،
وهذا الرجل واقف عن فلان ، أيكون قد قامت عليه الحجة بشهادتهما
بالشهرة أو حتى شهر معه مثل ما شهر معهما ؟

وقال : معى أنه قيل : لا تجوز الشهادة على الشهرة بما تجب به
البراءة من الأحداث حتى يصح الحدث بالشهرة مع من صح معه
ذلك ، كما يصح مع الشاهدين ، ولا تكون الشهادة على الشهرة حجة بما
ترجب البراءة ، لأن البراءة مما تشبهه أحكام الحدود ، ومعى أنه مما
يتفق عليه أنه لا تجوز الشهادة على الشهرة في الحدود وما أشبه الشيء
فهو مثله •

وكذلك الشهادة على اجماع المسلمين على البراءة انما هى شهادة
على الدعوى ، ولا تجوز الشهادة على الدعوى •

قلت له : وكذلك اذا تظاهرت معه الشهادات بشهرة حدث زيد الذى
يستوجب به البراءة ، وشهر معه الحدث من وجه الشهادات بشهرة
من حدث زيد ، هل يجب اعتقاد البراءة بالشريعة من زيد ، أو عليه
اعتقاد البراءة بالشريعة من زيد ، أو انما عليه اعتقاد البراءة ، ولا يبرأ
من زيد بعينه قطعا ؟

قال : معى أنه اذا كانت الصحة انما صحت من طريق شهرة الشهادة على الشهرة على الحدث ، كانت الشهرة بالشهادة مثل الشهرة انما شهدت الدعوى على ما يصح بقوله أنه لو سمعته البينة فيه على الشهرة به ، وكذلك الشهرة به كمثل السماع له •

* مسألة :

وعن رجل شهر معه أو صح معه من رجل ليس له معى ولاية حدث مكفر يستوجب به البراءة بالحقيقة ، فجهل الشهرة أو شك فيها أنه قد شهر معه ما تجب به البراءة بالحقيقة ، والبراءة بالشريعة ، فاعتقد أنه برىء بالشريعة ؟

أنه ان كانت قد قامت عليه الحجة بالشهرة ، أو بما قد سمعه أن فلانا قد فعل كذا وكذا ما يستوجب به البراءة ، فأنا منه برىء ، وقولى فيه قول المسلمين ، وأنا سائل عما يلزمنى منه •

قلت له : أيكون سالماً بهذا الاعتقاد ولو وجبت عليه براءة الحقيقة فجهلها أم لا ؟ وما يكون اعتقاده اذا نزل بهذه المنزلة ؟

قال : معى أنه يسعه هذا ما لم يبصر ما يلزمه فى ذلك اذا كان الحدث مما يسعه جهله ، والمعنى الذى نزلت به بليته مما يسع جهله ما لم يتول المحديث بدين ، أو يتولى من برىء ممن برىء منه علماء المسلمين ، أو يقف عن أحد منهم برأى أو بدين ، أو يبرأ من احد منهم برأى أو بدين أو يبرأ من أحد من ضعاء المسلمين أو يقف عنه بدين من أجل براءته منه •

ولو كان الذى تناهى اليه مما يوجب عليه به البراءة اذا جهل حكم الحدث فيما يلزمه ، ومعنا لأنه قيل يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه ، أو يتولوا ركبته ، أو يبرءوا من العلماء اذا برئوا من ركبته ، أو يقفوا عنهم .

قلت له : فرجل سمع أن فلانا ممن لم تحمل له ولاية بغى على المسلمين ، أو بغى على امام المسلمين ، أو أحدث حدثا مكفرا يستوجب به البراءة ، فاعتقد فى نفسه أنه ان كان فلان فعل كذا وكذا فأنا منه برىء .

قلت : أيكفى به هذه الشريطة أم ما يكون اعتقاده ؟

قال : معى أنه يكفى به هذه الشريطة ويجزئيه على هذه الصفة الأولى ما لم يتول المحدث بدين بعد ما تناهى اليه ما تجب به البراءة منه ، أو يبرأ من العلماء اذا برئوا منه ، أو يقف عنهم على نحو هذا لعله على ما مضى من التفسير .

وعمن يقول : انه يتولى المسلمين على براءتهم من فلان ، أو يتولى فلانا على براءته من فلان ، هل يكون قد برىء من فلان ولا تقبل شهادته فيما سبقت به البراءة ؟

قال : معى قد قيل من تولى المتولى من براءته من فلان ، فقد برىء من فلان من طريق الموافقة للمسلمين من طريق السلامة من طريق الموافقة للمسلمين ، أنه قد برىء من فلان باسمه وعينه براءة لا يكون فيها قاذفا ولا مداعيا ، أشهد بعد ذلك بما تجوز شهادته عليه فيه بوجه من الوجوه .

قلت له : وكذلك إن قال : إن المسلمين قد أجمعوا على البراءة من فلان ، وقولى فى فلان قول المسلمين ، ودينى فى فلان دين المسلمين ، هل يكون قد برىء من فلان على هذا ، ولا تجوز شهادته فيه بما يستوجب البراءة ؟

قال : معى أنه يكون قد برىء من فلان على هذا ، ولا تجوز شهادته فيه بما يستوجب البراءة ، قال : معى أنه يكون قد برىء من فلان من طريق الموافقة للمسلمين براءة السلامة ، وتجاوز شهادته عليه فيما يجوز من مثله الشهادة عليه فيه •

* مسألة :

وعن رجل اعتقد لرجل الولاية فسأل عنه ، أتولى فلانا ، قلت : أيسعه أن يكتم ولايته إذا لم يتق فى ذلك تقية ؟

قال : معى أنه لا يسعه كتمان ذلك ، ويعجبنى ذلك إلا أن يكون يخشى من السائل أن يتولاه بولايته ، وخاف عليه أن لا يسعه الولاية له بولايته لضعفه وأن تكون ولايته حجة للسائل ، فستر عنه ذلك خوف هلاكه مناصحة لله فيه ، أو على غير هذا من الوجوه التى يريد بها المناصحة ، فأرجو أن يسعه إن شاء الله •

* مسألة :

وعن رجل نوى أنه دائن بما يلزمه من السؤال عن فلان وفلان ، وفى جميع خلق الله ، فاذا لزمه السؤال عن ذلك لرجل بعينه لم يعتقد فيه

السؤال بعينه لجهالته فيما يلزمه من اعتقاد السؤال ، إلا ما قد اعتقده في الجملة مما يلزمه من السؤال •

قلت : هل يكون مكفيا له ذلك اذا جهل شيئا من اعتقاد السؤال في أمر بعينه ؟

قال : معنى أنه يجزيه ذلك في اعتقاد الجملة اذا كان دائئا بالسؤال في الجملة عن جميع ما قد لزمه ، وعن جميع ما يلزمه ، ومتى لزمته ، وكان الذي قد لزمه مما يسعه جهله ، ويسلم فيه باعتقاد السؤال كان هذا الاعتقاد في الجملة مجزيا له ما لم تقم عليه حجة بذلك ، أو يخصه معنى المحنة في شيء بعينه ، فيتأدى اليه علم ذلك بأحد ما تقوم به عليه الحجة ، وينقطع به عذره ، ولا ينفعه اعتقاد السؤال من ولايته المحدث ، أو ولاية من تولاه بدين في أحدهما ، أو وقوف عن أحد من العلماء من أجل براءته منهما ، أو من أحدهما ، أو براءة من أحد منهم برأى وبدين على نحو ما مضى من تفسيره عندي •

* مسألة :

واعن رجل قامت عليه الحجة بالبراءة من رجل بعينه ، وقد علم أن جماعة من المسلمين يبرءون منه ، ولم يظهر هو البراءة منه ، غير أنه يقول : إن قوله قول المسلمين ، ودينه دينهم ، وهو يتولى المسلمين على براءتهم منه ، هل يكون سالما بهذا ، أو تحمل له الولاية ، ويكرن قد برىء من فلان بهذا القول ما عليه فيه ؟

قال : معنى أنه قد قيل : ان هذا يجزيه به وهذه موافقة منه

للمسلمين في البراءة من فلان ، وهو مؤتمن على دينه ويتولى على ذلك ما لم يلحقه في ذلك معانى تهمة أو ريب في أمر دينه ، فينظر في ذلك إن شاء الله •

*** مسألة :**

وعن رجل يتولى ثلاثة أئمة أو ثلاثة أنفس ، وهو ممن يبصر أحكام الولاية والبراءة ، وممن لا يبصر فيتولى أحدهم زيدياً ، ويبرأ أحدهم من زيد ، ويقف أحدهم عن زيد ، وهذا الرجل واقف عن زيد •

قلت : ألهذا الرجل أن يتولى الأئمة العدل ، أو هذه الأنفس ، وكان قد وجبت عليه ولا يتهم من قبل أن يظهروا إليه في زيد ؟

قال : معى أنه قد قيل يتولاهم ما لم يعلم باطل أحدهم في برأة أو ولاية أو وقوف •

*** مسألة :**

وعمن وافقك في القول والعمل ، هل يسعك جهل علم ولايته ؟

فاذا وافق في القول والعمل في دين أهل الاستقامة من المسلمين وجبت ولايته •

*** مسألة :**

ونسئل عن رجل قال لرجل من أهل عمان ممن يدين بدين الإباضية : انه شيعى •

قلت : هل يبرأ منه الذى رماه بهذا المذهب ، وثم على براءة منه من ذلك ولم يستتبه من رمية وكذبه بهذا ، وكان لا يظهر من القائل فيه ذلك توبة ولا رجوع الى أن مات •

قلت : أكون هذا الميت مع هذا على برائته منه أو ما سبيله ؟

قال : معى أنه اذا سماه بهذا الاسم على وجه أنه نحله أنه يدين بك فقد برىء منه ، ومن برىء بالخطأ فقد قيل : انه يكفر من حينه ، ويبرأ منه ثم يستتاب ان كانت له ولاية ، وقيل : يستتاب ثم يبرأ منه ان لم يتب ، فاذا مات فقد انقضى حد الاستتابة ، وثبت معنى البراءة على هذا •

* مسألة :

وعن رجل قال لك : ان سعيد بن عبد الله خير من محمد بن روح •

وقلت له : بماذا هو خير منه ؟

قال : لأن سعيد قتل تحت راية الحق وهو شهيد ، والشهيد من أهل الجنة •

وقلت له أنت : ليس سعيد بن عبد الله خير من محمد بن روح ، وأمر شهادة سعيد الى الله •

فقال خصمك : من شك فى شهادة سعيد فقد خرج من مذهب أهل عمان ، وأبطل ما هم عليه من الحق •

قلت له : ففى ظاهر النظر عندك فى هذا القول من المبطل ؟

قال : معنى أن كلا منهم مخصوص بعلمه فيما قال ، ومستؤل عما قال ، وإلا نشهد لواحد منكما ولا عليه بصواب ، لأن خصمك فى قوله إن من شك فى شهادة سعيد فقد خرج من مذهب أهل عمان ، وأبطل ما هم عليه من الحق ، فهذا عندى أوحش مقالا ، وأسوأ حالا ، لأنه يريد أن يلزم غيره علمه فى شهادة سعيد ، من كان يريد ذلك ، وإن كان له فيه خاصة علم لأنه لا يسعك أن تشك فى شهادة سعيد ، فذلك شئ مرجوع أمره الى الله فيكما •

وعن سعيد وأمثاله ممن كان بعده ، وذهب عند ذهابه •

قلت : أشهر أن الشهداء من أهل الجنة أم ليس بشاهر ؟ وما حكمهم عندى فيما اعتقده والقول فيهم ؟

قال : معنى أن القول فيهم أن كلا منهم مخصوص بحكمه ، وكل من الناس مخصوص فى كل منهم بعلمه ، ولا نعلم أن أحدا ممن وجبت ولايته ، ورزق معنى خير يستوجب معناه فيه معنى الرحمة والشهادة من أمر القتل فى الجهاد فى سبيل الله ، فمن يشهد له بالجنة وإن صح له ذلك إلا على معنى الشريعة ان كان من المؤمنين الذين سرائرهم كظواهرهم ، وأنهم قتلوا وماتوا على ما قد ظهر منهم مما يستحقون به الإيمان •

وأما على غير ذلك فلا أعلم ذلك •

وقلت : وهل يسع أحدا أن يقول فى أحد من المخلوقين انه من أهل

الجنة ، أو من يعتقد ذلك يدين به من لذن أبى بكر وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما الى حيننا هذا ، أم لا يجوز القول به أو إلا الأولياء والأنبياء ، وإن كان يدين بدينه ذلك ويقوله ويعتقده أهو هالك أم سالم أو ما سبيله ؟

قال : معى أنه قد قيل : لا يجوز أن يشهد لأحد من الناس بالجنة ولو ظهر منه ما يستوجب به الولاية من الفضل والموافقة والجهاد ، والقتل فى سبيل الله الا من صح له ذلك ، أو شهد له بذلك رسول أو نبى ، أو كتاب من كتب الله ، والا فلا يجوز له أن يشهد بتحقيق ذلك •

ومن شهد له بتحقيق ذلك على غير هذا الوجه ، ودان بذلك فهو عندى يتعاطى علم الغيب ، لعلم مالا يسهه ، وأخاف أن يكون هالكا وشاهدا بالزور ، وحاكما بالجور الا على اعتقاد الشريعة أن لو كان مات على ظاهر ما صح ، وكان سريرته مثل علانيته ، وهذا على الشريعة لا على الحقيقة ، فافهم ان شاء الله •

* مسألة :

قلت : ان قال مناظرک : أليس يقال : ان على بن أبى طالب كان اماما للمسلمين •

قلت له أنت : بلى •

قال لك : كيف لا تتولاه ؟

قلت أنت : من جهة قتل أهل النهروان بغير حق •

قال : شهر عندك قتل أهل النهروان ، أم شهرت امامته ؟

قلت أنت : لم أكن حملت له قبل هذا والاية •

قال : أليس تقول رضى بحكومة الحكمين على أن يجعلوه أو يجعل معاوية فخلعه صاحبه وهو عبد الله بن قيس ، وثبت عمرو بن العاص معاوية أليس هـذا خدعة ، وقد أمرهم بعد بالقتال فأبوا ذلك ، وقالوا : أنت خلعت نفسك •

قال : أفليس عليهم أن يستتبيوه فان تاب وإلا كانت لهم الحجة عليه •

قلت أنت : لم يكن له أن يأمر بخلع نفسه ، فمعى لم يكن له أن يحكم بغير حكم كتاب الله ، ولا يرضى بذلك ، واذا فعل ذلك كان محدثا وان صح منه الحدث كان محكوما عليه بما صح عليه حتى تعلم توبته والجماعة مأمونون على أنهم لم يجاربهوا إلا بعد الحجة والاستتابة مما يلزمه منه التوبة •

* مسألة :

ومن غيره : وفيمن يمضغ التنبول والنورة هل يبرأ منه أم لا ؟

فأكل الحجارة لا يحل ، والنورة من الأحجار ، والله أعلم •

قال المؤلف : فان تاب والا برىء منه ، والله أعلم رجع •

* مسألة :

• ولا يجوز أن يكتب الى غير الولي ، كتب الله حاسده وأذل عدوه •

* مسألة :

وعن الشيخ محمد بن عبد الله بن ممداد قلت : ما حال الحسن البصرى ؟

قال : هو موقوف عنه ، وكذلك أوييس القرنى ، والله أعلم عثمانيان أم لا ؟ وجدت فى كتب أهل المغرب أن أوييس القرنى فى الولاية ، وأنه قتل مع أهل النهروان رجع الى جواب الشيخ •

والصلى بن مالك يوجد أنه موقوف عنه ، ويوجد أنه قد صحت توبته ودخل فى جملة الولاية ، ولا شك فى ولايته والله أعلم •

وأما الخوارج فهم غير موجودين ، والمهلب ما هو على طريقنا ، وأما خالد بن الوليد ، والمقداد بن الأسود ، وأبو سفيان فانا نطالع فيهم الأثر •

* مسألة :

ومن غيره : وفيمن يقول أنا من أهل الجنة ، وكان عند نفسه أنه يعمل أعمال الخير ؟

• فلا شيء عليه ، ولا يجوز له أن يبرأ من نفسه •

وان قال : ليس في الدنيا أحد خيرا مني ؟

فقد كذب ويأثم في ذلك ، وان كان على وضوء انتقض وضوؤه وصيامه
ان كان صائما وأما من يسأل عن مذهبه في دار قوم يخاف منهم فيقول :
انه من مذهب غير مذهبه فلا اثم عليه •

* مسألة :

ومنه : ورجل اعتقد أن عيسى بن مريم هو أفضل من محمد صلى
الله عليه وسلم ، ولم يشك في نبوة محمد ، ولا في رسالته ، ولا فيما
جاء به من عند الله ؟

انه لا تسقط والايته ولا تبطل شهادته •

* مسألة :

ومن قال : ان الجن يرونهم بنو آدم ، وان السحرة ينقلبون حماما ؟

يستتاب ، فان تاب والا برىء منه •

وقال غرة : ان ذلك لا يبعد ، ووجدت يستحب الامساك عن هذه
المسألة ، واغلاق بابها ، وترك التكليف فيها ، وقولنا فيها قول المسلمين •

وعنه أيضا : ومن قال : ان الجن ينظرون في صورة الدواب ؟

فمعى أن الجن منهم ذلك يتشبهون بصور الانس والدواب

والطيور ، وأنهم يطيرون على معنى صور الطير ، والله أعلم بذلك ، ولا معنى يدل على عدم ذلك ، لأن الله يفعل ما يشاء في خلقه ولخلقه وبخلقه •

وكذلك يروى في بعض الانس ممن يضاف اليه السحر ممن يكون منه نحو هــذا ، وليس ذلك بمعدوم من الجن ، ولا فيهم ، ولسنا ممن يدعى ذلك على الحقيقة ، ولا ينفيه على الحقيقة ، إلا أن يثبت معنى ذلك •

* مسألة :

وعن امرأة مسلمة لها ولاية ، وليس لها زوج ، وظهر بها حمل ؟

فان اعتلت بعلة مثل أنها أوتيت وهي نائمة أو نحو ذلك من العلل التي يبتلى الناس بها من العلل ، فانه يقبل ذلك منها ، والا تكون من أهل الريبة ، ولا من أهل التهمة ، والولد ينسب الى أمه ، وهو يرثها وترثه • رجع الى جواب أبي سعيد •

باب

في الكبائر والإصرار عليها

وسألته عن الكبائر ما هي ؟

قال : ذكر لنا عن ابن مسعود أنه قال : الكبائر ما ذكر الله في أول سورة النور الى قوله : (وتوبوا الى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون) وقال : وقد اجتمع المسلمون أنه لا صغيرة مع أصرار ، ولا كبيرة مع استغفار •

وقال صلى الله عليه وسلم : « هلك المصرون هلك المصرون » قال له قائل : يا رسول الله أين قول الله : (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « من منكم من يقرأ » قال أبى بن كعب : نعم يا رسول الله أنا أقرأ قال : « اقرأ الآية : (وإنى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم احتدى) » وقال صلى الله عليه وسلم : « هؤلاء أهل مشيئة » •

* مسألة :

وعن رجل قال لولده وهو صغير : أنا كفور بك ؟

قال : ان لم يكن له معنى فهي كلمة جافية : ولا شيء عليه عندي ، وان عنى أنه يكفر به كما يكفر بابليس بجحده أنه ليس بابليس فهو هالك عندي •

كذلك ان جحد ولده أنه ليس ولده فهو هالك بذلك ، وان كان يكفر

بشر ولده لم يكن يلزمه عندي شيء ، وان برىء منه في معناه كما يبرأ
من ابليس فهو هالك عندي •

* مسألة :

وسئل عن الرجل اذا خرج زاهدا سائحا الى أن يلقى على نفسه
تعبا ونصبا ويهلك عطشا وجوعا أيكون بذلك هالكا ؟

قال : معى أنه اذا كان يعرف أنه يخاف على نفسه الهلاك ، ويحمل
على نفسه ذلك لم يكن له ذلك عندي في غير معنى والسياحة في هذا
الزمان ، ليس لها معنى ، ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال : « رهبانية أمتى أو سياحة أمتى الجلوس أو القعود في المساجد » •

* مسألة :

قلت : فمن عمل بالحسنات في حال اصراره هل يقبل منه ؟

قال : لا انما يقبل الله من المتقين •

قلت : فمن عمل من الحسنات ، ثم عمل بالمعصية ثبتت له أم تحيط ؟

قال : المعصية تحيط العمل ، لقول الله تعالى : (لئن أشركت

ليحبطن عملك) وقال تعالى : (ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض
أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون) •

قلت : فما الذنوب التي لا يقبل معها عمل ؟

قال : ارتكاب الكبائر ، والاصرار على الصغائر لا يقبل معها عمل لقول اله تعالى : (إنما يتقبل الله من المتقين) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هلك المصرون » .

قلت : فما الكبائر ؟

قال : الشرك بالله ، وقتل النفس التي حرم الله ، وعقوق الوالدين ، وقطيعة الأرحام ، والفرار من الزحف ، وأكل الربا ، وأكل أموال اليتامى ظلماً ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وانتهاك الحدود ، وارتكاب المحارم ، وقذف المحصنات ، والزنى ، وشرب الخمر على العمدة ، وكل ما ونجب فيه حد في الدنيا ، وعذاب في الآخرة فهو من الكبائر .

قلت : فالهدى ؟

قال : الهدى هدى البيان بين لهم قوله : (وأما ثمود فهديناهم) أى بين لهم ، ومن الهدى هدى السعادة قوله تعالى : (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) والغفران هو التغطية والستر على الذنوب كما سمي الدرع مغفراً .

* مسألة :

سألت أبا سعيد : هل يجوز أن يقال ان الأنبياء كانت منهم المعاصي

على العمدة أم لا ؟

قال : انه يقال في الأنبياء ما قال الله فيهم ، ويبرعون مما برأهم الله منه ، اتباعاً للكتاب ، وتصديقاً له ، ويعلم أنهم أولياء الله وصفوته ،

وأنهم من أهل الجنة على جميع ما عصوا فيه ، وأنهم لم يموتوا على معصية الله أبدا •

قلت له : فقول الله فيهم على ظاهر ما أخبر الله عنهم ، يقتضى حكم خطاياهم على التعمد لما أخطئوا ، ولما عصوا الله به ، وان لم يخرج على معنى التعمد لمعصية الله ، لأنه كل عاص لله فانه عاص بما تعمد لما عصى الله به •

قلت : فمن سمع آية فيها ذكر معصية أحد من الأنبياء ، ولم يعلم هو أنه نبي ما يلزم في ذلك ؟ وهل عليه أن يسأل عن الحكم فيه ؟

قال : اذا علم أنه من كتاب الله لزم أن يعلم أنه صدق كما قال الله ، ولا يشك فيه ، فان شك فيه هلك ، ولا ينفس له في السؤال مع الشك في كتاب الله الا أن يكون شيئا مما يحتمل التأويل ، فلم يبصر وجه تأويله ، وآمن وصدق بتنزيله ، فلا يضيق عليه ذلك حتى يعلم وجه تأويله الا أن يكون تأويله مما لا يسع فيه الشك ، وتقوم عليه الحجة فيه ، من حجة العقل ، وعرف معنى ذلك ، والمراد به لم يسهه الشك فيه عندي ، وليس عليه اذا وافق الصواب السؤال لغيره ويجتزىء بعلمه •

* مسألة :

والا يجوز أن يقال : ان أحدا من الملائكة عصى الله ، وان هاروت وماروت لم يعصيا الله : وليس القول فيهما كما تقول العامة ، ولا يجوز أن يقال : انهما ارتكبا المعصية •

وكذلك الأنبياء لا يظن فيهم ظن السوء وقد روى أن اخوة يوسف عليهم السلام إنما فعلوا في يوسف ما فعلوا وهم لم يبلغوا •

وقال آخرون : إنما فعلوا ذلك قبل أن يسنبئوا فلا يجوز أن يوصف الأنبياء بالمعاصي ، وقد ارتضاهم الله واصطفاهم ، وجعلهم حجة على عباده ، وينهون عن المنكر ، والله أعلم •

بَاب

فِي الْغِيَّةِ وَمَا جَاءَ فِيهَا

وَسَأَلْتَهُ عَنِ الْغِيَّةِ ؟

قال : يوجد في الخبر استماع الغيبة فيمن يكره ألد من لحم العصافير ،
وليس ذلك من فعل الصالحين ، ولا يجوز استماع الغيبة في ولي ولا عدو
إلا ما يوجبه الحق •

قلت له : فالمتهم الذي تخرجه تهمته من حال الايمان ، هل تجوز
غيبته فيما يتهم به ما لم يحقق عليه الباطل إلا ما يذكر من الحكاية
عليه بذلك ؟

قال : أرجو أن لا يضيق ذلك على هذه الصفة •

*** مسألة :**

وسألته عن رجل قال : ان سألتني رجل عن حديث رجل حدثني به
وهو صادق ، هل يجوز لي أن أقول : انه صدق في ذلك ؟

قال : معي أن لا يجوز ذلك ، ولكن ان قلت : اني أصدقه في ذلك
جاز ذلك •

قلت له : معي أنه صادق في ذلك ، هل يجوز لي ؟

قال : معى أنه ان قصد الى تصديق حديثه الذى حدث به لم يجز ذلك عندى ، وان قصد الى أنه مصدق فى قوله جاز ذلك عندى •

* مسألة :

فى قول الله تعالى : (ان بعض الظن اثم) اذا ظن الظان ثم استعمله فى المظنون ، فأما اذا ظن ولم يستعمله فلا اثم عليه •

ويقال : ان معنى (بعض الظن اثم) أى كل الظن اثم ، وعن النبى صلى الله عليه وسلم : « ان أكذب الحديث الظن » وقيل عنه صلى الله عليه وسلم انه صلى الظهر ثم نادى بصوت أسمع العواتق فى جوف الخدود : « ويا معاشر من أسلم بلسانه ولم يلخص الايمان الى قلبه لا تؤذوا المسلمين ، ولا تلتمسوا عوراتهم ، فان من التمس عورة أخيه المسلم أظهر الله عورته وفضحه فى جوف بيته » •

وعنه عليه السلام أنه قال : « من كف لسانه عن أعراض الناس أقال الله عثرته يوم القيامة » •

* مسألة :

قال كعب : من آذى المسلمين فقد آذى الأنبياء ، ومن آذى الأنبياء فقد آذى الله ، ومن آذى الله فهو الملعون فى التوراة والانجيل والزبور والفرقان •

وكان يقال : من اغتاب غرق ، ومن استغفر رقبا ، وغيبة المؤمن

من كبائر الذنوب ، لما روى عنه صلى الله عليه وسلم : « غيبة المسلم
تقطر الصائم ، وتنقض الوضوء » •

والمنافق فلا غيبة له باجماع لقوله عليه السلام في خبر : « أذيعوا
المنافق بما فيه ليعرفه الناس » وفي خبر : « ليحذر الناس منه » وفي
خبر : « ما لكم لا تذيعوا عن خبر الفاسق اذكروه بما فيه يعرفه
الناس » وقل تعالى : « أسمع بهم وأبصر » أى سمع بهم وبصر •

وقال المفضل : اسمعهم الحق ، وأبصرهم به ففيما أمر به صلى
الله عليه وسلم اذاعة خبر الفاسق والمنافق ، دليل على أنه إنما نهى
عن غيبة المؤمن من دون الفاسق •

* مسألة :

والغيبة بكسر الغين ، وهو أن يذكر المسلم بظهر الغيب بما ليس
فيه ، أو بما هو فيه ، يريد به النقص له ، فهو مغتاب له : وأما
إذا ذكره بما فيه ، ولم يرد النقص له ، فلا شيء عليه ، لأنه قال الحق
والصدق •

قال ابن محبوب : الغيبة أن يقال في المؤمن من ورائه بما يستحقه
أن يقوله في وجهه من الذم ، وبما يفعل به ، والبهتان أن يقول فيه
بما ليس فيه •

* مسألة :

الذى لا غيبة له هو الذى يبرأ منه ، وأما الذى لا ولاية له لجهل

لجهل حاله فلا يغتاب ، وحمل النميمة من النفاق ، ولا ولاية لمن صح ذلك منه بعد أن يستتاب فلا يتوب •

* مسألة :

أبو حكيم العبدى قال : سألت عائشة عليها السلام عن الغيبة فقالت : على الخبير بها سقطت ، دخلت امرأة على النبي صلى الله عليه وسلم فجعلت تسأله عن حاجتها ، وكانت امرأة جميلة إلا أنها قصيرة ، فلما خرجت قلت : ما رأيت امرأة أجمل منها إلا أنها قصيرة فقال صلى الله عليه وسلم : « اغتبتها انك عمدت الى أسوأ ما فيها فذكرتيه » وفي خبر أنها قالت : يا رسول الله ما أقصرها فقال : « كفى يا عائشة اياك والغيبة » فقالت : يا رسول الله انما ذكرت ما فيها فقال صلى الله عليه وسلم : « لولا ذلك لكان بهتاناً » •

* مسألة :

وعن عمر رضى الله عنه : السامع للغيبة أحد المغتابين ، ومن سمع رجلاً يغتاب مؤمناً ، فلم ينكر عليه كان كمن اغتصاب المستمع شريك القائل ، ولو رددت كلمة الجاهل لسعد راده كما شقى قائلها ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم : « كفارة الاغتياب أن يستغفر الله لمن اغتابه » •

* مسألة :

وقيل : ثلاث ماكن في مجلس فالرحمة عنه مصروقة : ذكر الدنيا ، والضحك ، والوقية في الناس •

وقال الحسن : والله للغيبة أسرع في دين المسلم من الأكلة في لحمه ،
وقال : الغيبة فاكهة الفساق •

وسمع على بن الحسين رجلا يذكر رجلا فقال : ويحك اياك والغيبة
فانها ادام كلاب النار •

* مسألة :

واذا اذكر الانسان بما فيه فليس بغيبة ، واذا أراد به ذمما أو
انتقاصا أو عيبا فهو غيبة •

* مسألة :

ورفع عن أبي عبد الله محمد بن ابراهيم أنه كان يقول : ما أرجو
الجنة لأحد من أهل زماننا إلا للأطفال من كثرة الغيبة بينهم ، وعن النبي
صلى الله عليه وسلم : « من خلع جلباب الحياء فلا غيبة له » •

بَاب

فِي التَّوْبَةِ

وسألته عن الرجل اذا كان مسرفاً على نفسه فيما مضى من عمره من معاملات الناس ومبايعاتهم ، وثقيماً يجب عليه من فرائض الله ، ولم يكن يأتي ذلك كله على حسب ما يجب عليه ، ويلزمه ، ويكون له الخلاص ، ولم يعرف شيئاً فيتوب منه ويتخلص ، وأراد أن يحدث لله توبة من جميع ، ما يلزمه كيف توبته واعتقاده في وقته هذا ؟

قال : معى أنه ان لم يعلم شيئاً بعينه من حقوق الله والا من حقوق العباد التي يلزمه بدله ، أو الخروج منها تجزيه عندي التوبة من جميع ما خالف فيه رضا الله من قول وعمل ونية ، ذكره أو نسيه ، وتعمد عليه أو أخطأ به ، دان به أو رآه ، علمه أو جهله •

واعتقاد الدينونة بأداء حقوق الله وحقوق عباداه ، فهذا عندي يجزيه في حملته حتى يعلم شيئاً بعينه ، فخرج منه ، وان اعتقد السؤال عن جميع ما يلزمه فيه السؤال عنه عن جميع ما يلزمه من حقوق الله ، وحقوق العباد ، فان ذلك مما يحسن فيه التأكيد في معنى اعتقاده وتوبته ، ولما لم يعلم بشيء من ذلك ، فليس عليه اعتقاد السؤال على القطع إلا على ما يلزمه في اعتقاده •

قلت له : رأيت ان كان عليه حق لأحد ، وكان يتأمل القضاء وهو يقدر عليه فقصر في ذلك حتى نسيه ، هل تجزيه التوبة في الجملة ؟

قال : معى أنه تجزيه التوبة فى الجملة اذا نسى شيئاً من ذنوبه ما
يدين بدين بتحريمه حتى نسيه •

* مسألة :

وكل حال لزمه فيه السؤال عن أمر قد ركب ، وهو حال فيه غير
خارج منه بانتقال منه الى غيره ، أو بزوال وقت ذلك عنه الى غيره من
الأوقات ، وكان كل من عبر له علم ذلك حجة عليه •

فلا براءة له من الخروج فى طلب علم ذلك بالمقدرة حتى يخرج من
حال ما ركب من ذلك ، أو يتوب الى الله هو من ذلك بعينه ، أو فى جملة
ما لم تقم عليه حجة العبارة التى توجب عليه علم ذلك بعينه ، فاذا تاب
منه بعينه لما حسن فى عقله التوبة منه ، فوافق الصواب فى ذلك أو
عدم العبارة فى ذلك فتاب من حدثه فى الجملة ، أو عبر له فى ذلك
معبّر فتاب منه بعينه ، أو تاب منه بعينه فى شريطته ان كان ذلك محرماً
من أحكام جملة التى دان بها لخالقه ، فتاب من ذلك فى شريطته ،
فكل ذلك مجزى له اذا خرج بالتوبة ، ولم يلزمه فيه عمل ما بدأ عليه
فى جملة •

فاذا تاب من ذلك فى جملة ، ثم علم بذلك من المعبرين له ، فعليه
التوبة منه بعينه ، وأما اذا تاب منه فى شريطته ، ان كان يلزمه منه التوبة
فى جملة فقد تاب من ذلك ، ويجزى ذلك عن توبته منه اذا علم ذلك
ما لم يكن مقيماً عليه بدين فى نيته واراדתه وولايته للمحدث بجهل وبعلم ،
كان الحدث باسئلال أو تحريم ، فهو من المحدث الحال فيه ، وعليه

طلب علم ذلك على ما وصـفنا من قدرته على ذلك الى أن تلقاه الحجة ،
والحجة عليه في ذلك جميع المعبرين ، وعليه السؤال في ذلك لجميع المعبرين ،
ولا مخرج له من ذلك الا بتوبة منه بعينه ، أو عدم من المعبرين ، فيتوب
من جملته أو يتوب من ذلك في شريطته مع عدم المعبرين له علم ذلك ما لم
تكن ولايته للمحدث على اعتقاد على الشريطة في البراءة منه •

فاذا كان على الشريطة خرج من حد الضيق الى السعة ، وكان
مسلماً بحدكم القرآن ورأى المسلمين ، أهدر عنه ما أصاب في سيرته
تلك ودينه الذي كان يدعو اليه ، ويدين به ، وتقبل توبته ورجوعه الى
العدل ، ووسع المسلمين مجامعته على ما رأوا من رجوعه ، اذا كان
مناصحاً صادقاً في توبته فله المودة والاستغفار والصلاة في الحيا
والمات •

وان كان مرأياً منافقاً مستخفاً بالاسلام وأهله ، وقفوا عنه وأرجعوا
أمره ، وكفروا عنه الاستغفار والصلاة في الحيا والمات •

* مسألة :

وعن بشير بن المنذر : أن العبد لتقبل توبته ما لم يتغرغر بالموت ،
وعن النبي ﷺ : « ما أصر من استغفر ولو عاد في اليوم سبعين مرة »
وعنه ﷺ : « لا صـغيرة مع اصرار ولا كبيرة مع استغفار » •

ومن علامة التوبة : الندم ، وترك المعادة ، والمسارة الى الطاعة ،
واجتناب الشهوات •

والتوبة تنزيه القلب من الذنوب ، والعزم أن لا يعود الى الذنب
أبداً ، وترك اختيار الذنب ، وتوطين القلب على عمل الطاعة ، ويكون
اختياره لترك الذنب تعظيماً لله تعالى ، وحذراً من سخطه ، وأليم عقابه ،
لا لرغبة دنيا ، وإلا لرهبة من الناس ، ولا لطلب ثناء من الناس ، ولا من
أجل ضعف نفس ، أو فقر أو مرض أو غير ذلك •

فهذه شرائط التوبة وأركانها ، وليكن رجل القلب لا يدري عمله
مقبول منه أو مضروب به وجهه ، ويقال ليس بين العبد وبين العلم شيء
إلا أن يسكن التقوى قلبه ، فإذا سكن التقوى القلب نزل العلم الى
وعائه ، ولكل شيء وعاء ، ووعاء العلم التقوى ، وبالله التوفيق •

باب

في النيات

وسئل عن النية اذا نواها العبد في أول يومه كان ذلك مجزيا له في بقية نهاره ، وكذلك في ليله في جميع أعمال البر أن يجزيه في بقية عمره ، وكان عليها ما لم يحولها •

وهي أن تعتقد أنه كلما عمل من طاعة فانما يعملها تعبدا لله وطاعته له بأداء جميع ما يلزمه التعرض لفعله في جميع ما يلزمه ، وأنه تائب الى الله من جميع ما خالف فيه رضاه مما يستقبل •

* مسألة :

عن أبي سعيد قال : معى أن على العبد أن ينوى لو قدر على أن يملأ الأرض عدلا ، وأن لا يعصى الله أحد الا أخذ على يده ، وهذا عليه فرض اذا خطر بباله ، وعرف معناه ، والمراد به فان جهل النية لذلك وعرف أن عليه أن يقوم بالعدل اذا قدر عليه ، فأرجو أن يجزيه ذلك •

* مسألة :

عن الشيخ محمد بن سليمان العيني : في اعتقاد النية على الجملة ، يقول من أراد أن يعتقد النية جملة : اللهم انى قد نويت واعتقدت في مقامي هذا ، في ساعتى هذه ، أن كل صلاة صليت ، وقريضة فعلتها ، من جميع الفرائض ، أو صوم صمته ، أو عطية أعطيتها ، أو نفقة أنفقتها ، أو صدقة تصدقت بها ، أو ذكر لله تعالى ذكرته به ، أو قول قلته ، أو

فعل فعلته ، أو خروج خرجته ، أو حركة تحركتها ، كانت في قيام أو قعود أو مشى ، في حاجة أو غير حاجة ، أو ضيافة أو نظر أو سماع أو أكل أو شرب ، أو جماع أو نوم أو أمر أو نهى أو تغافل عن اللازم أو استحباب أو غير ذلك من جميع ما أمر الله به عز وجل ورسوله في جميع العبادات ، وسائر الطاعات ، من فرض وسنة ، وندب واستحباب ، وأدب وغير ذلك ، من جميع ما أمر الله تعالى به ورسوله في جميع العبادات ، وسائر الطاعات ، من فرض وسنة ، وندب واستحباب وأدب •

وقد اعتقدت ونويت أنه ما كان منه فرضا فهو أداء للفرض وطاعة لله ، وقربة وما كان سوى ذلك من سنة ونافلة ، وغير ذلك مما ذكرته وشرطته ، أو لم أكن أذكره في اعتقادي هذا فهو قربة لله تعالى فيه يوجب عقابا ، وما كان غير ذلك •

قال المؤلف : لعله أراد وما تركت أو صنعت مما فيه يوجب عقابا ومما فيه يوجب حسابا فأنا تائب الى الله سبحانه وتعالى ، وداخل في اعتقادي لهذه النية عند مباشرتي لكل ما ذكرته في هذه النية ، والاعتقاد لها أو كنت ناسيا أو ساهيا أو في حال غفلة مني ، أو اشتغال فقد اعتقدت النية على ما كان أو يكون مني في دار الدنيا الى انقطاع عملي ، أو انقضاء أجلي ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم •

* مسألة :

اعتقاد دينونة يذكر أنه بخط الشيخ عبد الله بن مداد : اللهم ان يكن الندم توبة فأنا أول النادمين ، وأن يكن الترك آتية فأنا أول المنيين ، وأن يكن الاستغفار خطأ المستغفرين •

اللهم انى عبدك المسيء الظالم العواد بالخطايا والذنوب ، وأنت

ربنا الرعوف الرحيم ، العواد بالفضل والعطايا ، أبلغ من خطري أن لا يسعني حلمك ، وأبلغ من عددي أن لا يسعني عفوك •

اللهم هل ينتصر الضعيف الا بالقوى ، وهل يستجير الفقير الا بالغنى ، غرني حلمك فتعديت وتعودت فضلك فاجترأت فارحمني يا مولاي ، فأنا فقير الى رحمتك فلا تمقتني بترك طاعتك ، فأنت الغنى عن طاعة عبادك يارب ، أنا العاجز المقصر الظالم المسيء ، لا تعاجلني بالعقوبة فاني لا أضرك ان عصيتك وكفى بي عقوبة اخلاف وجهي عنك ، فانك رأيتني على ما كرهت مني ، فلا تؤاخذني يا مولاي •

* مسألة :

لفظ اعتقاد من كتاب التقية :

اللهم نيتي واعتقادي في كل طاعة مننت بها على ، ووفقتني بها ، من صلاة أو زكاة أو صيام أو حج أو جهاد ، أو صلة رحم ، أو أمر بمعروف أو نهى عن منكر ، أو تعليم حلال أو حرام ، أو صدقة أو ضيافة أو طلب رزق أو غير ذلك من جميع المفترضات أو المباح ، ذكرت ذلك أو نسيتته أداء ما افترضته على طاعة لك ولرسولك محمد عليه أفضل الصلاة والسلام •

* مسألة :

اعتقاد عن عثمان بن أبي عبد الله الأصم :

أنا أستغفر الله وتائب اليه من جميع ذنوبي كلها ، ما علمت منها وما لم أعلم ، أنا أستغفر الله وأتوب اليه من كل قول وعمل أو نية

خالفت في ذلك ، أو في شيء منه الحق والصواب ، ودينى وبنى جميع الأشياء كلها دين الله ورسوله ﷺ ، ودين أهل الاستقامة من أمته •

* مسألة :

اعتقاد في البعث أن يعتقد العبد أن الله تعالى لما خلق الخلق ابتداء من لا شيء اختراعا ، وكذلك قد أدر على أن يعيدهم رميم فيجزى المكلفين منهم كل نفس بما كسبت ، من جميع المكلفين من الجن والانس أجمعين ، والله تعالى يحشر كل ذى روح من الملائكة والبشر والجن والدواب والطيروالهوام •

باب

في حسن الخلق

روى لنا أبو سعيد رحمه الله : أن الناس أربعة : فخيرهم بعيد الغضب قريب الرضا ، وأشرارهم سريع الغضب بعيد الرضا ، وأوسطهم بين ذلك أن يكون سريع الغضب سريع الرضا ، وهو أشبه بالأخيار ، ومن كان بعيد الغضب بعيد الرضا فهو أشبه بالأشرار ، وهو قريب من الوسط •

* مسألة :

❦

قال الله تعالى : (الذي أحسن كل شيء خلقه) قيل : خلق السماء وزينها بالكواكب ، وخلق الأرض وزينها بالنبات ، وخلق الإنسان وزينه بحسن الخلق وقال : (يا بني آدم قد أنزلنا عليك لباسا يوارى سواآتكم وريشاً ولباس التقوى) ففي الرياش أربعة أقاويل ، قال مجاهد : المال ، وقال ابن عباس : النعيم واللباس ، وقول : المعاش ، وقول : هو الجمال ❦

وفي لباس التقوى سبعة أقاويل :

قول : الأيمان ، وقول : العمل الصالح ، وقول : القوت الحسن ، وقول : خشية الله ، وقول : الحياء ، القول السابع : سترة العورة •

روى عن النبي ﷺ قال : « انكم لن تسعوا الناس بأموالكم ولكن سعوهم بحسن الخلق » وقال بعض الصالحين : زين هذا الدين الطاهر

بحسن الخلق والسماح ، وتقبل لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : من السيد ؟

قال : الجواد حين يسأل ، الحليم حين يستجهد ، الكريم المجالسة لمن جالسه ، الحسن الخلق لمن جاوره •

ووصف رجل أخاً له فقال : كنت لا تراه الدهر الا وكأنه لا غنية له عنك ، وأنت اليه أحوج ، وأن أذنبت غفر ذنبك ، وكأنه المذنب ، وان أسأت اليه أحسن اليك ، وكأنه المسيء •

وعن النبي ﷺ : « بعثت لأتمم مكارم الأخلاق » وعنه عليه الصلاة والسلام : « حسن الخلق وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمار » ، وقال عليه الصلاة والسلام : « حسن الخلق زمام بيد ملك يجره الى الخير ، والخير يجره الى الجنة ، وسوء الخلق زمام بيد شيطان يجره الى الشر ، والشر يجره الى النار » •

وعنه عليه الصلاة والسلام : « أن هذه الخلائق منافع من الله ، فمن أراد الله به خيراً منحه خلقاً حسناً ومن أراد به سوءاً منحه خلقاً سيئاً » وقال بعض الحكماء : سعة الأخلاق كنوز الأرزاق •

وقال الأحنف : ألا أخبركم بأدواء الداء ؟ قالوا : بلى • قال : الخلق الدنى ، واللسان البذى ، وخير الرجال من كرمت خلائقه في العسر واليسر ، ولم يبطره الغنى ، ولم يذله الفقر ، ولم يغيره الدهر ، وحسن الخلق خير ما رزق العبد •

باب

في تشميت العاطس

وسألته اذا عطس أحد وعنده رجل ما يقول له ؟

قال : معى أنه اذا قال الذى عطس : الحمد لله ، قال الذى عنده ،
رب العالمين ، وان قال العاطس : الحمد لله رب العالمين ، قال الذى عنده :
يرحمك الله •

قلت : فان العاطس لم يقل الحمد لله رب العالمين ؟

قال : معى ليس عليه تشميته •

قلت له : وما التشميت ؟

فقال : ان الرد على العاطس يسمى تشميتا •

قال بعض المسلمين : تشميت العاطس اذا عطس يوم الجمعة والخطيب
يخطب فيه اختلاف •

قلت : فما يقول العاطس لمن قال له : يرحمك الله ؟

قال : معى أنه يقول يهديكم الله ويصلح بالكم •

* مسألة :

وعن تشميت العاطس كيف هو ؟

قال : ان عطس تشميته أن يقول له يرحمك الله •

قلت له : يجوز أن يقال ذلك للولى وغير الولى •

قال : معى أنه يقال ذلك للولى وغير الولى •

قلت له : اذا عطس العاطس والامام يخطب يوم الجمعة هل يجوز
تشميته ؟

قال : معى أنه قد قيل يجوز تشميته •

وقال من قال : انه لا يشمت ولا يستجب له أن يشمت •

قلت له : فعلى قول من لا يرى له أن يشمته ان شمته هل تفسد
عليه الصلاة ؟

قال : معى أنه لا تفسد عليه صلاته •

* مسألة :

واذا عطس الانسان فليقل : الحمد لله ، فقد روى عن النبي ﷺ
عطس بحضرتة رجلان ، فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر ، فسئل عن
ذلك فقال ﷺ : « ان هذا حمد الله فشمته والآخر لم يحمده الله
فلم أشمته » •

أبو موسى قال : سمعته ﷺ يقول : « اذا عطس أحدكم فليحمد
الله ، فاذا حمد الله فشمتوه ، وان لم يحمده فلا تشمتوه » عن عمر
رضى الله عنه أنه سمع عطاس رجل فقال : يرحمك الله ان حمدت الله •

والسنت دعاء على ذلك حديثه ﷺ لما أدخلت فاطمة عليها السلام على عليّ قال لهما : لا تحدثا شيئا حتى آتيكما فاتاهما ودعا لهما وسمت عليهما ، وانصرف ﷺ .

* مسألة :

والنشميت قولك للعاطس يرحمك الله تعالى ، ويقال أيضا التسميت تالسين ، انس عن النبي ﷺ : « اذا عطس أحدكم فقال : الحمد لله قالت الملائكة : الحمد لله رب العالمين ، واذا قال : الحمد لله رب العالمين قالت الملائكة : يرحمك الله » ويروى أن رجلا عطس بحضرة ﷺ فقال : يرحمك الله الذي أخرج الداء من معطس يافوخ خياشيم سراسيف أنفك .

ويقال : خروج العطاس من ذاته دواء ، واستدعاؤه داء ، والله أعلم .
واذا حمد الله العاطس فيقال له : يرحمك الله ، ثم يقول هو غفر الله لنا ولك ، وهداك الله ، وان كان وليا لك فقل آمين غفر الله لنا ولك ، وهدانا واياك الصراط المستقيم .

وقيل : كان النبي ﷺ اذا عطس ف قيل له : يرحمك الله قال : يهديكم الله ويصلح بالكم ، وقيل : انه عطس فشمته يهودى فقال النبي : هداك الله ، فأسلم اليهودى .

وعن النبي ﷺ : « من سبق العطاس بالحمد لله يعافى من داء البطن وصداع الرأس » وقيل : من سبق العطاس بالحمد عوفى من وجع الخاصرة ، ولم ير في جسده وجنبه مكروها حتى يخرج من الدنيا .

وقيل : أوحى الله الى موسى عليه السلام : يا ابن عمران اذا سمعت عطاسا فاحمد الله ولو من وراء البحر .

سعيد بن جبير قال : من سمع عطاسا ولم يشمته كان ذنبا عليه
يتقاضاه يوم القيامة •

أبو هريرة عنه رضي الله عنه : « اذا عطس أحدكم فليشمته جليسه فاذا
زاد على ثلاث فهو مزكوم فلا يشمته بعد ذلك » وفي حديث ابن عمر :
انه عطس عنده رجل فشمته ، ثم عطس فشمته : ثم عطس ثالثة فأراد
أن يشمته فقال عبد الله : دعه فانه مضبوك يعنى مزكوم ، ومعكوك والاسم
المضبوك ، وفيه ثلاث لغات : رجل مضبوك ، ومملوك ومزكوم منها
المضبوك : والمكة والعطاس اذا كان غالبا فانه دواء ، والله أعلم •

وقيل : صدق الحديث ما يعطس عنده ، ابن عباس قال : العطاس
من الله ، والتثاؤب من الشيطان ، واذا تثاءبت فضع ظهور أصابع يدك
اليسرى على فيك تسكينا للتثاؤب •

* مسألة :

أول من عطس آدم عليه السلام فقال : الحمد لله الهاما من الله
عز وجل ، فقال له ربه يرحمك الله ، فسبقت رحمته غضبه فصارت
سنة ، وقيل كان عطاس آدم عليه السلام الروح جرى في جسده
فتنفس ، فخرجت من خياشيمه فصارت عطسة •

* مسألة :

ويقال : عطس يعطس ويعطس لغتان عطاسا وعطسة واحدة ،
والمعطس الأنف باليمين المفتوحة كالرفع والمضحك هـ هذه حجة لمن يقول :
يعطس بالكسر ، ويقال : عطس الصبح اذا تعلق ، واذلك سمي الصبح
عطاسا ، والله أعلم •

باب

في رد السلام وفي السلام

وسئل عن جماعة مروا في طريق فلقوا ناسا على من يجب السلام منهم؟

قال : معى أن الأقل يسلم على الأكثر ، والماشى يسلم على الواقف ،
والقائم يسلم على القاعد •

قلت له : فان كان الراكب واقفا أيهما يسلم؟

قال : معى أن الماشى يسلم على الراكب اذا كان الراكب واقفا •

قلت له : الحر يسلم على العبد والعبد على الحر؟

قال : معى أنه قيل أيهما يسلم لم يكن في ذلك فرق هما واحد ،
وسبيلهما كما وصفنا •

* مسألة :

وسئل عن رجل يقول لرجل : يسلم عليك فلان ، كيف يرد عليه؟

قال : معى أنه يقول : عليك وعليه السلام •

قلت له : فهذا السلام اذا حمله رجل الى رجل كيف يكون

أمانة أم لا؟

قال : يكون أمانة وعليه أن يؤديها ، وقيل : إذا قيل بغير استثناء
يكون بمنزلة الأمانة يؤديها متى قدر على ذلك •

* مسألة :

قلت : فواجب عليك رد السلام على جميع الناس ، البار والفاجر ،
وهل لك في ذلك نية ، وكذلك بدو السلام منك عليهم ؟

فقد قيل : ان التسليم من أهل القبلة على أهل القبلة الا لمن خصه
أمر يسعه ذلك ، فقد قيل : انه من كان على منكر لم يسلم عليه في حين
منكره ذلك العاكف عليه ، ولو كان من أهل القبلة ، وأنه من سلم عليه
فالرد عندي على من يسلم عليه ، لقول الله تبارك وتعالى : (واذا حييتم
بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) ومعنى أن النية في ذلك التسليم احياء
السنة ، وفي الرد أداء الفريضة على ما قيل •

* مسألة :

قال الله تعالى : (واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها)
فأوجب الله على المؤمنين أن يردوا السلام على من سلم عليهم بتحية أو
أحسن منها أو ردها ، فان لم يفعل فقد أخطأ ، وقيل عن النبي ﷺ :
« اذا قال أخوك المسلم السلام عليك فرد عليه : وعليك السلام ورحمة الله
فاذا قال السلام عليك ورحمة الله فقل : وعليك السلام ورحمة الله
وبركاته » •

الحسن قال : فحيوا بأحسن منها لأهل الاسلام أو ردوها لأهل

الشرك •

قال المؤلف : حفظت أن المشرك إذا سلم على المسلم فيقول المسلم :
وعليك ، ولا يقول عليك السلام • رجع •

* مسألة :

قال أبو سعيد : معي لم يكره أن يقال : عليك السلام يرد بذلك
الاولى ، ولكن يقول : وعليكم السلام ، يعنى بذلك رد التحية والسلام
على الحفظة من الملائكة الذين معه ، وعلى المسلمين ، لأن به افراد السلام ،
انما خص الله به ورسوله عباده المؤمنين قال : (وسلام على المرسلين) وقال :
(وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا) الا أنه ان عنى
برد السلام والتحية التى أمر الله أن يحيى بها من حياه أو أحسن منها
على وجه رد التحية ، لم يضق عليه ذلك •

ورحمة الله عندي أمرها أوسع في الحجة من السلام المفرد به المسلم
عليه ، الا أن يصرف ذلك الى شئ يريد به من أمر الدنيا دون أمر
الآخرة •

* مسألة :

وقيل : ان سلم الرجل على الجماعة فرد أحدهم فقد أجزى عنهم ،
وكذلك اذا كانوا جماعة فسلم أحدهم فقد أجزأ عنهم ، وقيل غير ذلك
وهذا أحب الى •

* مسألة :

قال أبو عبد الله : اذا سلم عليك من تتولاه ، أو من أنت واقف عنه
فقلت : وعليكم السلام ورحمة الله فلا بأس •

* مسألة :

من الزيادة المضافة : رجل من الجماعة سلم عليهم ، فرد السلام صبى منهم أيكون :الفرض قد سقط عن البالغين أم لا ؟

- لا أرى فرض التحية ساقطا عن المكلفين برد من لا تكليف عليه .

* مسألة :

وفيمن يسلم على مصلى أيأثم أم لا ؟

- قال : ليس هذا موضع السلام ، وان سلم يأثم .

* مسألة :

ولا يسلم على من فى الصلاة ، فان سلم عليه مسلم فليحفظ ذلك ، فاذا قضى صلاته فيستحب له أن يرد عليه السلام أو لم يحضر .

* مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى عن السلام أهو فريضة أم نافلة ؟

فقد قالوا : ان السلام طاعة والرد فريضة ، ويقال : لا يسلم على المرأة اذا عرضت ، وان سلم عليها فلا بأس ، وكذلك الصبى ، وكذلك المملوك .

وأما أهل الريب فاذا رأهم فى منكر فلا يسلم عليهم ، ولا كرامة لهم ، بل المقت لهم والاعراض عنهم أولى بهم .

* مسألة :

وعن الذى يجهل التسليم على الناس ورد السلام والتسليم على نفسه اذا دخل بيتا وهو دائن فى نفسه بجميع ما يلزمه فى دين المسلمين ، هل يكون سالما اذا لم يسلم على نفسه أو على الناس أو لم يرد السلام ؟

فعلى ما وصفت : فالتسليم على أهل القبلة طاعة ، والرد فريضة ، وأما ترك الرد فلا عذر له فى جهالته ، وأما ترك السلام فهو تارك الطاعة والفضل .

وأما تسليمه على نفسه وعلى أهله فهذا عند كثير من الناس متروك ، فمن تركه سهوا أو غفلة بلا اعتقاد تضييع لما وصاه الله به فلا بأس عليه ان شاء الله .

باب

في صلة الأرحام

وسألته عن وجوب صلة الأرحام في حال المسرة والمصائب عليهم
أذلك المعنى واحد في الوجوب به ؟

قال : قد قيل : ان ذلك صلتهم ، تجب في حال الغم والفرح ،
والحادثة بهم •

قلت : فوجوب هذه الصلة في هــذين الحالين مأخوذ من الكتاب
بالنص أو التأويل من طريق السنة ؟

قال : أصلها من كتاب الله وشرح الكتاب السنة بوجوب النص •

قلت : فكم يجب للمريض من الأرحام اذا بعد الطريق ؟

قال : يختلف فيها وفي معانيها ، فقد قيل : ان الصلة بالقلوب كافية
عن الأموال والأبدان ، وقيل لا تجزىء الصلة بالقلوب بدون أن يظهر
بمواصلته بمشيه الى أرحامه ويبرهم بماله بما يدخل عليهم في وجه
المواصله والبر بما يجب عليه مواصلتهم •

ماذا قطع نفسه وماله فقد قطع ، ومعنى أنه لا يخرج في معنى
اللازم أكثر من مرة في كل واجب ، والاستدلال على الأشياء اللازمة لغير
غاية أن المرة منها مجزية ، وذلك في أعظم الفرائض منه التوحيد والصلاة

على النبي ﷺ وولاية المسلمين يجزى فيه في القيام بالفرض مرة واحدة ،
وما فرق ذلك •

ولا يخرج القول فيه والعمل الا على معنى النفل ، وهذا مما يجرى عندي
فيه الاختلاف ، فمعى أنه يخرج في بعض ما قيل في مثل التوحيد والصلاة
على النبي ﷺ والاستغفار للمسلمين والمسلمات ، واعتقاد ولايتهم أنه
يجب تجديده بالاعتقاد كلما سمع بذكرها واخطر بباله •

وكذلك صلة الأرحام داخلة في معنى وجوبها ولزومها مع خطورها
بالبال لها ، ولذكرها أن يكون عليه جملة المواصلة لهم ، لأنه لا غاية
لذلك بعد وجوبه الا قطيعتهم •

* مسألة :

من منثورة قديمة من كتب المسلمين : وسألته هل يجوز قطع
الرحم ؟

فقال : لا يجوز ورفع الرواية : ملعون من قطع رحمه ، وقال : صلة
الأرحام بالنفس وبالهدية وبالتسليم •

ومنها : وسألته عن الأرحام من قبل الأب أو من قبل الأم ؟

فقال : كل القرابة أرحام كانوا من قبل الأب أو من قبل الأم •

* مسألة :

عن أبي الحواري : وسألته عن صلة الأرحام يصلهم في الرخاء
أو كلما أراد ؟

فقال : يصلهم اذا أصابتهم مصيبة أو جاء أحد منهم من قرية ،
أو مثل ما يعرض لهم •

ثم سألت عنها أبنا على فقال : انما يصلهم كلما أمكنه ، ولا يقطعهم
في الرخاء ولا في الشدة ، ولا عند المصائب ، ولا يقطعهم ، وروى عن
النبي ﷺ أنه قال : « صلة الوالدين لازمة من مسيرة سنتين ، وصلة
الأرحام لازمة من مسيرة سنة » واهذا هو القول ، وبه نأخذ وكل
ما أمكنه صلة رحمه فليصله ولا يقصر •

* مسألة :

قال أبو محمد : ليس لصلة الرحم حد محدود معروف ، ولكن يكون
الانسان على النية والوصول اذا قدر متى كان ، والصلة على من قدر
بماله ونفسه اذا استطاع ذلك ، وانما يجب عليه في ماله اذا خاف عليهم
أن يهلكوا جوعا •

* مسألة :

قلت له : فمن كم حد تجب صلة الأرحام في النسب من قبل
الأب والأم ؟

قال : معى أنه تجب عليه الصلة لأرحامه من قبل أبيه من أربعة
آباء ، ومن قبل أمه من أربعة آباء بالواصل ، وفي بعض القول الى
خمسة آباء بالواصل ، وبأى أخذ ذلك أخذ الواصل ، فقد عمل
بالصواب أن شاء الله •

قلت له : وكيف النسب على هذا الوجه من قبل هؤلاء الآباء ؟

قال : معى أنه على وجه أربعة آباء من قبل أبيه أنه يقرب أبوان أبيه والواصل الرابع ، وأم أبى أبيه والواصل الرابع ، وكذلك من قبل أمه على وجه أربعة آباء من قبل أمه يكون أم أمه والواصل الرابع ، وأم أبى أمه والواصل الرابع ، وأبو أمه والواصل الرابع ، وأبو أم أمه والواصل الرابع •

فعلى قول من يقول : ان الصلة الى أربعة آباء الواصل فانه يصل هؤلاء الأجداد ، وما نسل نسلهم ما كانوا علوا أو سفلا قربوا أو بعدوا فى السفر ، وعلى بعض القول أنه يصل الى خمسة آباء •

قلت له : فان الرجل لا يعرف نسبه من قبل أبيه وأمّه على هذه الصفة ، أو يعرف بعضهم ولا يعرف بعضا أيلزمه أن يبحث ويسأل عن لا يعرفه ويصله أم ليس عليه المسألة ؟

قال : معى أنه لا يلزمه السؤال والبحث عن لا يعرفه ، وعليه أن يصل من عرف من أرحامه ولا يلزمه الا من صح معه نسبه منه •

*** مسألة :**

ومن كان له قرابة من الرضاعة مثل الأم وغيرها ، هل يلزمه صلّتهم أم لا ؟

فلم نعلم وجوب صلة لهم ، وإنما الصلة من النسب ، وأما من قبل الرضاع فينبغى أن لا يعتقد قطيعتهم ، ومن واصلهم فله فضل بغير لزوم •

باب

في الشارب والعانة وحلق الشعر

قال أبو سعيد رحمه الله : قال الشيخ أبو ابراهيم الأزرقي رحمه الله : ان حف الشارب في المؤمن عيب ، لأن من السنة جزه كله .

قال أبو المؤثر : ان من السنة جزه كل أسبوع .

* مسألة :

عن رجل يحلق رأسه بالنورة بلا علة ؟

قال : لا يجوز ذلك .

قال أبو سعيد : أما في الدين فمعى أنه لا يضيق ذلك عليه ، وأما هو فقد فعل غير أفعال الناس .

* مسألة :

وسألته عن الذى لم يمكنه استعمال النورة ، هل يجزيه أن يزيل العانة بموسى أو بمقص يكون ذلك مجزيا له عن النورة أمكنه استعمالها أم لم يمكنه أم لا يجوز ترك استعمال النورة على الامكان ، وكيف الوجه في ذلك ؟

قال : معى أن السنة قد جاءت في حلق العانة بالنورة ، ولا نحب له أن يقصد الى مخالفة ذلك ما وجد النورة .

قلت له : فان لم يجد فاحتاج المسلم الى ازالة ذلك بغير النورة ؟

قال : فأشبهه ذلك الخلاقة بالموسى ثم المقص عندي •

* مسألة :

وعن رجل كثير الشعر في يده وصدره ورجليه وبطنه ، هل له اذا تنور أن يحلق شعره كله ، أو انما عليه موضع العانة وحدها ؟

قال : معى أنه قد قيل انه يؤمر بالتطهر من جميع ذلك ، فأما ثبوت السنة المؤكدة وما جاء به الأثر من حلق موضع الفرجين وما أشبههما ، وما قرب منهما •

قلت له : وما حدد الفرجين الى حلق العانة ؟

قال : معى أنه موضع الفرجين وما بينهما ، وما أقبل اليهما من الأليتين والأنثيين من الرجل ، وما جاء به الأثر أنه ينقض الوضوء •

وقال من قال : ما مس الذكر من الفخذين والأنثيين فهو ينقض الوضوء ، فاذا ثبت هذا أشبه عندي بحلق العانة •

قلت له : فاذا تنور الرجل أو المرأة بالنورة يلزمه غسل بعد النورة أم لا ؟

* مسألة :

وسئل عن المرأة تأخذ عانتها بالنورة في الطهارة ؟

قال : معى أنه قيل مثل عانة الرجل ، الفرجان وما أقبل اليهما
وما بينهما ، وما سمج وما قبح من سائر بدنها عليه شعر لزمها في معنى
ذلك ، ما يلزم الرجل من الطهارة فتخرج من حال القبح الى حال الحسن •

قلت له : فتعلق صدرها ان كان به شعر ؟

قال : هكذا عندي ، وقيل : ان بلقيس أمرت أن تحلق شعر
ساقها •

* مسألة :

والمرأة تأخذ شعر عانتها على عشرين يوما ، والرجل على أربعين يوما
أكثر ما قيل ، والله أعلم •

* مسألة :

عن أبي سعيد رحمه الله قال : اختلف في الوقت الذي يؤمر فيه
بجز الشارب :

فقال من قال : يراعى به سبيل حلق العانة ، وهى على أربعين
يوما •

وقال من قال : أنها على كل شهر •

وقال من قال : اذا فضل عن الشفة ودخل في حد الفم •

وقال من قال : في كل أسبوع •

وقال من قال : اذا قبح وصار في حد يخرج من زى المسلمين •

وقال : يؤمر بجزه ولا يخلق حلقا ، ولكن يجز بالجاز وهو ما يجزه
خرج في معنى المقص وأشباهه •

* مسألة :

فيما عرفت أن من نتف شاربه يريد بذلك حف الشارب عنه فجائز ،
وبعض قال : ان نتف الشارب عذاب المنافق في الدنيا •

وسئل عن رجل هل يكره له نتف الشارب ؟

فنعم يكره له ذلك الا أن ينتفه فاذا نتفه كله فلم نسمع في ذلك
كراهية ، وقد قيل ان الله عذب المنافقين في الدنيا بنتف الشارب
وشرب النبيذ •

* مسألة :

قال أبو سعيد : ان حلق العانة في شهر رمضان من أفضل الطاعة ،
وكل ما كان من الطاعة في شهر رمضان ، فإذا كان في شهر رمضان ضرعف ،
أحسب أنه قال : اثنا عشر ضرعفا وأرجو أنه أكثر فيما قيل •

* مسألة :

وذكرت فيمن لم يحلق عانته وتركها أفسد ذلك صلاته ويأثم أم لا ؟

فعلى ما وصفت ، فحلق العانة من السنن التي ابتلى الله بها خليفه عليه السلام ، وقد جاءت السنة بحلقها ، وقد يوجد فيما رُفِعَ عن النبي ﷺ في النهي عن تركها قولاً شديداً فلا يتركها متعمداً ، فمن تركها متعمداً من غير عذر له في تركها وهو يمكنه في حين طولها ، ولم يعمل في ذلك فقد خالف السنة وأثم في ترك السنة .

فان تاب ورجع فلا بدل عليه في صلاته ، وان تركها اذا لم يمكنه الى وقت يمكنه أو عذر بين من غير استخفاف ولا تضييع السنة ، فهذا اذا كان له عذر لم يأثم ان شاء الله ، ويعجل في حلقها على ما يمكنه ، والا يضيع السنن اللازمة .

وقد يقال في طولها : اذا طالت اتخذها الشيطان مخبئاً ، والله أعلم .

وسألت أبا الحوارى عن قص الشارب ، وحلق العانة ، ونتف الابط وتقليم الأظفار ، هل في ذلك حد ؟

قال : ليس في ذلك حد الا على ما أمكن من ذلك ، والله أعلم وأحكم .

باب

في قراءة القرآن وما يجوز للمعلم في الصبيان

وفي الرجل يقرأ القرآن العظيم ، وعليه ثوب نجس ، واهو متوضىء
في مصحف أو غير مصحف ؟

قال : أجاز بعض الفقهاء ذلك وكرهه آخرون •

قال أبو سعيد : معى أن أكثر القول لا بأس بذلك •

قلت له : أيجوز للانسان أن يقرأ القرآن وهو في جوف الماء متعريا
لا ثياب عليه ؟

قال : معى أنه قيل : المتعري لا يجوز له ، ويكره أن يتكلم الا بمعنى
يكون الكلام أحسن من السكرت •

قلت له : فما العلة في كراهية الكلام للمتعري ؟

قال : معى قيل اذا كان الانسان متعريا غضى عنه الملكان ولا ينظران
اليه حياء من الله ، فاذا تكلم الانسان التفت اليه الملكان فيكره الكلام من
هذا الوجه ، والله أعلم بالحق والعدل •

* مسألة :

وسئل عن رجل أصابه جرح فلم يقر دمه ، هل له أن يقرأ
القرآن ؟

قال : معى أنه اذا كان الدم مسترسلا فبعض يرى عليه الوضوء ولا يتيمم ، وبعض يرى عليه الوضوء والتيمم •

* مسألة :

وسألته عن المعلم هل له أن يقبض من الصبي الذى يتعلم عنده ما يصل به اليه من رطب وبسر وغير ذلك ، وكذلك الطرحان ، هل يجوز للمعلم قبض ذلك من الصبي اليتيم وغير اليتيم ؟

•

فمعى أنه قد قيل اذا خرج ذلك مخرج التعارف أنه مرسل من والده أو محتسب أو وكيل أو وصى من يكلفه ، فان ذلك جائز ، ولو كان فى التعارف مما اذا خرج ذلك بحسب المعروف من ماله ، واذا لم يعلم أنه من ماله فذلك جائز على حال اذا خرج فى التعارف أنه مرسل به •

قلت : وكذلك غير المعلم اذا مد له صبي يتيم مثل الشيء اليسير من رطب أو بسر أو فاكهة أو غير ذلك ، وعلمت أنه يفرج اذا قبضت منه ، هل لك أن تقبض منه أو ترى تركه أصلح ؟

فمعى أنه قيل : ان كان قبضه مما يدخل عليه السرور ورجا الثواب اذا أخذه على اعتقاد الاحتساب ، وأنه يكافئه بمثله ، وأفضل منه على حسب ما يسعه جاز ذلك ، وان تركه متنزها وان تركه متنزها من غير ادخال ضرر على اليتيم فأرجو أنه أسلم وأنزه •

باب

في الطهارات

وسئل أبو سعيد رضى الله عنه : عن رجل قلع ضرسا من ضروسه :
ما يكون حكمها بعد غسلها من الدم نجسة أم طاهرة ؟

قال : معى أنها طاهرة ، وكذلك الشعر والظفر وما أشبه ذلك •

* مسألة :

وعن رجل اذا أحدث من البول والغائط ، هل له أن يأكل قبل
أن يستنجى ؟

قال : معى أن له ذلك ، ويكره له أن يقعد بغير تطهير لطعام أو غيره
حتى يتطهر اذا أمكنه ذلك •

قلت : فهل له أن يدخل المسجد قبل أن يستنجى أم هو مثل الجنب ؟

قال : معى أنه يكره أن يدخل المسجد الا متطهرا ان أمكنه ذلك ،
وليس هو كالجنب عندى ولا الحائض ولا النفساء •

قلت له : فان كان دخوله متعمدا بعد أن علم بالكراهية فى ذلك ،
هل يكون آثما ؟

قال : معى أنه لا يكون عليه اثم الا أن يكون متعمدا لمخالفة سنة
وقول المسلمين فى ذلك •

* مسألة :

وعن بئر تترجر وقع فيها جمل ومات ، ولم يقدر على اخراجه
وهي لا ينزحها دلو زجرها ، وماؤها متغير العرف من الجمل أيكون ماؤها
نجسا أم لا ؟

قال : معى أنه اذا غيرت النجاسة ثون الماء ولطعمه وعرفه فسـد
الماء ولو كان جاريا ، وكذلك مالا ينزح من المياه وهو شبه الجارى
معهم ، ورخص فى العرف أنه لا يفسد اذا كان الماء كثيرا حتى يغلب
عليه حكم طعم النجاسة أو لونها ، والذي يقول بفسادها بالعرف تنزح
حتى يزول العرف والرائحة ثم قد طهرت •

* مسألة :

وسألته عن السنور اذا مس الثوب بمخظمته ينجس الثوب أم لا ؟

قال : معى أنه على قول من يقول : انه نجس اذا مس الثوب برطوبة
فهو نجس ، وهـذا معى على قول من يقول انه ينقض الوضوء اذا مسه
مخطم السنور ، وعلى قول من يقول : انه لا ينقض فمعى أنه
لا ينجسه •

وقال : يروى عن النبى ﷺ أنه كان يصفى للهر الاناء •

* مسألة :

وعن بركة فيها ماء وجد رجل فيها نجاسة ، فان نزحها فرغ
ماؤها ، وان تركها ففيها النجاسة ، وهو محتاج كيف يفعل فى هذا الماء
ينزح هـذا الماء حتى يطهر أم كيف يفعل فيه ؟

قال معى أنه فى قول أصحابنا لا يكون فى البرك نرح ولا فى الماء المستنقع غير ذوات المراد : واذا تنجس الماء منها فى مثل هذا ، فانما طهارته ان يخالطه الماء الطاهر حتى يكون بمقدار ما لا ينجس ، ثم حينئذ يطهر ، وانما تنرح ذوات المراد من المياه ، فان كان الماء قليلا مما ينجس ان احتاج منه الى ما يحيى به نفسه انتفع بذلك وتركه على حاله ، لأن الماء أصله طاهر حتى يعلم أنه نجس •

والذى يأتى بعده الى الماء ولا يعلم نجاسته يكون حكمه عنده طاهر حتى يعلم بنجاسته •

قلت له : ما تقول فى الذى علم بنجاسة هذا الماء يجوز له أن يعجن به ويخبز ويعالج منه طعامه ، وانما ينتفع منه بقدر ما يحييه ولا يأخذ منه شيئا غير ذلك ؟

قال : معى أنه اذا احتاج الى العجين منه لما يحتاج اليه من الخبز أن ذلك جائز على قول من يقول ان النار تذهب بالنجاسة من الخبز ، وينتفع منها بمقدار ما يحيى به نفسه ، ويأمن عليها ويقوى بها على أداء الفرائض والخروج مما يخاف من المهالك الى مأمنه •

قلت له : فهل يجوز لهذا الرجل أن يسقى منه دوابه حتى تروى ، وان فضل فى الحوض شىء أيتركه بحاله أم يرده فى البركة ؟

قال : معى اذا خاف على دوابه من العطش فله أن يسقيها بمقدار يصلحها ، ويأمن الفساد عليها ، وان رد ما بقى من الماء الى البركة احتياطا على الماء أن لا يتلف جاز له ذلك عندى ، وان تركه بحاله ينتفع به من جاء ولم يكن فى ذلك اتلاف للماء جاز له ذلك عندى •

قلت له : فان أتى رجل الى هذه البركة وفيها ماء متغير الطعم والريح ، ولم يظهر له فيها نجاسة قائمة بعينها ، ما يكون حكم ذلك الماء ، حكم النجاسة والطهارة ؟

قال : معى أنه اذا احتمل ذلك أن يكون من غير النجسة من تغير الريح واللون والطعم ، فحكم الماء طاهر حتى تصح نجاسته ، وان لم يحتمل ذلك الا أنه متغير من النجاسة فحكمه حكم ما غلب عليه ما لم يحتمل له حكم سواء من أحكام الطهارة •

* مسألة :

وسئل عن ميتة فى ساقية تجرى عليها سبية صغيرة تفسد أم لا ؟

قال : معى الماء الجارى لا ينجس قليله ولا كثيره ، ولا يفسده من النجاسة الا ما يغلب عليه •

* مسألة :

وسئل عن القرّة اذا ماتت فى النشا تفسده أم لا ؟

قال : معى أنها تفسده •

قلت له : فهل تدرك طهارة هذا النشا وكذلك اذا أصابته النجاسة ،

وكل شىء يستظل منه الماء ويبقى هو خالصا ؟

قال : معى أنه قيل فى مثل هذا أنه اذا كان اذا صب عليه الماء

وحرك بلغ الماء والحركة على ما يأتى على جملة ذلك فى الاعتبار ، ثم

ترك حتى يصفوا الماء منه ، ويصل اذا صفى فعل به ذلك ثلاث مرات
فانها تكون طهارته •

قلت : فالثوب النجس اذا غسل في قل ، وغسل القل وبقي شيء من
الحوض وغسل فيه ثوب طاهر ؟

قال : معنى أنه اذا أتت الطهارة على الثوب في بعض القول أنه يطهر
الثوب والائناء الذي طهر فيه والماء •

وقال من قال : الماء والائناء فاسدان ، والثوب طاهر ، فاذا ثبت
معنى هذا كان الحرص تبعا للماء والائناء •

قلت له : فالعجين اذا تنجس ثم مرس وصب عليه الماء الطاهر ، ثم
يصل يفعل فيه ذلك ثلاث مرات ، هل يطهر الثفل واللبن ؟

قال : معنى أنه اذا كان اذا حرك مع الماء بلغت الحركة والماء الى
ما يحيط به كله النظر في الاعتبار ، كان طهارته اذا فعل فيه مثل هذا ،
ويكون الثفل طاهرا اذا بلغت الحركة مع وصول الماء •

* مسألة :

وسئل عن رجل متهم بعمل الخمر استعار من رجل جرة وقال له :
انه يعمل فيها خملا ، فعمل فيها ثم ردها ، وكان يخاف صاحب الجرة أن
الجرة عمل فيها خمرا ، أيكون عليه طهارة هذه الجرة من الخمرة ،
أم ليس عليه حتى يعلم هذا ويخبره الذي استعار الجرة أنه عمل
فيها خمرا ؟

قال : معى أن ليس عليه طهارة هذه الجرة حتى يعلم بها نجاسة
يصدقه فى ذلك •

قلت له : فان أخبره الذى استعار الجرة ليعمل فيها خلا فقال له :
انه عمل فيها خمرا يصدقه فى ذلك أم لا ؟

قال : معى أن ليس عليه أن يصدقه اذا كان القول منه بعد رده
أو من قبل رده اليها •

قلت له : وكذلك ان اشترى رجل من عند رجل متهم بعمل الخمر ،
وهو يعلمه يكون عليه طهارتها أم لا ؟

قال : معى ان ليس عليه ذلك •

قلت له : فاذا أخبره بائع الجرة أنه عمل فيها خمرا قبل المبيعة أو
بعدها أصدقه فى ذلك أم لا ؟

قال : معى أنه اذا أخبره قبل البيع يكون مصدقا فى ماله ، فان
أراد هـذا اشترىها على ذلك ، وان شاء تركها ، وان أخبره بعد البيع
لم يكن عليه أن يصدقه •

* مسألة :

قال أبو سعيد : ان الماء اذا كان له حركة يقع فيها اسم الحركة
ولو قل ذلك لزال ذلك النجاسة ، وأن ذلك يجزى على المركب
عندى •

وقال : الماء لا يكون مطهراً الا بحركة •

وقال : ان الماء اذا كان له حركة وحرك بشيء فذلك مثل حركته على معنى قوله •

قلت له : ولو طال ذلك أعنى ترك الشيء في الماء ؟

فكان معناه أنه كذلك •

قلت له : فالجنب اذا قعد في الماء الواقف : ولم يتحرك ، ولم يكن للماء حركة الا في حين وقوعه فترطب بدنه وبلغ الماء أصول الشعر اكان يجزيه ويطهر أم حتى يعرك بدنه ؟

قال : معى أن وقوعه في الماء لا يكون معى الا بحركة ، وعلى قول من يقول : اذا خلصت الحركة مع مماسة الماء فذلك يجزيه اذا أراد الغسل •

* مسألة :

وعن النجاسة اذا وقعت في الحمى أو الصفا أو الأرض كيف يغسل ؟

قال : معى بأنه قيل ان الحمى يقلب ، والصفا يعرك ، والأرض يصب عليها الماء صبا الا أن تكون النجاسة من الذات فانه يبالح في تطهيرها •

قلت : فالنجاسة اذا كانت في الخطب وحمم وفي التنور ، أو جعل في المضابة الخبز فيكون التنور طاهرا ويجوز أن يخبز فيه وكذلك الجمر ؟

قال : معى أنه قيل أما التتور فيجوز أن يخبز في جوانبه في حمومه ،
وأما الجمر فمعى أنه قيل اذا خالطته النجاسة القائمة بعينها
لا يجوز الانتفاع به وهو نجس •

*** مسألة :**

وسألته عن القملة الحية اذا وقعت في الطوى تنجسها أم لا ؟

قال : معى لا تفسد حتى يعلم أنها ماتت فيها •

*** مسألة :**

وعن البركة اذا وجدت فيها فأرة ميتة وهى طيبة الطعم قيل له
تنجس أم لا ؟

قال : معى أنه ان كان مأوها أربعين قلة لم تنجس •

قيل له : كم مقدار القلة ؟

قال : جرى فى قول بعض أصحابنا •

وقال بعض : خمس مكايك •

قال أبو عبد الله محمد بن ابراهيم حفظه الله : معى أنه قيل جرى

وقيل ان القلة غير ذلك •

*** مسألة :**

وسئل عن تراب فيه بول كثير وسمد به جلبة فسقيت تلك الجلبة

بالماء آدا أو آدين ، هل تطهر ؟

قال : معى أنه قد قيل تطهر ، وقيل حتى تشرب ثلاثة مياه طاهرة •

* مسألة :

وسألته عن الماء الطاهر اذا مسه دم أو نجاسة فوقع من ذلك الماء شىء على بساط أو حصير أو فراش أيجزیه أن یصب علیه الماء الطاهر حتى یبلغ حیث بلغت النجاسة ویطهر ، أم حتى یعرك ویغسل بالعرك ؟

قال : معى أنه لا یجزیه صب الماء دون العرك الا أن یكون الصب له وقع على موضع مبلغ النجاسة تقوم تلك الحركة مقام العرك الذى یزیل فى الاعتبار مثل تلك النجاسة : فانهم ذلك ، والله أعلم •

* مسألة :

قلت : أرأیت أن كان فراش محشوا بالصوف أو القطن أو زولية یجزیه الغسل ویطهر من غیر أن ینقض الحشو منه ، ویغسل كل شىء منه أم یجزیه یغسل بحاله ولا ینقض اذا بلغ الماء فى الاعتبار مبلغ النجاسة مع حركة من محرك أو عصر أو وطىء أو ما أشبه هذا من الحركات التى تبلغ مبلغ النجاسة فى الحشو دون مواجهة اليد إليها أن شاء الله ؟

فانظر فى ذلك ولا تعمل منه الا الصواب •

* مسألة :

وسألته عن رجل أصابه جرح فى یدیه فنسیه حتى أقر الدم من

الجرح ثم غسله بالماء حتى طهر وتمسح ولبس ثيابه ثم نظر بعد ذلك ،
فاذا الجرح فيه حمرة وحوله كأنه حمرة قد خرجت منه •

قلت : ما حكم ثيابه طاهرة أم لا ؟

قال : معى أن الحمرة والصفرة والكدره اذا خرجت بعد الغسل
من جرح طرى أنه لا بأس به •

قلت له : وان خرج من جرح طرى حمرة قبل الغسل أو صفرة أو
كدره ولم يتقدمه الدم مفسد أم لا ؟

قال : معى أنه يختلف فيه :

قال من قال : انه نجس •

وقال من قال : انه ظاهر •

قلت له : فان خرج من هذا الجرح بعد الغسل دم على هذه
الصفة ما كون حكم ثيابه طاهرة أم لا ؟

قال : معى ان كانت الثياب لها مخرج من مماسة هذا الدم فهي
طاهرة حتى يعلم أنها نجسة ، وان كان لا مخرج لها من ذلك والا يحتمل
لها مخرج فهي نجسة أو ما كان على هذه الصفة •

قلت له : فان طلب أثر الدم من الثوب الذى لا مخرج له من مماسة
هذا الدم فلم يجده ؟

قال : معى أنه يطلب النجاسة ، فان وجدها غسلها ، وان لم يجد النجاسة غسل الثوب كله اذا ثبت عليه حكم النجاسة •

قلت له : فان كان الثوب لونه لون النجاسة ، وقد ثبت على الثوب حكم مماسة النجاسة ؟

قال : معى أنه يطلب النجاسة على كل حال ، فان وجدت بعينها فى موضع من الثوب غسلت وأن لم يوجد لها موضع غسل الثوب كله •

* مسألة :

وسئل عن الرجل اذا ذبح الشاة أو غيرها من الذبائح بمدية ، هل عليه أن يغسل المدية اذا أراد ذبح غيرها ؟

قال : معى أنه قيل عليه ذلك ، وقيل : ليس عليه •

قلت له : فجائز له الذبح بمدية واحدة ما أراد من الذبائح ، وفيها الدم ولا يغسلها ؟

قال : معى أنه جائز ذلك على قول من قال •

وقال من قال : بغسلها •

قلت له : فان لم يجد ماء يغسلها به ؟

قال : اذا كان هذا الذبح من الذابح أضطارا فلم يجد الماء

كان له عندي أن يترب المدية كلما ذبح ، وان كان على معنى الاختيار
لم بين لى على معنى قول من يقول ان عليه غسلها •

* مسألة :

وسألته عن الميتة ما يجوز منها لصاحبها الانتفاع به ؟

قال : معى أنه قيل لا يجوز منها الانتفاع بشيء •

وقال من قال : يجوز الانتفاع منها بالاهاب وما عليه ، والسن والقرن
والظلف ، ولا أعلم أنه ينتفع منها بغير هذا المعنى فى قول أحد من
أهل العلم والذى يقول بالانتفاع بالاهاب انه لا ينتفع به إلا بعد
الدبغ •

قلت له : فمسك الجمل لا ينتفع به الا بعد الدبغ ؟

قال : كذلك معى •

* مسألة :

وسألته عن بعر الفأ والخنازة والأماحى وسؤرهن مفسد
عندك ؟

قال : معى أنه يختلف فى أسوارها وأبعارها :

قال من قال : مفسد •

وقال من قال : لا يفسد على حال •

وقال من قال : يفسد على المكتة اذا أمكنه غيره من الطهارة ،
ولا يفسد في حال الاضطرار اليه •

* مسألة :

وسئل عن رجل عمل طعاما فوقعت فيه قررة خرجت من الماء
فماتت فيه ، أيفسد أم لا ؟

قال : معى أنها تفسد جميع الطاهرات اذا ماتت فيها الا الماء •

قلت له : فان وقعت القررة في شىء من الطاهر ، ثم خرجت منه حية
تفسده أم لا ؟

قال : معى أنها لا تفسده •

قلت له : ما تقول في بعر القررة يفسد أم لا ؟

قال : معى أنه يختلف فيه :

قال من قال : انه يفسد •

وقال من قال : انه لا يفسد •

* مسألة :

قلت له : فالمدى والودى اذا أصاب الثوب يكون طاهرا أم نجسا ؟

قال : معى أنه نجس وما أصاب الثوب من ذلك غسل منه ،

ولا أعلم أن في نجاسته اختلافا في قول أصحابنا •

قلت له : فان وجد الرجل في طرف إحليله في الثقب رطوبة ولزوجة ، فلم يدر ما أصابه أمذى أو ودى ، وليس يعلم أصاب ثوبه شيء من ذلك أم لا ما يكون حكم ثوبه هذا نجسا أم طاهرا حتى يعلم أنه مسه من ذلك شيء ؟

قال : معى أنه اذا احتمل أن يمس الثوب واحتمل أن لا يمسه قبل أن ينظر الموضع المستراب ، فان وجد شيئا غسله ، وان لم يجد شيئا فلا عليه •

قلت له : فما يفعل هذا الرجل اذا كان يصيبه مثل هذا ولا يدرى به ؟

قال : معى أنه يحتشى بقطن في ثقب الاحليل ، ويلف عليه بخرقة ، وبعض قال : يلبس ثوبا يكون نجسا ، وكل واحد على قدر ما يعنيه من ذلك أو يعافى منه •

قلت له : فان وجد رجل كان ثوبه لزق بطرف احليله ، ولا يدرى أصابه من ذلك شيء أم لا هل عليه أن ينظر في وقتته كان في صلاة أو غيرها ، أم ليس عليه أن يظن ذلك ؟

قال : معى أنه اذا كان يحتمل ذلك اللزق بغير نجاسة ، واحتمل أن لا يمس نجاسة فهو على حالته ، حتى لا يجد مخرجا من النجاسة ، ثم يغسل ما لحقه من أحكام النجاسة والريب بعد وجوب النجاسة عليه ، وان كان في الصلاة يضرب بيده على احليله من فوق الثوب ، ثم يجعله على فخذه : فاذا وجد رطوبة على فخذه فمعى أنه يقطع الصلاة ويتوضأ ويعيد الصلاة •

* مسألة :

وسألته عن الرجل اذا استنجى ثم نام في ثيابه ، ثم رجع فنظر فوجد في ثقب الاحليل ماء لم يعرف ما هو ، مذى أو ودى أو من الماء الذى استنجى منه ، ولم يمتنع ثوبه من مسه ما يكون حكم الثوب طاهر أم نجس ؟

قال : معى أنه اذا كان يحتمل أن هذا الماء من بقايا الماء الذى استنجى به ، فلا فساد فيه حتى يعلم أنه نجس ، أو يكون خارجا من حد الماء في تغبر وأشباهه للمذى والودى ، وان كان لا يحتمل من بعد ذلك أن يكون من الماء الطاهر ، أو أنه إنما هو خارج من الذكر ، وهو مما لم يحتمل إلا مماسسة الثوب محكوم عليه بنجاسة مماسسة ذلك الماء •

وان وجد شيئا بعينه غسله ، وان لم يجد شيئا بعينه وجب الاحتياط بغسل ما استولى عليه التهمة والاسترابة من ذلك الثوب •

قلت له : فالرجل اذا احتشى فوجد القطننة يابسة ، ولم بين له أن فيها رطوبة وأراد أن يحتشى ثانية ، هل له رد هذه القطننة ، وتكون طاهرة أم لا ؟

قال : معى أنها اذا كانت انما تصل الى موضع الطهارة ، فهى فى الحكم أنها طاهرة حتى يعلم أنها حدثت فيها نجاسة ، وان كانت تبلغ الى أقصى ما تبلغ اليه الطهارة ، أعجبنى أن لا تستعمل حتى تغسل اذا خرجت من غير حكم عليها بنجاسته •

قلت له : فان خرجت القطنه رطبة والرطوبة ظاهرة عليها فما يكون حكم هذا الثوب ، أكون نجسا أم طاهرا حتى يعلم أن الثوب اخذ من تلك الرطوبة ؟

قال : معى أنه لا تبلغ الرطوبة الى الثوب فهو طاهر ، وإذا لم يحتمل ذلك أنه إذا احتمل الا ان تكون تلك الرطوبة من النجاسة ، فالثوب عندى نجس اذا كانت الرطوبة تلتزق بما مست لا تبلغ الرطوبة الى الثوب فهو طاهر ، وإذا لم يحتمل ذلك ولم يحتمل الا أن تكون الرطوبة من النجاسة ، فالثوب عندى نجس اذا كانت الرطوبة لم يدر أين مست الى أن تلتزق بما مست •

قلت له : فيجوز أن يغسل هذه القطنه ويحتشى بها وهى رطبة ، أم حتى تجف القطنه ؟

قال : معى أن له ذلك أن يحتشى بها اذا اغسلها من النجاسة •

* مسألة :

وعن الجرة الخضراء اذا وضع فيها المسكر ، هل تتجس ؟

قال : معى أنها اذا كانت ممّا ينشف ، وكانت متشقة فقد قيل انها مما لا تطهر الا بالتنقيح وأما اذا كانت ليس فيها تشقق فلا تنتف بقدر ما تنشف ، فانما تغسل غسل النجاسة فى مقام واحد ، ويجزيها ذلك وينتفع بها •

وعن المسكر ممّا وقع عليه حكم النجاسة اذا وقع عليه النية ، أو الحادث ، وقد كان عصيرا ثم ينبذ خلا ؟

قال : معى أنه قيل اذا كان هذا العصير يراد به النبيذ : وكان في غير الأديم الملائ على أفواهه ، فاذا كان على هذه النية فقد وقع عليه حكم النجاسة بتحريم المسكر منه الى أن يصير الى حد ما يستحيل من حال المسكر الى حال الخل ، ويذهب عنه حكم المسكر ، ثم هنالك يلحقه في بعض القول حكم التحليل والطهارة باستدالته الى حد الخل .

وأن كان هذا العصير في الأديم الملائ على أفواهه من الغنم والضأن ويذهب عنه حكم المسكر ، ثم هنالك يلحقه في بعض القول حكم التحليل والطهارة ، وقيل : على حكمه أبدا من تحريمه ورجسه ، ولا يستحيل الى حال الخل ، فما لم يصرف في حد المسكر فعندى أنه في بعض القول يلحقه اسم التحريم والنجاسة الى أن يزول عنه في حكم المسكر المحرم ، فاذا زال عنه ذلك رجع الى حكم الطهارة والتحليل ، وهذا مما يختلف فيه .

* مسألة :

وسئل عن بول الانسان هو أنشط من الأبوال في النجاسة ؟

قال : هكذا عندى الذين يأكلون الطعام من البشر .

قيل : ثم من بعد ذلك من ذوات الأبوال ؟

قال : معى أنه الخنزير والقرد ، والدليل على ذلك أنه محرم كله .

قيل له : فما العلة في أن أبوال البشر أنشط عن غيرها ؟

قال : معى أنه لا يجوز أكل لحومهم على حال الاضطرار .

قال : ثم الكلب قيل له ولم ذلك ؟

قال : معى لثبوت مجراه على جلده ، وهو نجس في الاتفاق ،
وذكر له في سائر السباع فزاد في معنى النجاسة في جلده عندي •

* مسألة :

وسألته عن الرجل يغسل الثوب في الفلج من النجاسة ، فيطير عليه
من مائه ؟

قال : اذا كان يصب عليه الماء صبا فلا بأس بما طار به
من الماء •

* مسألة :

وسألته عن الثوب اذا كانت به جنابة أو نجاسة يسلمه الى الغسال
غير الذى له الثوب ، وقد علم بنجاسته ، وقال للغسال : انه نجس ؟

قال : اذا كان الذى يسلمه الى الغسال ثقة مأمونا مصدقا جاز
لصاحب الثوب أن يصلى فيه •

* مسألة :

وسألته عن ثوب فيه نجاسة يعرف مكانها ، ثم ان انسانا مس ذلك
الثوب ولم يعلم مس النجاسة أم لا ما يكون حكم يده ؟

قال : معى أنها ظاهرة حتى يعلم أنه مس النجاسة ، ولا أعلم في
ذلك اختلافا •

قلت له : وان كان في الثوب نجاسة غير أنها مكانها منه ؟

فمعى أنه قيل في ذلك باختلاف :

• قال من قال : اذا مس الثوب ولا يدري مس النجاسة أم لا

وقال من قال : انه يحكم على الموضع بالنجاسة حتى يعلم أن الموضع

طاهر •

وقال من قال : انه طاهر حتى يعلم أنه نجس •

قلت له : فما يعجبك من ذلك ؟

قال : كله معجب والواجب أن يتبع الأثر والواجد له مخير •

قلت له : فهل قيل : ان المبصر العدل يجيز جميع ما حفظ ؟

وقال : اذا كان يبصر عدله لم يكن مخيرا •

* مسألة :

وسألته عن بيض الدجاج والبط وسائر الطير مفسد أم لا ؟

قال : معى أن كل ما أفسد خزقه فبيضه مفسد •

* مسألة :

وعن رجل خرج من فيه دم فلم ييزقه حتى فاض عليه البزاق ليس

عليه كدرة ، فلم يغسل فمـه أيتـم وضوءه أم لا ويكون فمـه طاهرا ؟

قال : معى يتم وضوءه لأن المضمضة أول الوضوء ، واذا مضمض

فاه بقدر ما يطهر فقد ثبتت طهارته ، والمضمضة جميعا واستقبل وضوءه
• طاهرا •

* مسألة :

وسألته عن قررة وقعت في طعام وأخرجت حية فتحركت ثم ماتت ؟

قال : معى أنه طاهر •

وسألته عن جرة الشاة والبقرة والجمال اذا اندفعت من حلوقهن
ووقعت في ماء طاهر في اناء أو بئر قليل ماؤها ، هل ينجس كان رقيقا
أو غليظا قليلا أو كثيرا ؟

قال : معى أنه يختلف في جرة الأنعام :

فقال من قال : نجسة •

وقال من قال : ليست بنجسة ، والله أعلم •

* مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : اذا طبخ الطعام بماء نجس فنشفه ؟

فمعى أنه قيل يذفن ولا ينتفع به ، وليس فيه حيلة في طهارته •

وقيل من قال : انه يحتال عليه بالغسل حتى يبلغ الى موضع
ما بلغت اليه النجاسة من نشف الماء الطاهر ، كما ينشف الماء النجس •

* مسألة :

وعن البئر اذا زاد ماؤها حتى لم يقدر أحد أن يخرج منها مية يجزيها النرح بلا اخراج طين ولا مية أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا كان ماؤها لا ينرح فقد قيل : لا تفسد حتى يتغير ماؤها بالنجاسة وتغلب عليه بلون أو بطعم أو بريح ، في بعض القول أنه لا يفسد ولو غلب الريح ، واذا فسد الماء بتغير اللون والطعم نرحت حتى يزول عنها التغير .

واذا كانت قليلة الماء مما تنرح ويفسد ماؤها بغير التغير على قول من يقول بذلك ، فلا يجزي النرح عنها حتى ترول عن النجاسة .

* مسألة :

وسئل عن السنور بال في حب فطحن ، ولم يعلم بالبول ، ثم علم به ولقد صار دقيقا كيف يفعل به ؟

قال : معنى أن بعضا يقول : اذا خبز في التتور ونشفت النار ولم يبق فيه منه عرف النجاسة ، فهو طاهر .

قلت له : فان خبز خبزا غليظا مثل خبز الحرادق أو خبز الحمى ، أو بالجمر وهو نضيج ، هل يكون طاهرا ؟

قال : معنى أن بعضا يقول : انما يطهر اذا خبز بالتتور وقيل أن ذلك كله سواء : ويعجبني أنه اذا كان خبزا نضيجا ولم يبق فيه للنجاسة لون ولا طعم ولا ريح أنه يطهر .

قلت له : فان عمل هذا من الطحين طعاما مثل عصيدة أو خبز قدر أو حلوى أو غير ذلك من الطعام ، هل يكون طاهرا ؟

قال : لا أعلم أن أحدا قال في مثل هذا أنه يطهر .

قلت له : فان قلبي هذا الحب بالمقلاة التي فيها النجاسة وطحن سويقا هل يكون طاهرا ؟

قال : معى أنه يشبه معنى معنى ما فيه الاختلاف :

قال من قال : اذا كان يبلغ وهج النار جميع الحب في المقلاة كان عندي طاهرا .

وقال من قال : لا يطهر .

* مسألة :

وسألته عن عرق الخيل والبغال والحمير والجمال اذا لم تحبس ، هل يفسد أم لا ؟

قال : معى أن بعضا يقول انه يفسد ، وبعضا لا يرى به فسادا حتى يعلم به فساد .

قلت له : ما أحب اليك ؟

قال أما في الاسترابة فقد تلحق النجاسة في معاطنهن مثل البول وغيره ، وأما في الحكم فهو عندي من الطاهر ، لأن الدواب طاهرة وكل طاهر فحكمه طاهر حتى يعلم أنه تنجس .

قلت له : فبذاق الخيل والبغال والحمير والجمال وأبقر طاهر
أم نجس ؟

قال : معى أن لعاب الخيل والبغال والحمير لا بأس به ، وأما
الجرة من الدواب ، دواب الجرة فمعى أنه يختلف فيه :

• قال من قال : نجس •

• وقال من قال : طاهر •

قلت : فالنوى الذى يسقط من الدواب من الجرة طاهر أم لا ؟

• قال : معى مثل الجرة •

* مسألة :

وعن قررة وقعت فى قدر فيها لحم قبل أن تغلى به النار ، وقد
سخن الماء وماتت وأخرجت من حين ما ماتت ، هل يغسل اللحم ويكتفى
بغسله ، أو قد تنجس ولا يطهر إذا طهر بالماء ؟

قال : معى أنه اذا لم تغل به النار غلياً ينشف اللحم الماء بمثله
جاز عندى غسله ويطهر بذلك ، ويجعل فى الماء بعد أن جف من الغسل
بقدر ما قعد فى الماء النجس منذ مات ، إن كان قعد فى الماء بعد أن
تنجس ، وألا فيجزيه عندى اذا غسل •

* مسألة :

وعن قرطاس بالث عليه دابة هل يظهر اذا مس فى الماء بغير عرك ؟

قال : معى أنه قد قيل فى مثل هذا اذا صب عليه الماء صبا حتى يصير الى حيث صار البول أنه يجزىه غير العرك ، إلا أن العرك يضره ، والحركة له فى الماء عندى من ترك الصب عليه اذا بلغ الماء مع الحركة حيث بلغ البول أجزاء ذلك ، لأن فى غسله ضرر .

* مسألة :

وسئل عن بئر وقعت فيها ميتة أو عذرة فهجرها أصحابها وتركوها زمانا ، ثم أصاب الغيث وطاب ماؤها وكثر وصار أكثر من قامة ، فلم يقدرُوا أن ينزحوها ويحفروا طينها : ويستقروا منها بعد أن نزحوا منها أربعين دلوًا .

قلت : أتكف طاهرة أم نجسة حتى يحفر الطين من أولها ، وإن قلت بعد ذلك ، وإن استقروا بعد ذلك هل عليهم جفها بعد ذلك إذا صارت بحد ما لا ينجس لكثرة مائها ؟

فلا بأس أن لم تنزح وقد طهرت ، وإن رجعت قلت : فلا نجاسر فيها حتى يكون قائما فيها شيء من النجاسة بعينها ، وتتحول عنها النجاسة بوجه من الوجوه جاز لك .

* مسألة :

وسئل عن رجل طرح طفالة فى ماء أقل من أربعين قلة ، وفى الطفالة نجاسة ، فحين سقطت الطفالة فى الماء طار منه شرار فى ثوب الرجل ، يكون ذلك الشرار طاهرا أم نجسا ؟

قال : معنى أنه قيل إنها لو سقطت في الماء الجارى ، أو في البحر لكان ذلك الشرار منها نجسا •

وقيل : انه لا يكون نجسا حتى يكون الماء ممّا يتنجس بوقوعها فيه : ومعنى أنه فى قول أكثر أصحابنا أنه اذا كان أقل من أربعة قلة أفسده لمسه من النجاسة ، ولو لم يغلب عليه •

قلت له : وكذلك الكلب اذا سقط فى الماء الجارى أو غيره فطار من سقطته فى الماء شررا يكون نجسا ؟

قال : هكذا عندى يشبه معنى ما مضى من القول فى المسألة الأولى •

* مسألة :

وسئل عن طبخ طعاما وطبخ فيه بيضا ، فلما نضج ونجد فى شيء من البيض فروخا أيكون هذا الطعام نجسا أم لا ؟

قال : انه ما لم يعلم بمخالطة النجاسة بعلم أو معاينة أو حكم استرابة أنه لا مخرج له منها ، فهو ظاهر على أصل ما كان اذا كان طاهرا •

* مسألة :

وسئل أبو سعيد عن قلة التمر اذا كان فى موضع منه نجاسة غسل منه موضع النجاسة والماء ليس له مخرج ، ثم استنقع بشيء من الماء فى موضع أيكون هذا الماء المستنقع بعد الغسل طاهرا أم نجسا ؟

قال : معى أنه يكون طاهرا بمجاورة الماء الطاهر ، والله أعلم •

* مسألة :

وعن امرأة كان عليها مئزر وقميص فوقه ، فرأت في المئزر دم الحيض يابساً ، ولم تر في القميص شيئاً أيكون المقيص طاهراً أم لا ؟

قال : اذا كان مما يمكن أن يمسّه ، ويمكن أن لا يمسّه فالثوب طاهر حتى يصح أن الثوب مس هذه النجاسة •

* مسألة :

ولكل ماء قائم اذا حرك طرفه لم يتحرك الطرف الآخر ؟

فقد جاء الأثر أنه كثير ولا ينجسه شيء •

وقال من قال : اذا كان قدر أربعين قلة وهى الجر •

وقيل : اذا كان أقل من قلتين فوقعت فيه نجاسة فهو نجس لم تجز به بريح فهو نجس لم تجربه الطهارة •

وقيل : اذا كان أقل من قلتين فوقعت فيه نجاسة فهو نجس لم تجز به الطهارة غيرته أم لم تغيره •

وقيل : واذا لم تغيره النجاسة فهو طاهر كان قليلاً أو كثيراً ، والله أعلم •

وكذلك البئر الكثيرة الماء لا ينجسها شيء أيضا اذا كانت لا تنزح ،
وأما ان كانت بئر على غير هذه الصفة ووقع فيها ما أفسدها
أخرج ذلك منها ، واجتهد في طلبه وإخراجه ان كان مما يخرج مثل
الميتة وغيرها ، أو نزح منها في مقام واحد أربعين دلووا بدلوها ، ثم
قد طهرت وطهر الدلو أيضا ، وان لم يكن لها دلو فبدلوها وسط الى أن
يفرغ ماؤها قبل ذلك ، فان فرغ ماؤها ولم يبق فيها شيء فقد
طهرت ولو لم ينزح أربعين دلووا ، وان كان فيها عيون تتبع بالماء ولم
يستفرغ ماؤها نزح منها أربعين دلووا بدلوها ، ثم قد طهرت وطهر
الدلو •

قال أبو سعيد رحمه الله : قد قيل في مثل هذه البئر اذا كانت
لها عيون تتبع بالماء أن تكون بمنزلة الماء الجارى ، وقد كان الشيخ
أبو الحواري يرى أن البئر اذا استقى منها أربعون دلووا فقد طهرت :
ولو كان النزح متفرقا •

* مسألة :

واعن بئر تنجست وعليها دلو واحد ، هل يجوز أن ينزح بأربعة
دلاء ؟

فنعم يجوز ذلك ، ولو نزحوها بأربعين دلووا لجاز ذلك إلا أن
الدلاء كلها فاسدة إلا الدلو الذي به تمام الأربعين وهو الخارج آخرها
من البئر ، فانه لا يفسد •

وان كانت البئر عليها دلو كبير ودلو صغير فليس لهم نزحها
بالصغير ، وان نزحوها بالأصغر على حسب الأب الأكبر جاز ذلك •

وكذلك إذا كان الدلو عليها صغيرا فنزحوها بدلو كبير على حساب الصغير جاز ذلك مثلا إذا كان الدلو الكبير عن أربعة دلاء بدلوها نزحوها عشرة أدلاء بالكبير عن أربعين دلوا بدلوها جاز ذلك فافهم ذلك .

قال أبو سعيد رحمه الله : معى أنه يخرج في بعض القول أنه ينزح بالأوسط من الدلاء ، وهو أصح عندى في معانى الأحكام ، وأما الاحتياط فالأكثر .

* مسألة :

وعن بئر نزحت أن يغسل الجنادل من على فمها أم لا ، وكذلك الدلو والحبل ؟

فعلى ما وصفت ، إذا نزحت البئر فقد طهر ذلك كله ، لأن الحجارة إذا غسلت رجح الماء في البئر فهذا شيء لا يمتنع منه ، وأما الدلو والحبل فقد قال لنا أبو المؤثر رحمه الله : أما بالرأى فيغسل الدلو والحبل ، وعلى القياس فلا يغسل ، فعلى هذا أن غسل الحبل والدلو فلا بأس ، وإن لم يغسل فلا بأس .

* مسألة :

وان وجدت ميتة متقطعة في بئر ؟

فلا يلحق من مس ماءها قبل أن يبصر فيها الميتة ، ولا نرى عليه نقض صلاة الا أن يكونوا طعموا الماء متغيرا ، أو شموا له ريحا ، فان

عليهم النقض مذ وجدوا ذلك ، وكذلك يوجد عن أبي عبد الله وأبي علي رحمهم الله ، ولا ينظر في تقطيعها فإنه يمكن أن يكون وقعت متقطعة .

وإن كانت بالوعة تجري وفيها ماء الوضوء قرب بئر يستقى منها للشرب والوضوء ؟

فقيل : إذا كان بينهما خمسة أذرع ، ولا يوجد في الماء طعم شيء ولا ريحة ولا لونه ، فإنه يجزى الوضوء منها ، وإن كان بينهما أكثر فقد يوجد ريح البول وطعمه في ماء البئر فلا خير في مائها .

باب

في الأتلف وممانيه

قال أبو سعيد رحمه الله : معى أنه قيل في الأتلف : إذا كان له
عذر في ترك الختان أنه طاهر مع نفسه في معنى الضرورات التي لا بد
منها مثل الصلاة والصوم •

قلت له : فالحج إذا دخل فيه هل يثبت له منسك من المناسك الا
الطواف ؟

قال : نعم وشبهه بالحائض •

قلت له : فثبوت الأحكام فيه وله الداخلة في أحكام أهل الاقرار
ثابتة بمعنى الاقرار منه ؟

قال : نعم ، وقال : لا تجوز ذبيحته لنفسه ولا لغيره ، ولو خاف
على شيء من شيء من الأنعام ثم ذبحها لم يحل أكلها له ولا لغيره :
لأنه ليس من الضرورة •

هكذا وجدت باب الأتلف منقطعا لا علم أنه تام أم لا •

باب

في الغسل من الجنابة

وسألته عن المنى والمذى والودي ما صفة ذلك ؟ وما يجب فيه الغسل وما لا يجب فيه ؟

قال : معنى أن المنى هو الماء الدافق وهو النطفة الغليظة البيضاء التي تخرج عند الجماع والتشهي والانتشار ، وهو الذي يجب فيه الغسل .

وأما المذى فهو عندي أنه قيل : هو الماء الرقيق الأغبر الذي يخرج على أثر الانتشار معى بعد السكون ، ولا أعلم أنه يجب في هذا غسل .

وأما الودي فعندي أنه قيل الماء الأبيض الذي يشبه النطفية ، وهو يخرج على غير شهوة ولا انتشار ، ولا اضطراب ، ومعنى أن بعضا يوجب فيه الغسل ، وبعضا لا يوجب فيه غسلا ، ومعنى أن الأكثر من القول لا غسل فيه .

* مسألة :

وسألته عن المرأة هل عليها أن تولج أصبعها في الفرج لغسل ما هنالك من حيض أو جنابة أم لا ؟

قال : معنى أنه قد قيل : ان عليها ذلك اذا أمكنها أن تولج لغسل حيث نال ذلك أصبعها أو جارحة ، وتؤمر أن لا تؤذى الولد ولا تضره به .

قلت له : فان كانت حاملا محتملة دواء في قبلهـا وجامعها زوجها ، وأرادت أن تغسل وتطلب الدواء فلم تجده ، وبالغت في الغسل ، هل عليها فساد بغسلها لذلك الدواء الذي احتملته قبل الجماع أو بعده ، أو في وقت حيضا ؟

قال : معى أنها تبالغ في الغسل على نحو ما تؤمر به من المكنة : وليس عليها ما لم تجد ، لأن ذلك مما يمكن عندي ان كان مما يذوب أن يذوب ، وان كان يمكن أن يخرج في بعض الأحوال •

قلت له : فان خرج هـذا الدواء بعد الغسل من الجنابة بعد أن كانت قد اغتسلت ، هل عليها اعادة الغسل ؟

قال : معى أن غسلها تام ، ولا أعلم أن عليها اعادة •

* مسألة :

ورجل جنب وعنده ميت ، وعندهما ماء يكفى غسل أحدهما من أولى بالغسل منهما ؟

قال : معى أنه ان كان الماء للجنب اغتسل به ، وان كان الماء للميت طهر به •

قلت له : فان القوم وجدوا من الماء مباحا وفيهم ميت وفيم جنب ، والماء قليل من يغسل به أحدهما ، أيهما أولى أن يتطهر به ؟

قال : معى أنه اذا كان الماء مباحا كان عندي أن الجنب يغتسل به •

قلت له: فان كان الماء شركة بين الجنب والميت، ولا تسعة فيه لغسلهما جميعا؟

قال: معنى أنه يغسل به الجنب ويضمن لورثة الميت بحصة صاحبهم من الماء •

* مسألة :

وسئل عن الرجل الجنب هل يجوز له أن يقرأ كتب علم الرواية والأخبار وسائر الكتب كلها وينسخها ويمسها؟

قال: معنى أن ذلك جائز سوى المصحف، وقراءته ومسحه فلا يجوز للجنب والحائض قراءته ولا مسه •

* مسألة :

وعن رجل استيقظ من نفسه فوجد في فخذة ييوسة جنابة ولم يحتلم، ولا عقل بشيء من الجماع والاختلام، يجزيه غسل ذلك والوضوء أم لا بد من الغسل من الجنابة؟

قال: معنى أنه قيل: إن كانت جنابة فعلية الغسل، وذلك عندي على الاحتياط، لأنه قد يمكن أن يكون جنابة ميتة ليس فيها غسل: في بعض القول •

* مسألة :

وعن البرأة التي تزني بإمرأة، هل عليهما الغسل؟

قال : معى أن عليهما الغسل إذا قذفتا الماء الدافق ، كما .
• تقذف عند الجماع •

وقيل : فى المرأة تحتمل وترى فى المنام ما يرى الرجل من الجماع
حتى قذفت ، عليها غسل ؟

فقد اختلف فى ذلك :

• فيقول : عليها الغسل من ذلك ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم
• أمرها بالغسل •

• وقيل : لا غسل عليها •

ولقال أبو معاوية : اذا قذفت الماء ووجدت الشهوة فانى أرى
• عليها الغسل •

قيل : وان عبث بها زوجها فيما دون الفرج وعالجها هو ، أو عبث
هى بنفسها حتى قذفت الماء الدافق ؟

فعلينا الغسل ويوجد أن لا غسل عليها إلا من جماع ، أو تكون ثيبا
• فيصب الماء على فرجها •

* مسألة :

قال أبو سعيد : ومما يشبه الجماع على المرأة : أن يقذف الرجل
الماء الدافق على فرجها ، فيلج فيه ، فاذا ولج فيه من معنى الجماع
فيشبه الجماع فى معنى ما قيل انه اذا تعمد لانزال النطفة فى فرجها

فولجت في موضوع الجماع حيث يكون بالجماع فيه ، يجب عليه الغسل ،
كان عليها العسل ، وان كانت حائضا كان مجامعا على سبيل العمدة •

وان كانت ليست بزوجه فانها تفسد عليه ، وأما الغسل فلا
يحضرني فيه اختلاف منصوص •

وإذا وجب أن هذا وطء يفسد ثبت معنا أنه يجب به الحد ،
وتلزم به العدة ، وتحل المطلقة ثلاثا في جميع الأحكام •

فلما أن لم يكن كذلك الاتفاق أشبه فيه الاختلاف ، وفي جميع
أحكامه من الغسل على المرأة وفسادها عليه ، وأن لا يكون لها رجعة
له عليها في العدة وأشباه هذا كله واحد •

وأما العدة ، واحلال المطلقة ثلاثا ، ووجوب الحد عليهما ، فلا
أعلمه مما قيل في الاتفاق والاختلاف ، ولا يشبه ذلك عندي الاختلاف
فيه إلا في العدة ، فانه يحسن فيه الاختلاف •

ومما يشبه ذلك أنه لو حملت منه على ذلك كان عليها العدة
منه ، وأدركها ما لم تضع حملها ، ولا يبين لي فيه اختلاف لثبوتها
حاملا منه ، وكذلك فيما يفسد عليه ، فأكثر القول أنها تفسد عليه ،
وبعض لا يراه وطئا يوجب فسادا ، والله أعلم •

* مسألة :

اختلف أصحابنا في المرأة ترى في المنام :

فقول : عليها الغسل •

وقول : لا غسل عليها ، لأن الله تعبدتها بال غسل من الحيض ،
فلا يجتمع عليها فرضان : حيض واحتلام ، حتى يكون ذلك باختيار
منها وعلاج .

قال أبو محمد : والنظر يوجب عليها الغسل اذا نزلت باختيار
وغير اختيار ، وبالعلاج وغير اختيار ، وبالعلاج وغير علاج .

وروى أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول
الله برج الخفا المرأة ترى في النوم ما يرى الرجل ؟ فقال عليه الصلاة
والسلام : « عليها الغسل اذا أنزلت » .

وقيل قال : « نعم اذا رأت الماء » وفي رواية أن امرأة من نسائه
عليه الصلاة والسلام قالت : أو يكون من المرأة ما تستوجب به
الغسل ، فقال صلى الله عليه وسلم : « فلم تشبهها إذن ولدها تربت
يداك » .

وقالت عائشة عليها السلام : جاءت أم سلمة الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت : اذا رأت المرأة في المنام أنه يفعل بها فرأت البلال
أتغتسل فلم يسمعها ؟ فقالت عائشة : يا أم سليم فضحت الحرائر ثم
قالت : ان الله لا يستحي من الحق ، والله لأسأله ، فقال صلى الله عليه
وسلم : ما قلت ؟ فأعادت عليه المسألة ، فقال صلى الله عليه وسلم :
« نعم تغتسل » .

وكان الربيع لا يرى على المرأة الغسل من الاحتلام ، وكان أبو عبيدة

يقول بذلك ، قال أبو عبد الله كذلك لأنها لا يكون منها ما يكون من الرجل ، والحيض للنساء والجلم للرجال .

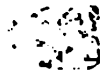
* مسألة :

وماء المرأة أصفر رقيق ، وهو يخرج من الترائب من الصدر ، وماء الرجل يخرج من الصلب ، قال الله تعالى : (يخرج من بين الصلب والترائب) يريد صلب الرجل : وترائب المرأة .

وإذا عبثت المرأة بنفسها أو عبثت بها غيرها فأنزلت الماء الدافق ؟

فهي جنب وعليها الغسل ، وقول : لا غسل عليها إلا من جماع ، وهو أن تغيب الحشفة في الفرج ، ويلتقى الختانان ، وأما المعنى الانزالي فلا غسل عليها في يقظة ولا منام ، وقيل : عليها الغسل بانزال النطفة في اليقظة دون المنام .

وقول : ان وجدت الشهوة عند العبث فقذفت الماء الدافق لزمها الغسل ، وان لم تقذف لم يلزمها من البلل حتى تقذف الماء الدافق ، كان ذلك الماء في بطن الفرج أو في ظاهره .



وقيل : على الخنثى الغسل من الجنابة والحيض ، وإذا رأى الحيض توطأ لكل صلاة وصلى ، فاذا طهر اغتسل .

قال أبو سعيد : يحسن هذا في أمر الخنثى ، إذا أتيت حكمه

حكم خنثى أنه يلزمه حكم الأنثى وحكم الذكر فيما يجتمع عليه من حكمهما،
فان خرج منه المنى من خلق الأنثى في يقظة أو منام بغير جماع فعليه
الغسل على قول من يقول بذلك على الأنثى •

وقول : ليس عليه كالمرأة وان خرج منه الماء الدافق من خلق الذكر
بأى وجه باحتلام او غيره خرج ثبوت الغسل عليه ، لأن ذلك ثابت على
الذكر من أى وجه كان لا أعلم فى ذلك اختلافا ، والله أعلم •

باب

في الوضوء ومعانيه

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مضى على رجل وهو يتوضأ ويستعمل الماء كثيراً ، فقال صلى الله عليه وسلم : « لا تتجولا الماء ثجا وسنوه سنا وبثوه بثا » •

* مسألة :

وسئل أبو سعيد رضى الله عنه : عن رجل نظر الى امرأة عريانة في الماء على أنها زوجته ، فإذا هي غيرها أينتقض وضوءه أم لا ؟

قال : معنى أن فيها اختلافا :

قال من قال : ينتقض وضوءه •

وقال من قال : لا ينتقض وضوءه ، والنقض في هذا أحب الى •

قلت له : فان نظر إليها على أنها غير زوجته ، فإذا هي زوجته أينتقض وضوءه أم لا ؟

قال : معنى أنه يشبه معنى الاختلاف •

قال من قال : ينتقض وضوءه بمثل هذا •

وقال من قال : لا ينتقض •

قلت له : فرجل نظر الى محرم وهو في الماء ، وهو متوضى أينتنقض وضوءه أم لا ؟

قال : معنى أن النظر في الماء الى نفس المحرم كنظره اليه في غير الماء •

قلت له : النظر في ظل الفرج وخیاله في الماء ، وكذلك النظر في المرأة وخیالها ، ينقض الوضوء ؟

قال : معنى أنه يختلف فيه :

• قال من قال ينقض •

• وقال من قال : لا ينتقض •

* مسألة :

ما تقول في متوضى مص قصب سكر ، فلما فرغ وجد في فمه عقورا ولا يدري خرج منه دم أم لا ، وضوءه تام أم منتقض ؟

قال : معنى إذا احتتمل أن يكون مثل هذه العقور بغير خروج دم فوضوءه على حاله حتى يعلم نقضه بما لا مخرج له فيه من النقض ، وان لم يحتتمل إلا بخروج الدم مما ينقض مثله كان عليه إعادة الوضوء •

* مسألة :

وسألته عن رجل كان في بدنه دم في مواضع من موضع الطهور ، فتمسح ولم يغسله ناسيا ، ثم صلى ؟

قال : معى أنه ان لم يغسل موضع الدم حتى توضحه . كانه عليه إعادة الوضوء والصلاة •

* مسألة :

قلت له : فالرجل اذا استنجى هل عليه أن يدخل أصبعه في دبره مبالغة منه للنظافة أم لا ؟

قال : معى أنه قد قيل ليس عليه ذلك ، وإنما عليه أن يغسل من الحلقة الظاهرة وما يليها من خارج ما أدركته حواسه •

قلت له : فالمرأة اذا استنجت عليها أن تدخل أصبعها في قبلتها ؟

قال : معى أنه قيل : ان الثيب عليها أن تدخل أصبعها في الفرج من الحيض والجماع والجنابة ، وأما اذا استنجت من البول فليس عليها أن تدخل أصبعها •

قلت له : فالبكر تستنجى ؟

قال : تغسل ما ظهر من الفرج في جميع الطهارات •

* مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : ان أحد الوضوء الذى مسح الفرج وهو فى الصلاة انتقض الوضوء من الرصعة وما سفل منها •

* مسألة :

وسألته عن الرجل اغتسل من الجنابة وتمسح للصلاة ، ثم علم أن موضعا لم يصبه غسل فغسله ، هل يتم وضوءه الأول أم عليه إعادة الوضوء ؟

قال : معنى أنه اذا تطهر من النجاسة من جميع بدنه ، ثم توتأ ولم يمس فرجه بعد الوضوء ، فمعنى أنه قيل يتم وضوءه .

قلت له : رأيت ان كان ذلك من حدود وضوئه فلم يصبه الغسل ، هل يكون سواء ؟

قال : معنى أنه سواء .

* مسألة :

وسألته عن رجل خرج من فيه دم فلم ييزقه حتى فاض عليه البزاق ، ليس عليه كدرة ، فلم يغسل فمه أيتم وضوءه ويكون فمه طاهرا أم لا ؟

قال : معنى أنه يتم وضوءه لأن المضمضة أول الوضوء ، فاذا مضمض فاه بقدر ما يظهر فقد ثبتت طهارته ، والمضمضة جميعا ، واستقبل وضوءا طاهرا .

* مسألة :

وسئل عن المتوضئ اذا نظر الى امرأة ليست بمحرم الى شيء من بدنها متعمدا للنظر ، هل يفسد وضوءه ؟

قال : معى أنه يختلف فى هذا :

قال من قال : انه ينتقض وضوءه •

وقال من قال : انه لا ينتقض وضوءه •

قلت له : فان نظرها وهى فى بيت متعمدا ، هل يلحقه الاختلاف ؟

قال : معى أنه يلحقه الاختلاف •

* مسألة :

وسئل عن رجل فى الصلاة ، ثم شك ولا يدري أتوضأ أم لم
توضأ أيمضى فى صلاته أم يتركها ويتوضأ ؟

قال : معى أنه قيل : ما لم يتم صلاته ففيه اختلاف :

قال من قال : انه يوجد أنه ليس عليه شك اذا دخل فى الصلاة •

وفى بعض ما قيل : انه ما لم يتم الصلاة ، وبقي عليه منها ،
ولو حدد وما لا يجوز الا به من أحكامها ، ثم شك فعليه اعادة الوضوء
والصلاة ، فهذا اذا شك فى الوضوء كله أنه لم يتوضأ •

وأما اذا علم أنه توضأ الا أنه شك فى حد من الحدود ، فاذا
دخل فى الصلاة أن ليس عليه اعادة حتى يستيقن أنه ترك شيئا من ذلك ،
وما لم يدخل فى الصلاة ففي ذلك اختلاف :

فبعض يقول : انه اذا تعدى الحد الذى شك فيه الى غيره من حدود الوضوء لم يكن عليه رجعة اذا شك فيه ، الا أن يستيقن أنه ترك ذلك •

وقيل : ان عليه أن يرجع ما لم يكن فرغ من الوضوء كله •

وقيل : ان عليه أن يرجع ما لم يدخل فى الصلاة •

قلت : فان استيقن أنه ترك حداً من الوضوء أيرجع إلى الحد الذى تركه أو يأتى بالوضوء كله ؟

قال : معى أنه قد قيل : انما عليه أن يعيد ما ترك ما لم يكن جف وضوءه •

وقيل : انما عليه أن يأتى بما ترك ما لم يدخل فى الصلاة •

وقيل : ان عليه أن يأتى بما ترك ما لم يتم الصلاة •

وقيل : انما عليه أن يأتى بما ترك على حال والصلاة يعيدها ، وأن أتم الصلاة على ذلك •

* مسألة :

وقيل : لكل شىء مفتاح ومفتاح الوضوء بسم الله الرحمن الرحيم ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله على وضوءه » وان كان يريد بذلك وضوءاً ويفعله ، فاذا أراد الوضوء فبدأ فقال : بسم الله الرحمن الرحيم قبل أن يشرع يده فى الاناء ، فاذا

قال المتضيء : بسم الله طهر جميع جسده ، واذا لم يسم لم يطهر الا
ما مسه الماء •

وقال بعض : من لم يسم أسبغ وضوءه ولم يطهر جسده ، وقد كان
بعض الفقهاء يعيد الوضوء ، اذا نسي أن يسمي .

* مسألة :

والذكر على ضربين : ذكر باللسان ، وذكر بالقلب ، فذكر اللسان
يتبع ذكر القلب ، فمن ذكر الله تعالى بقلبه فقد ثبت ذكر الله ، لأن
الوضوء فريضة لا تؤدي الا بالارادات ، فأراد ﷺ أن يكون المتوضئ
قاصدا ، لانفاذ العبادة ، لأنه يكون خارجا مما تعبد به ، ولم يقصد
الى فعله •

وقول : ان قوله ﷺ : « لا وضوء » يريد لا كمال الوضوء ولا
فضيلة وضوء لمن يذكر اسم الله عليه ، وكذلك قال عمر : لا ايمان لمن
يحج ، يريد كمال الايمان •

والناس يقولون : فلان لا عقل له ، يريدون ليس بمستكمل العقل ،
والا دين له أي ليس بمستكمل الدين •

* مسألة :

وفي كتاب الأشراف : اختلف أهل العلم في وجوب التسمية عند
الوضوء ، فاستحب كثير منهم أن يسمي الله المرء عند ابتداء وضوئه •
فقال الشافعي وأحمد وأصحاب الرأي : ان تركه عامدا فلا
شيء عليه •

قال أبو اسحاق : ان تركه ساهيا فلا شيء عليه واذا تعدد أعباده ،
قال أبو بكر : لا شيء عليه •

قال أبو سعيد : أما ثبوت الطهارة للصلاة فذلك شيء مما لا يدافع ،
وثبوت ذلك من كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام واجتماع
الأمة الاماشذ في غير ترك المخالفة في شيء لا حجة له فيه •

وأما ترك التسمية على الرضوء ، فاختلف في انعقاد الرضوء مع
صححة الخبر عن النبي ﷺ أنه أمر بذلك وفعله : ومع صححة ذلك عنه
فلا يبعد أن لا ينعقد ان كان واجبا ، وان كان أدبيا فانه ينعقد على
تركه ، ولم يأت فيه خبر أنه أمر وجوب ، فلمله من أجل ذلك
اختلف فيه •

* مسألة :

فيمن ذكر اسم الله بقلبه على وضوءه ، وأراد به فقد ذكر اسمه ،
وهذا القول عنه ﷺ تأكيد على النية •

وان ترك اسم الله عند الوضوء فقد ترك ما لا ينبغي له ، ولا نبصر
ذلك مما ينقض وضوءه •

وقول : قد أساء ولا نقض عليه •

واقول : ان تركه على التعمد ينقض الوضوء اذا كان ذلك على
القصد لمخالفة السنة ، ولعله يخرج على التعمد اذا تعدد لتركه ذلك ،
لأن ذكر اسم الله تعالى قد جاء فيه التأكيد أن يكون فاتحة لكل من الطاعات •

وأحسب أنه يخرج معنى فساد وضوئه بترك اسم الله إذا لم يقصد بوضوئه لله على ما خوطب به من التعبد : فهو ذلك الترك ، وهو حسن ، وقد يخرج العذر في النسيان للقصد الى ذلك مع تقديم النية في جملة التعبد ، والله أعلم •

* مسألة :

وقال : ولا نعلم شيئاً من الطاعة ، أو من الحلال إلا ومؤكد فيه السنة عن النبي ﷺ ، ذكر اسم الله تعالى ، وهو أهل لذلك ، فكل شيء لم يذكر فيه اسم الله ولا عليه ، فلا يرجى له معنى صلاح ولا يدرك به معنى نجاح ولا فلاح ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن نسي غسل جارحة من حدود وضوئه ، ثم ذكرها بعد أن فرغ أعاد غسلها وحدها •

قال : والناس مختلفون في ذلك :

قال محبوب : من تروضاً وجف وضوءه استأنف •

وقال غيره ، عن ابن جعفر : يبذل وضوءه إذا كان قد صلى وجف ، أو لم يجف ، وإن لم يكن صلى أعاد ما نسي وصلى •

قال أبو محمد : من تروضاً بعض وضوئه ، ثم شغله أمر عن تمامه ، بنى عليه كان وضوءه الأول جف أو لم يجف ، والأمر له بغسل ما قد غسله محتاج الى دليل •

قال : والدليل على ما قلناه - اجازة المسح وان يجف بعضه اتفاقهم أن
المغتسل من الجنابة أن يغسل بعضه ، وآخر البعض الى وقت حضور
صلاة ، ثم يغسل الباقي أجزاء ذلك بلا خلاف نعظم في ذلك ، والله
أعلم .

* مسألة :

عن أبي عبد الله ؛ فيمن نسي مسح رأسه حتى جف وضوءه أن عليه
اعادة الوضوء ، والضلالة أن كان قد صلى ، وان كان لم يجف فأنما عليه
أن يمسح رأسه ، وان كان في لحيته ماء فأخذ منه ومسح به رأسه
أجزاه .

وكذلك ان كان في جارحة من حدود وضوءه موضع لم يصبه الماء ،
وكان في بدنه شيء من الماء فرطب ذلك أجزاء .

وعن محمد بن محبوب : أن ذلك لا يجزيه الا في مسح رأسه ،
وأما غير ذلك من جوارح الوضوء فلا يجزيه الا أن يعيد بماء غيره .

* مسألة :

وإذا توضأ ونقض به الماء فبعث من يجيئه بماء فلم يجيء به
حتى يبس المسح الأول ، ولم يتشاغل بغير الانتظار بني على مسحه ، وان
كان اشتغل بغيره ابتداء الطهارة .

* مسألة :

وبين أصحابنا اختلاف في استعمال الماء الذي قد استعمله المتوضئ لما نسيه ، أو بجارحة أخرى :

قال أبو معاوية ، فيما يوجد عنه : ان ذلك الماء مستعمل ، ولا يجوز استعماله ، ومن جوزه جعل المستعمل على ضربين : فضرب باين الجسد لا يجوز استعماله ثانية للتطهير ، والثاني يجوز استعماله ما لم يباين الجسد كالماء الواحد الذي استعمله لبعض الجارحة ، ثم يجزيه على سائرهما فهذا الذي تعلق به من أجاز الماء المستعمل من اللحية والبدن بما شبهه ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن نسي مسح رأسه ؟

جاز أن يأخذ الماء من لحيته ويمسحه واللحية من الجسد •

قال أبو الحسن : والدليل على ذلك أن التمسح يأخذ الماء بكفه ثم يجريه على جسده ويردده غاسلا به ، فهذا الفرق بين المستعمل الذي يجوز به ، والمستعمل الذي لا يجوز به ، وكذلك الغسل من الجنابة عن الربيع وغيره ان كان في لحيته بل مسح برأسه •

وأما أبو معاوية فلم يجز ذلك •

وقال محمد بن هاشم : ان كان في لحيته بل أو قال ماء أخذ منه ومسح رأسه وصلى ، ولا يصلى بذلك الرضوء غير تلك الصلاة •

وفي موضع قيل : وان كان في بدنه رطوبة ؟

قال : أما الرطوبة فلا أعلم : وأما ان كان باقى ماء بمقدار ما يمسح به فقيل : يجوز ، وقيل : لا يجوز قيل •

فان نسي مثل اليد أو الرجل أو الوجه هل يمسح بذلك مثل الرأس ؟

قال : أحسب أنه قيل ذلك ، وقيل لا يجوز وهو أكثر القول ، لأنه غسل والغسل لا يكون الا بماء •

قيل : فان لم يجد ماء ووجد رطوبة ماء أولى هي أو يبيل بريقه ؟

قال : يبيل بما أمكنه من الرطوبة ، ويتيمم اذا لم يدرك مسحه بالماء •

وقيل : فان بل بالريق وتيمم وصلى ؟

قال : ان كان له ماء حكم قائم فأخاف أن لا يتم تيممه وصلاته ، ويعجبني الاعادة وان لم يكن ماء له حكم قائم فلا يبين لى أن حكما يعرف به الريق ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن توضأ وصلى ، ثم نظر في موضع الوضوء منه قاراً لأقاربه ؟

فعن محبوب ان كان موضع القار كالظفر أو أكبر فعليه إعادة الوضوء
والصلاة ، ويخرج القار ويوضئ موضعه ، وان كان القار أقل من
الظفر فصلاته تامة •

وان كان جنباً ؟

قال أبو عبد الله : قد جاء في القار بهذا ، والجنب وغيره في ذلك
سواء ، وعن موسى بن علي في جنب وجد بعد أن صلى قشرة سمك قد
علقت لم يصب الماء موضعها أن عليه تطهير موضعها ، وعليه الوضوء
والصلاة •

* مسألة :

ومن كانت به سفطة في مجارى الوضوء ، وتمسح ولم يعلم بها ؟

قال أبو محمد : لا بأس عليه •

* مسألة :

وكل ما مسح المتوضئ ثلاثاً فقد أجزاه ، ولو لم يستيقن على
الماء قد مر عليه كله ، ولو كانت كل مسحة لا تعم العضو اذا كن عممه ،
لأن الحكم الكثير اذا غلب على الظن أنه قد عمه الماء ، واذا علم أنه
بقي من العضو شيء قليل لم يمسه بعد ما صلى فلا إعادة عليه •

* مسألة :

واذا توضأ وعلى ظفره قار ؟

فان لم يخرج وقد غشى الظفر كله فصلى فعليه الاعداء ، وان لم يغشه كله فلا اعادة عليه •

*** مسألة :**

قال أبو سعيد : في الذي نسي مسح رأسه اختلاف :

قول : عليه أن يستأنف الوضوء ، ولو كان وضوءه رطباً ولم يجف منه شيء •

وقول : يجزيه أن يعيد مسح رأسه وحده ، ولو جف وضوءه كله ما لم يدخل في الصلاة •

وقول : ولو دخل في الصلاة ثم ذكر فانما عليه أن يعيد مسح رأسه وحده •

*** مسألة :**

ومن توضأ حتى انتهى الى قدميه ، ثم وجد في قدميه خبث فليغسله غسلًا تاماً ، ثم يجدد الوضوء ، فان وضوءه الأول كان باطلا •

*** مسألة :**

ومن كان فيه دم من جوارح وضوئه ، ونسي غسله فجرى الماء عليه ، وخرج الدم بذلك المسح ؟

فان صلاته لا تتم اذا لم يزل الماء الدم قبل المسح للصلاة ،
وانما خرج الدم مع مسح الصلاة بلا ازالة منه ، ويبدل تلك الصلاة
وحدها بعد الوضوء ، والله أعلم •

* مسألة :

أبو سعيد : فمن كان فوه نجسا بدم أو غيره ، فتمضمض لوضوء
الصلاة قبل غسل النجاسة ؟

أنه يثبت وضوءه ، لأن غسل النجاسة فريضة ، والمضمضة سنة ،
وثبوت طهارة كان الفم متطهرا لفمه ، متمضمضا ، ولو كانت النجاسة في
موضع الاستنشاق ، ثم استنشق فهو بمنزلة من ترك المضمضة ناسيا
أو متعمدا •

وكذلك ان كانت النجاسة في وجهه فتمضمض واستنشق ناسيا أو
متعمدا ثم غسل وجهه حتى نظف فقد ثبت له غسل الوجه في الوضوء ،
وهو بمنزلة تارك المضمضة والاستنشاق على العمد والنسيان على ما
مضى ، فان كانت النجاسة في ذراعه فمسح حتى وصل اليها أنه ليس
كالأول ، ووضوءه فاسد ، لأن غسل الوجه فريضة وقعت قبل أن يؤدي
فرض غسل النجاسة ، وهذا على قول من يقول ان الوضوء لا يجوز
الا على الترتيب •

وأما على قول من يجيزه على غير الترتيب فانه يتم وضوء تلك
الجارحة اذا كانت اليد اليسرى ثبت له مسح الرأس ومسح الرجلين ،
وعليه اعادة غسل الوجه واليد اليمنى والمضمضة والاستنشاق ، ولو كانت

النجاسة في موضع الاستنشاق فتمضمض واستنشق فهو بمنزلة من ترك المضمضة ناسيا أو متعمدا •

ولذلك ان كانت النجاسة في وجهه فتمضمض واستنشق ناسيا أم متعمدا ، ثم غسل وجهه حتى نظف فقد ثبت له غسل الوجه في الوضوء وهو بمنزلة تارك المضمضة والاستنشاق على العمد والنسيان على ما مضى •

* مسألة :

أبو سعيد : ولا تثبت الطهارة لكمال الوضوء الا بكمال الطهارة من جميع النجاسات الحادثة ، كانت منه أو غيره أنه لو كانت في أحد جوارح الوضوء نجاسة فتوضأ ، وهي فيه حتى اذا أتى موضع النجاسة غسله له غيره ، أو غسله هو بحجر أو غيرها الا أنه لم يمسه أن وضوءه تام ولا يذكر أنه كان في أول جوارحه ولا آخرها •

وإذا ثبت جاز ولو كان في قدمه اليسرى ، ولا يذكر تفسير عمد في ذلك ولا نسيان ، ولا يتعري على العمد على تسليم الأثر له ، ويشبه أن لو كانت النجاسة في غير مواضع الوضوء ، ففعل فيه ذلك بعد الوضوء وغسله له غيره ، أو غسله هو ولم يمسه أن ذلك سواء ، ويتم وضوءه وذلك بعيد عند ثبوت القول في هذا الا أنه لا فرق في ذلك في موضع الوضوء كانت النجاسة في موضع الوضوء أو في غير مواضع الوضوء ، بل في مواضع الوضوء أشد •

وأولى أن يفسد كما قيل لو مس فرجه من غير مواضع وضوئه لم

ينتقض ، فاذا مسه بمواضع وضوءه انتقض ، وكذلك ولو مس فرج زوجته أو سريته بغير مواضع الوضوء لم ينتقض ، ولو مسه بفرجه ما لم تغب الحشفة في الفرج •

وإذا ثبت أن الوضوء ثبت على شيء من النجاسة في مواضع الوضوء وغيره لم يتعر أن يكون المتوضئ إذا مسه شيء من النجاسة في بدنه أن يكون مثله لأنه لا فرق فيه •

باب

في التيمم ومعانيه

وسئل أبو سعيد رحمه الله : عن يجنى البوت ويعد عن الماء ، ويحضر وقت الصلاة ، هل له أن يتيمم اذا أدركته الصلاة ، وكذلك الحطاب والقناص ، والذي يخرج في طلب الجراد ، والذي يجنى الشوع والراعى للابل والغنم وغيرها اذا كان ذلك مكسبة له ، أو خرج اختيارا منه لذلك من غير حاجة ؟

قال : معى انه اذا لم يخف على مكسبته القوت ولا يخاف على معيشته وكان الضرر موضع اذا حانت الصلاة ، ومضى الى الماء أدركه في وقت الصلاة ، كان عليه ذلك الا أن يكون قد اكتسب من ذلك شيئا يخاف عليه القوت ، ويذهب اذا تركه ، فليس عليه أن يضيع ماله ما كان منه قليلا أو كثيرا ، ويتيمم ويصلى ويحفظ ماله .

وان كان شيء من هذا مكسبته ويقع الضرر في معيسته ان تركه ؟

فقيل : انه يتيمم ويصلى ، وان كان يدرك الماء في وقت الصلاة مضى اليه ، وأما الراعى فليس له أن يضيع ماله كان غنيا أو فقيرا ، كان قليلا أو كثيرا ، فله أن يحفظ ماله اذا خاف عليه ويتيمم ويصلى اذا خاف عليه أن مضى ، وتركه ولم يمكنه سياقته على وجه ما يصلح له والماله في ذلك .

* مسألة :

وسألته عن مسافر غدا في الليل ، ثم أدركه الصبح في قرية ، ولم يعرف موضع الماء أله أن يتيمم وييسر كان وحده أو عنده جماعة ؟

قال : معى أنه قد قيل في معنى المسافر اذا كان جاهلا بموضع الماء ، وكان تدخل عليه المشقة في سفره اذا غدا الى طلب الماء ، والاستدلال عليه ليس عليه أن يتعوق عن سفره في مثل هذا ، وله أن يتيمم ويصلى ويمضى لسفره ، وسواء كان ذلك في قرية أو غيرها ، لأن المسافر أمره غير المقيم وتدخل عليه المشاق والمضار .

قلت له : فان وجد بئرا ولم يجد دلوا هل عليه أن يطلب من القرية والحارة دلوا يستقى به ؟

قال : معى أنه اذا لم تلحقه في ذلك مشقة ولا مضرة ، ولا يعوقه عن سفره كان عليه ذلك ، فان كان يلحقه ما ذكرت لم يكن عليه ذلك عندى .

* مسألة :

قلت له : فالذى يحفظ للناس أموالهم مثل الشائف والراقب والمؤمن بأجرة أو بغير أجرة ، كان موضع ليس فيه ماء ، والماء قريب منه أو بعيد ، وحضره وقت الصلاة ، ولم يمكنه أحد يأتمنه على أمانته ، وخاف عليها السرقة والذهاب ، هل له أن يتيمم ويصلى مكانه ؟

قال : معى أنه اذا خاف على ماله أو على ما قد لزمه حفظه بوجه من الوجوه ، فعندى أنه قيل : ان له العذر في ذلك ، ويتيمم ان لم

يجد ماء حيث يأمن على قول من يقول : ان الخائف كمن لم يجد الماء .

قلت له : فان حضره انسان لا يعرفه ثقة أو غير ثقة فأتمنه على أمانته ، ومضى يتوضأ لنفسك ، فخان الأمين ما أئتمنه ، هل يكون عليه ضمان ؟

قال : معى أنه اذا ائتمن على أمانته من لا يؤتمن فخانه لزمه ما خانه فيها ، وان كان لا يعرفه فليس له أن يأتمنه على أمانته حتى يعرفه بالثقة .

قلت له : فان كان عنده أمين فخانه ، هل يلزمه ضمان أم لا ؟

قال : معى أنه اذا ائتمن على أمانته أمينا في حكم الدين ممن ثبتت أمانته في مثل ذلك ، فخان الأمين أمانته ، فذلك الى أمانته والأمين ضامن عندي ، ولا ضمان على هذا على قول من يقول : ان للأمين أن يؤتمن على أمانته غيره .

قلت له : فمسافر وصل الى ماء شديد البرد ، فخاف أن يلحقه ضرر من برودة الماء أن غسل فيه ، هل له أن يتيمم ويصلى ولا يغسل في هذا الماء ؟

قال : معى أنه يغسل موضع الأذى ان أمكنه ذلك ، ويغسل من بدنه ما أمكنه غسله ، وأمن من الضرر في غسله ، ويترك غسل ما يخاف الضرر منه ويتيمم ، وان خاف الضرر من غسل جميع جوارحه يتيمم وترك الغسل حتى يأمن على نفسه ، ثم يغتسل .

قلت له : فان صلى بالتيمم على هذه الصفة ، ثم أمكنه الغسل فغسل أعليه بدل الصلاة أم لا ؟

قال : معى أنه اذا صلى بالتيمم من عذر وقات الوقت ، وغسل بعد فقد تمت صلاته ولا بدل عليه •

* مسألة :

وسئل عن رجل طرح حمالا له فى بعض الأسواق أو بعض المواضع ، واحضر وقت الصلاة ، وليس هو على وضوء وخاف أن ذهب الى الماء يتوضأ يضيع حماله ذلك ، ولم يجد أحدا يأتينه على ماله ، هل له أن يتيمم ويصلى ؟

قال : معى أنه اذا خاف على ماله الضياع والتلف ، ولم يجد من يثق به يأتينه عليه ، فقد قيل : أن الخائف كمن لم يجد الماء •

* مسألة :

والجنب اذا لم يجد ماء بوجه من الوجوه ؟

أجزاء التيمم كان صحيحا أو مريضا ، مقيما أو مسافرا ، آمنا أو خائفا لا فرق فى هذا ولا أعلم فيه اختلافا ، واذا تيمم الجنب عند عدم الماء تيمم للغسل تيمما ، وللصلاة تيمما •

وقول : تيمم واحد يجزيه اذا نواه للغسل من الجنابة ، وللصلاة ، والأول أحوط ، وأن وجد ماء وعليه ناس فليس عليه أن يقاتلهم ،

ولكن ان وجد سبيلا الى الماء حمل منه واغتسل جانبا حيث لا يتعري عند أحد من الناس ، فان قاتلوه قتالا يخاف منه على نفسه لم يقاتلهم ويتيمم ، وان لم يمنعه الناس عن الماء الا أنه لا يتمكن من الغسل الا أن يتعري بهم فهو بمنزلة العادم للماء ، فليتيمم ولا يتعري ، قبيح ما هو محرم عليه من ابداء عورته ، ويترك غسله •

وان تركه حياء من الناس لم يعذر ، وعليه الكفارة ، وان قدر على حمل الماء في وعاء أو غيره فعليه حمته ، ويعتزل عن الناس ، ويغتسل حيث لا يرون منه عورة ولا يتيمم ، وان ترك الغسل وهو يجد السبيل الى الماء استحياء من الناس ، وتيمم وصلى فعليه البدل ، والله أعلم في الكفارة عليه ، لأن بعضهم أسقط الكفارة عن المصلى بالتيمم اذ قد صلى بأحد الطهارتين •

وان وجد الماء من الزاجرة فقال للزاجر : غض بصرك عني ، فقال : اغتسل انى لا أراك ، فألق ثيابك واغتسل ؟

فان كان الزاجر ثقة جاز له ذلك ، لأن الثقة لا ينظر عورة أخيه متعمدا ، وان كان غير ثقة لم يسلم لأنه عرض نفسه لابداء عورته الى من لا يحل له ابداءها عنده •

ومن تعرى للغسل من الجنابة بين الناس ، فقد سقط عنه فرض الغسل وهو آثم في ابداء عورته ، وعليه التوبة من ذلك ، واذا لم يتمكن الجنب للغسل الا أن يتعري فقد قيل انه يصب الماء على جسده من فوق القميص ويجزيه ذلك •

* مسألة :

ومن أتى عينا صغيرة ، والا يستطيع أن يعرف منها الماء ؟

فقيل : تيمم ولا يقع فيها فيفسدها على نفسه وعلى غيره .

قال أبو محمد : وهو كذلك اذا كان ممنوعا من الماء ، فهو كمن عدمه ، وفرض طهارته التراب ، وروى عن النبي ﷺ أنه نهى أن يغسل الجنب في الماء الدائم .

فلولا أن غسله فيه يفسده لم ينهه ، وان أمكنه أن يأخذ الماء بثوب ويعصره ويستنجى أو يتوضأ أو يغتسل فعل ذلك ان لم يجد ما سواه ، وان أمكنه أخذ الماء بغير ثوب من وعاء فلا ينبغي له أن يأخذ بثوب ويعصره فيصير كالماء المستعمل ، ولكن ان لم يجد وعاء به الماء نوى بحمله بالثوب أن يكون الثوب بمنزلة الوعاء فهو أحوط .

* مسألة :

وان وطئ الرجل زوجته وهو غير واجد للماء ؟

فلا بأس ولا أحب له أن يفعل ذلك وهو غير مضطر اليه .

* مسألة :

وفرض التيمم أربع خصال : النية ، والقصد ، والصعيد الطيب ، وضربة للوجه ، وضربة لليدين .

* مسألة :

ومن غيره : والتيمم لا يكون الا بوجود عشر خصال :

أولهما : السفر ، وأن يكون السفر من الفرسخين فصاعدا ، وقد قيل ليس السفر من شروط التيمم ، لأن التيمم يجوز في الحضر عند عدم الماء ، وخوف فوت الوقت ، وعند الخوف من زيادة علة أو ألم في علة أو غير ذلك لمن لا يمكنه استعمال الماء في الحضر •

والشرط الثاني والثالث : عدم الماء بعد الطلب ، والملاحظة •

والرابع : يقصد الى تراب طيب •

والخامس : أن يضرب الى التراب بيديه ويمسح بهما وجهه ، فان بقى من وجهه شيء لم يمسه التراب أجزاءه •

والسادس : أن يضرب ضربة أخرى على التراب بيديه ، ويمسح كل يد بصاحبتهما ، وان بقى شيء لم يعلق به التراب فقد أجزاءه اذا أجراه على جميع كفيه •

والسابع : أن ينوى بتيممه رفع الحدث ، والصلاة الفريضة عند وقت ابتدائه للتيمم •

والثامن : أن يكون طلبه للماء ، وتيممه بعد دخول الوقت ، وقت الصلاة التي يريد أن يتيمم لها ، الا أن يريد الجمع ، فيجوز أن يجمع

الصلواتين بتيمم واحد ، وكذلك البدل ، وقيل : يجوز أن يصلى بتيمم واحد ما شاء من الصلوات ما لم يحدث ما ينقض التيمم •

• والتاسع : أن يفرغ من آخر ركن من الصلاة قبل وجود الماء •

• والعاشر : أن لا يكون التراب مستعملا على قول ، والله أعلم •

• وأما السنن في التيمم : فالتسمية ، والترتيب •

* مسألة :

اختلف في الحائض اذا طهرت من الحيض ولم تجد ماء تغتسل به وتيممت :

فقول : يجوز لزوجها وطأها •

وقيل : لا يجوز له وطأها حتى تغتسل بالماء •

* مسألة :

مسافر تيمم ليصلى ثم طمع أن يكون قدامه ماء ، ثم سار نحو فرسخ فيئس من الماء ، هل يصلى به ؟

فاذا كان يتيمم في وقت الصلاة ليصلى الحاضرة ، ثم مشى طمعا بالماء جاز له أن يصلى بذلك التيمم ان لم يكن أحدث حدثا ، وان أعاد التيمم فأحب اليينا •

ومن تيمم في موضع وصلى في موضع جاز له ذلك وفي موضع التيمم هل له أن ينتقل الى موضع آخر يصلى فيه ؟

قال : قد قالوا : اذا لم يتناول ذلك ولا يبعد فلا بأس •

قيل : فان انتقل عشرين ذراعا فوقف ؟

قال : صلاته تامة •

* مسألة :

وجائز التيمم بالتراب والمدر اذا علق باليد ، لأنه تراب ، والرمل انما يجوز به منه التراب ، ولا يجوز بغير التراب ، واذا علق بالكفين من الرمل والبطحاء غبار فجائز به التيمم ، والسبخ جائز التيمم به الا أن يكون سبخا يؤلم الوجه مثل الملح •

وكل شيء يتيمم به من التراب والطين مما يكون على الأرض فانه يجزى ، ولو ضرب التيمم على حائط أو حصاة أو حجارة فتيمم بذلك أجزاءه ، وان لم يجد الا طينا فانه يضرب من الطين على يديه أو غيره حتى يجف ثم يتيمم ويصلى بالايماء ، لأن الطين لا يسجد عليه الا أن يخاف الفوت قبل أن يجف ، فيقدر التيمم أو الرضوء ، ويصلى •

وقول يضرب بيديه في الهوى ، والله أعلم •

باب

في الصلاة وما ينقضها وما يلزم فيها

وسئل عن رجل رأى رجلاً يصلي فغبطه هذا الناظر إليه ، هل يلزمه في ذلك شيء ؟

قال : معى أن ليس في الدنيا غبطة ولا حسد ، لأنها زائلة ، وإنما الغبطة فيما لا يزول ، لأنه لو رأى عاملاً بطاعة فليس بحال الطاعة غبطة إلا أن يكون العامل بها في الأحسن مما يتقبل منه ويثاب عليه ، وإنما حصلت الغبطة في الآخرة والا كمن على العامل نصيب في الدنيا •

وكذلك الرجل الذى يقاتل في سبيل الله ، وهو على غير الاستقامة في أمر دينه أو على غير توبة مما يلزمه فيه التوبة ، فذلك يكون له عقوبة معجلة ان قتل ، وكذلك تعنيه في قتاله وحربه •

* مسألة :

وسئل كم في الصلاة من فرض ؟

قال : معى أنه قيل : ست فرائض : منها تكبيرة الاحرام فريضة •

• والقراءة فريضة •

• والقيام فريضة •

• والركوع فريضة •

• والسجود فريضة •

• والقعود فريضة •

قلت : وكم في الصلاة من سنة ؟

قال : معي أنها ست سنن بعد الدخول فيها :

• الاستعاذة سنة •

• والتكبير للركوع والسجود سنة •

• والتسبيح سنة •

• وقول سمع الله لمن حمده سنة •

• وقول : ربنا ولك الحمد سنة •

• والتحيات سنة •

• وللصلاة قبل الدخول فيها سنتان : منها :

• الاقامة سنة •

• والتوجيه سنة •

• وبعد الصلاة التسليم سنة •

* مسألة :

قال أبو سعيد : انما الدخول في الصلاة اذا كبر المصلي تكبيرة الاحرام فقد دخل في الصلاة .

* مسألة :

وسئل عن رجل قرأ مع فاتحة الكتاب سورة في صلاة النهار على سبيل النسيان تتم صلاته أم لا ؟

قال : معى أنه اذا كان في ركعة أو ركعتين على وجه سبيل النسيان كان عليه في بعض القول سجود الوهم ، ولا يدل عليه .

وان كان قرأ في الأكثر من صلاته أو كلها ؟

فيفى بعض القول لا يدل عليه ، وهو سواء ، وبعض القول : ان علم بذلك في وقت الصلاة أن عليه البدل ، وان كان بعد فوت الوقت فلا يدل عليه .

* مسألة :

وسئل عن رجل يصلى فأرخص رجله حتى نعت ركبته صلاته تامة أم لا ؟

قال : معى أنه اذا لم يقصد بذلك معنى ينقع ركبته فلا بأس بذلك عندى .

* مسألة :

وسئل عن الرجل إذا صلى واعتمد على أحد جوارحه مثل يديه أو ركبته أو جارحة منه دون الأخرى وهو ساجد ، أله ذلك أم لا ؟

قال : معى أنه قيل لا يعتمد على شىء من جوارحه دون الأخرى ، إلا أن يكون اعتماده على أحد هذه الجوارح بمعنى يكون فى الصلاة مستلقيا على جوارحه كلها •

قلت له : فأين يضع يديه فى السجود ؟

قال : معى أنه يضعهما حبذاء موضع سجوده ، وقيل يضعهما حذاء أذنيه ، وهذا الذى يؤمر به •

* مسألة :

وعمن صلى صلاة المغرب ، فلما سلم قام الى الركعتين الأخريين فقرأ الحمد بلا تكبيرة الاحرام ، ولا تكبيرة القيام ، أيتمان له على هذه الصفة أم لا ؟ وان لم يتما فهل عليه بدل ؟

قال : معى أنهما واجبتان ، ولا يأت شيئا من الصلاة مما يجب إلا بتكبيرة الاحرام ، فاذا وجبتا عليه لم تجزه صلاتهما إلا بتكبيرة الاحرام •

* مسألة :

وعمن جهل أن ليس فى صلاة المغرب ركعتان ، وقراءة التحيات

مرتين ، وإنما كان يصلى صلاة المغرب قياما ، وقعد للتحيات الآخرة للتسليم جاهلا بذلك ، ما يلزمه وقد صلى على ذلك سنة أو سنتين ؟

قال : معى أنه قد ترك حدا من حدود الصلاة ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا بين أصحابنا أنه تفسد بترك حد من حدود الصلاة ، وعليه البدل والكفارة •

وقيل : إنما عليه البدل حتى يجهل ركعة تامة ، وأن كان أبدل وكفر كفارة واحدة فى جميع ما صلى ذلك كان أحب الى للاحتياط •

* مسألة :

وعن الذى يسلم من صلاته ما يكون نيته فى السلام على من يسلم ؟

قال : معى أنه يعتقد النية فى السلام على ملائكة الله وعلى المؤمنين •

قلت له : فالنية تجزيه فى أول ما يعتقد الصلاة أو عليه أن يحضر النية كلما أراد أن يسلم من كل صلاة ؟

قال : معى أنه إذا كان له نية فيما مضى ، ثم نسى وقت تسليمه ذلك أن يحضر النية أجزاء ذلك •

* مسألة :

وعن الرجل يصلى الفريضة هل له أن يقرأ من المفصل فى الركعة أربع سور أو ثلاثا أو أقل أو أكثر ؟

قال : معى أن ذلك جائر اذا كان لمعنى سعة ذلك ، لأن الله تبارك وتعالى قد قال : (فاقرعوا ما تيسر من القرآن) فما تيسر من القليل والكثير ، فهو بمعنى واحد ، وينبغى التوسط فى ذلك •

* مسألة :

وعن الجنب والحائض يمران على المصلى ، هل يقطعان عليه ؟

قال : معى أنه قد قيل أن الجنب والحائض اذا أمرا أمام المصلى ولا سترة قدامه تحول بينه وبينهما دون الخمسة عشر ذراعا قطعاً عليه صلاته •

وقال من قال : ان الجنب لا يقطع ، ويقطع الحائض •

وقال من قال : كلهما لا يقطعان •

* مسألة :

وعن المرأة تصلى وتشرها مسرح ، هل يكون لها ذلك ؟

قال : معى أنها اذا كانت فارقة لشعرها فلا يضرها اذا كانت مسرحاً له ، وضره أحسن فى الصلاة وغيرها •

وأما اذا كانت مكسوفة الرأس ؟

فمعى أنه فى بعض القول أنه لا تتم صلاتها ، وفى بعض القول أنها

إذا كانت في منزلها أو حيث لا يراها من لا يجوز لها التبرج له فلا بأس عليها في صلاتها .

* مسألة :

وعن المصلي هل يجوز له أن يتكلم بعد صلاة المغرب ؟
قال : أنه يستحب له تعجيل الركعتين إلا أنهم قالوا : فيمينا يكون من فعله في دبر الصلاة مثل سجدة الوهم وتكبير التشريق ، ومثل ما لزم فعله بعد التسليم تعجيله في الركعتين أفضل من اشتغال بغير ذلك .

* مسألة :

وعن امرأة دخل عليها رجل وقت الهاجرة ، فلم تبرز عليه حتى أذن بالعصر ، وبرز الرجل ما ترى عليها ؟
قال : معى أنه إذا كان تركها للبروز للصلاة ، وقد علمت بفوت الصلاة ، وعلمت بفوت الوقت ، وتركت الصلاة حياء أو لغير سبب ولا عذر على وجه التعمد لترك الصلاة ، فقد قيل عليها الكفارة .

وإن كانت تزجو أن تقوم للصلاة في وقتها ، وتذافع السبب الذي هي فيه غب خوف من فوات الصلاة ، حتى كانت على هذا أو مما يشبهه ؟

فقد قيل : لا كفارة عليها ، وقيل : يستحب لها أن تصنع معروفا فيمينا يشبه هذا ، تصوم عشرة أيام أو أطعم عشرة مساكين ، وما فتح لها من المعروف .

*** مسألة :**

وعن المتفتت في صلاته عليه بدل أم يكره له ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل : انه ما لم يدبر بالقبلة في التفاته ففسد أساء ، ولا يدل عليه ولا نقض في صلاته ، وقد قيل : اذا كان ذلك على سبيل التعمد من غير عذر ولا معنى ، فعليه الاعادة لأنه يشبه العيب .

*** مسألة :**

وعن الرجل اذا ازاد في صلاته بعد الركعتين الأخيرين ، وقبل القعدة الآخرة أتجزيه سجدتا الوهم ، أم عليه الاعادة ؟

قال : معى أنه تفسد عليه صلاته ، ولا تجزيه سجدتا الوهم ، وعليه اعادة الصلاة ، واذا كان زيادة الركعة بعد القعدة الآخرة ، وتتمام صلاته ، فمعى أنه لا تفسد صلاته .

*** مسألة :**

وعن الرجل اذا نسي وقرأ التحيات في الصلاة قائما ، ثم ذكر ورجع الى حال القراءة ، فقرأ أتم صلاته أم لا ؟

قال : معى أن صلاته تامة .

قلت له : فان لم يذكر أنه قرأ التحيات قائما حتى كبر وركع وسبح مرة أو مرتين ، أيرجع الى القيام ويقرأ أم تفسد صلاته ؟

قال : معى أنه اذا كان فى قيام تجب فيه القراءة ، فترك القراءة
وركع ، فبعض يفسد عليه صلاته ، وبعض يقول له : أن يرجع الى القراءة
فيقرأ ، ثم يركع ويتم صلاته •

وان كان فى قيام لا تجب عليه فيه القراءة ؟

فمعى أنه يمضى على صلاته ، ولا قراءة عليه •

قلت له : فالذى تجب عليه فيه القراءة والذى لا تجب فيه القراءة
ما هما ؟

قال : معى أن بعضا يقول ان الركعتين الاخيريين من الظهر والعصر ،
والركعة الأخيرة من صلاة المغرب ، والركعتين الاخيريين من صلاة العشاء
يجزى فيهما التسبيح دون القراءة •

وقال من قال : ولو لم يسبح ولم يقرأ أجزأ عنه اذا اقام بقدر
ثلاث تسبيحات •

وقال من قال : عليه قراءة فاتحة الكتاب فى جميع ذلك •

* مسألة :

وعن الرجل اذا كان يصلى صلاة يقرأ فيها فاتحة الكتاب وسورة ،
فقرأ فاتحة الكتاب ونسى فركع ، فلما فرغ ذكر أنه نسى القراءة ، أيرجع
يقرأ السورة ويركع ، أو يقرأ السورة ويجترىء بالركوع الأول ؟

قال : معى أنه قيل يرجع يقرأ ويركع ، ولا يستعد بما عمل على النسيان ، وفى بعض القول أنه يستعد بما عمل ولا يضع عمله ، وفى بعض القول أنه تفسد صلاته اذا تعدى حدا الى حد .

* مسألة :

وعن امرأة جهلت صلاة الوتر ، فكانت تصلى كل صلاة ركعتين جاهلة ، وتصلى المغرب أيضا ركعتين ، ثم عرفت أنها أخطأت وقد صلت على ذلك صلوات كثيرة .

قلت : ما يلزمها فى ذلك ؟

قال : معى أن هذه يلزمها بدل ما صلت المغرب والوتر اذا كانت مسافرة ، ويلزمها فى بعض القول الكفارة ، ولعل بعضها يعذرهما اذا تأملت ذلك أنها صلاة السفر ، واذا ثبتت الكفارة ففى بعض القول أن لكل صلاة كفارة ، وفى بعض القول أن لجميع ما صلت كفارة واحدة .

* مسألة :

وعمن لبسه السدل ما هى التى ينهى عنها فى الصلاة ؟

قال : معى أنه يرخى على رأسه أو منكبيه مرسلا يبدو صدره أو

أكثر صدره فى بعض القول .

وقال بعض : لو خرج من صدره قدر درهم فسدت صلاته من غير

عذر .

قلت له : فيجوز للرجل أن يرفع ثوبه على رأسه ، ويكشف صدره أو أكثر بدنه في غير الصلاة أم لا ؟

قال : معى يكره له ذلك إلا من عذر .

قلت له : من فعل ذلك ينكر عليه ؟

قال : المعنى أنه إن خرج من زى أهل الصلاح والستر الى زى الجهال من غير عذر أنكر عليه .

* مسألة :

وسئل عن رجل قام إلى الصلاة مسفرا فخاف أن صلى طلعت عليه الشمس وهو في الصلاة ، أيجز أن يصبر حتى تطلع عليه الشمس ؟

قال : معى يصلى ولا ينظر إذا كان باقيا من وقت الصلاة شيء .

قلت له : فان صلى وطلعت الشمس ، وهو في الصلاة أتم صلاته أم يقطع الصلاة ويصبر حتى يستتم طلوعها ثم يصلى ؟

قال : معى أنه يمسك عن الصلاة ، فإذا استوى طلوع الشمس بنى عليها ، ولم يفسد ذلك صلاته ، وقيل انه يمسك فإذا استوى طلوع الشمس ابتداء الصلاة ولم بين عليها ، لأن الوقت الذى لا تجوز فيه الصلاة قد قطع عليه .

قلت له : فان مضى في صلاته ولم يمسك عنها حتى استتم طلوع الشمس ، وفرغ هو من صلاته أتم صلاته أم يغنيها ؟

قلت : فان خاف فوت الوقت ، هل يتم ويصلى ولا يتمسح لأنه ان تمسح بالماء طلعت عليه الشمس ولفات الوقت ؟

قال : معى أن فيه اختلافا :

قال من قال : يتمم ويصلى اذا خاف فوت الوقت •

وقال من قال : يتمسح اذا كان الماء ممكنا له ويصلى ، وان خاف فوت الوقت تيمم وصلى ولو كان ممكنا فى الوقت •

✽ مسألة :

وستئل عن نحرى صلاته فى المركب الى أن يضار فى البر ما يلزمه هيلة السفينة أم هيلة البر ؟

قال : معى أنه يصلى بالقينام صلاة نفسه فى البر •

✽ مسألة :

سئل عن رجل أراد أن يصلى وليس معه ثوب يصلى فيه ، وعنده جماعة من أهل القبلة ، فيهم من يتولاه ، وفيهم من لا يتولاه ، والثقة وغير الثقة ، هل له أن يصلى بثوب أحد منهم وأن كان غير ثقة ؟

قال : معى أنه ان كان من أهل القبلة جاز ذلك ، وأن كان ممن ينتهك النجاسات فلا أحب له ذلك ان يوجد غيره ، وان لم يجد غيره إلا هو ولم يعلم به نجاسة فهو أحب من الثوب النجس المعروف بالنجاسة ،

* مسألة :

وسألته عن من مضى يريد يصلى ، فوجد رجلا يضرب أن يسلب أو يقتل ، فاشغل بالمدافعة عنه الى أن فاتته الصلاة ، وجهل الايماء في الوقت ، ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معى أنه ان كان يـرجو أن يفرغ من شغل ذلك ويصلى في الوقت ، فلم يزل على ذلك الى أن فات من الرجية ، فمعى أنه قد قيل لا شيء عليه الا الصلاة ، وقيل : عليه الصلاة والكفارة ، لأنه كان عليه أن يصلى بالايماء اذا كان يقدر على الايماء •

وقيل : يصنع معروفا صيام عشرة أيام أو ما فتح الله له من المعروف •

وان كان بلغ ذلك الى حد المسايفة والمجاهدة التي تكون بها صلته بالتكبير ؟

فمعى أنه قيل : لا كفارة عليه ولا أعلم في ذلك اختلافا ، فاذا جهل الصلاة في حال التكبير من غريق أو مريض أو محارب أو ما أشبه ذلك •

* مسألة :

وسئل أبو سعيد عن امرأة أرادت أن تصلى ومعها صبي يصيح عليها ، ألها أن تتركه يصيح وتصلى ، أم تبدأ به فتمسكه قبل الصلاة ؟

قال : معى اذا شغلها عن حفظ صلاتها ، أو خافت عليه الضرر ، كان لها أن تحمله وترضعه في الصلاة •

* مسألة :

وسئل عن رجل كن يصلى الفريضة ، ثم استأذن انسان فأذن له وهو فى الصلاة ناسيا ، أصلاته تامة أم لا ؟

قال : معى أن صلاته منتقضة •

قلت : فان كان نافيا وأذن للرجل فى أول ركعة أو الثانية ؟

قال : يعجبنى أن يعيد صلاته •

* مسألة :

قال : أبو سعيد : المأمور به به فى الاستعاذة فى الصلاة أن يستعيز فيقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم •

* مسألة :

قلت له : والذى يجيئه البزاق وهو فى الصلاة ؟

قال : معى أنه يسرطه وهو أقرب الحركات عندى أن كان مما يجوز سرطه •

* مسألة :

وعن المشتمل : هل له أن يجعل ثوبه على رأسه وهو فى الصلاة عن البرد والحر أم لا ؟

قال : معى أنه قيل له إذا خاف البرد والحر •

* مسألة :

وسألته عن الرجل إذا حملت الريح ثوبه وهو في الصلاة ، فأراد أن يمضى إليه يأخذه ويتم صلاته ، هل له ذلك ؟

قال : معى إذا كان عليه من الكسوة ما يجزى به اشتمل عليه وصلى •

قلت له : فان فعل ما يلزمه ؟

قال : معى أنه إذا ابتعد ذلك بقدر ما يمشى الى مصالح صلاته رجوت أن يسعه ذلك وتتم صلاته •

قلت له : فكيف تمشى اليه

قال : يزحف زحفا كما يمشى في الصلاة •

قلت له : فان مشى اليه كما يمشى في غير الصلاة ؟

قال : معى أنه قد قصر ، وأرجو أن صلاته تامة •

* مسألة :

وسئل عن رجل يصلى على حصر ، وأنى موضع منه نجاسة صلاته تامة أم لا ؟

قال : معى أنه قيل إذا كانت النجاسة خلفه في الحصر فصلاته
تامة •

قلت له : فان كانت النجاسة خلفه ومست ثيابه وهى يابسة ؟

قال : معى أن صلته فاسدة إذا مسته النجاسة وهوا في صلته
أو مست ثيابه •

قلت : فان كانت النجاسة مديرة به خلفه أو قدامه ، وعن يمينه
وشماله ، وهو يصلى على الحصر ولا يمسه شيء منها وهى يابسة ؟

قال : معى أنه يختلف فيه :

قال من قال : انه تفسد صلته إذا كان أمامه من النجاسة فيما
دون خمسة عشر ذراعاً •

وقيل : فيما دون ثلاثة أذرع •

وقيل : لا تفسد عليه ما لم تمسه أو شيئاً من ثيابه أو يكون في
موضع صلته ولو لم تمسه •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل يصلى وفى ثوبه جرادة ميتة أو طير ميت ؟

قال : معى أن الجرادة لا بأس بها ، وأما الطير فعندى أنه
لا يجوز •

* مسألة :

وسئل عن رجل يصلى وفى فمه لبانة أو اهليلجة ولا يخلو من اجتماع الريق فى فمه ويغرقه ، أتجوز صلاته على هذه الصفة ، وليس يمنعه عن القراءة والتسبيح والتكبير أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا كان يريد بذلك ايلاجها فى فمه والانتفاع بما يستمد منها فلا يجوز ذلك ، وقد أشبه عندي العمل فى الصلاة ، وان كان على غير هذا ولا يقصد الى الانتفاع بذلك ، وانما ذلك على وجه حملها ، ولم تشغله عن صلاته فذلك عندي جائز •

* مسألة :

وسئل عن رجل فى الصلاة ثم يخرج من صدره شئ لا يخرج إلا بمعالجة ، هل له أن يطرحه وهو فى الصلاة ؟

قال : معنى أنه قيل لا بأس عليه اذا كان على مقدرة من لفظه بغير معالجة تتحجج والا غيره •

* مسألة :

وسئل أبو سعيد : كم وقف فى الصلاة ؟

قال : معنى أوكد الوقوف للذى يعرف عن النبى صلى الله عليه وسلم بعد تكبيرة الاحرام والاستعاذة سرا مع الوقوف الذى يؤمر به من قرأ

فاتحة الكتاب ، كان وقفاً بقدر ذلك وقالوا : أقل الوقوف بقدر تسبيحة بين الكلام وبعد فراغه من قراءة السورة •

وإذا قام من السجود أو من القعود قيل له : فمن لم يفعل ذلك ولم يقف في هذه المواضع واستعجل أتفسد صلاته أم لا ؟

قال : لا أعلم أنه تفسد صلاته ومعنى أنه يخرج مخرج الأدب في الصلاة •

✽ مسألة :

وسئل عن المصلي إذا كان يصلي على حصير ، وسجد على موضع منه وهو مرتفع عن موضع سجوده ، فإذا سجد عليه لزق بالأرض ، وإذا رفع رأسه ارتفع الحصير ، هل يجوز له السجود عليه هذا الموضع من الحصير ؟

قال : معى أنه يؤمر أن يسجد على غير هذا الموضع من الحصير إن أمكنه ذلك أن يتقدم أو يتأخر في سجوده ، ولا يميل في سجوده يميناً ولا شمالاً ، وقد قيل إن له يسجد عن يمينه وعن شماله •

قلت : فإن صلى وسجد على هذا الموضع المرتفع أصلاته تامة أم منتقضة ؟

قال : معى أن بعضاً يقول إذا كان الحصير إذا سجد عليه لزق بالأرض بغير معالجة إلا جبهته فصلاته تامة ، ومعنى أن في بعض القول

أنه إذا كان عرض أصبعين صاعداً، لم يجز السجود عليه إلا من عذر
لا يجد موضعاً غيره ، ووجدت في الأثر قال : بعض عرض أربع أصابع •

* مسألة :

عن المرأة إذا صلت وقعدت للتحيات وألزقت فخذها للتحيات بعضها
ببعض ، وليس بينهما فرق أصلاتها تامة أم منتقضة ؟

قال : معى أنه يؤمر أن تستر بين فخذها ولا يمس بعضهما بعضاً ،
فإن فعلت فلا أعلم عليها فساداً في صلاتها •

قلت له : فمن صلى وسجد وسدع فرجه موضعاً من مواضع وضوئه
مثل عقبه أو غيره ، هل تنتقض صلاته ؟

قال : معى أنه إذا أمكنه بعد أن يعلم أنه مسه ولم يستر بينه
وبين الجارحة أو يعزله بالثوب عنه فسد وضوؤه وصلاته •

وقيل : أنه يفسد وضوؤه على حال بالتعمد والخطأ إذا مس الذكر
موضع الوضوء •

قلت له : فإن مس عقب المرأة فرجها عمداً أو خطأ ؟

قال : معى أن المرأة كالرجل في مثل ذلك •

قلت له : فإن مس فرج المرأة الأرض أو الحصير وهي في الصلاة
أنتقض صلاتها أم لا ؟

قال : معى أنه قيل ليس عليها فى الخطأ نقض وأما فى العمد فعندى أنه قيل ما بدا من العورة الى الأرض ، فهو كمثل ما بدا الثياب الى غير الأرض من اللباس ، وعليه النقض اذا مضى على ذلك من حدود الصلاة فسدت صلاته •

• وأما الوضوء فلا أعلم أنه ينتقض •

قلت له : فان انتضى فرجه وهو فى الصلاة ، هل يحكه من فوق الثوب وتتم صلاته أم لا ؟

قال : معى أن له ذلك ، ويعجبنى أن لا يقصد الى ذلك إلا من شىء لا بد منه ، كأنه يمس الشىء بلا حاجة منه الى ذلك •

قلت له : فان انتضى بدنه وهو فى الصلاة ، هل له أن يحكه ؟

قال : معى أنه قيل : ان له أن يحكه بأقرب الحركات الى ازالته •

* مسألة :

وسئل عن رجل نسى فى التحيات الأولى حتى أتم التحيات ، وتشهد ودعا ثم ذكر أنه فى التحيات الأولى فعاد وقال : أشهد أن محمدا عبده ورسوله فى صلاته ؟

قال : معى أما اذا تشهد فى التحيات الأولى ناسيا ودعا ثم علم أنه فى التحيات الأولى فعاد وقال : أشهد أن محمدا عبده ورسوله ، فمعى أنه تعمد لتكرار ذلك وترديده بغير سبب ولا عذر ، فقد قيل : فى مثل

هذا. تفسد صلاته ، وان كان لمعنى ثبتت الكلمة أو لمعنى من المعانى يكون فيه العذر فصلاته تامة ويبنى عليها .

* مسألة :

وسئل عن الصبي الذي لم يبلغ الحلم من أهل الذمة يقطع الصلاة أم لا ؟

قال : معى أنهم تبع لآبائهم في قطع الصلاة .

* مسألة :

وسئل عن رجل جامع زوجته في السفر ، ثم أتيا الى مورد وعليه جماعة من الناس ، فاستحت المرأة لأجل أن يعلموا بها ، فاغتسل الرجل وتمسحت المرأة وصلت ، فلما طلعت الشمس ، وانحسر الناس عن الماء اغتسلت ، ما يلزمها في تلك الصلاة ؟

قال : معى أن ليس لها عذر في الحياء ، وعليها البـدل لتلك الصلاة .

قلت له : فعليةا الكفارة أم لا ؟

قال : معى أنه يختلف في الكفارة .

قال من قال : في مثل هذا عليها الكفارة .

وقال من قال : اذا كانت جاهلة بما يلزمها في ذلك وتظن أن ذلك جائز لها فليس عليها كفارة .

وسئل عن رجل وصل الى قوم وعندهم ماء جار أو غير جار ، فطلب اليهم أن يغتسل في مائهم ، ويتمسح ويصلى فقالوا : اصبر علينا ، فان كان هذا الماء محقونا ، وقالوا : اصبر علينا لا تطلق ماءنا ، فصبر عليهم الى أن أذنوا له ، فتمسح وصلى ، فلما أن نظر الى الشمس قد غاب منها شيء وكان هذا يجد ماء غير هذا من طوى ما القول في ذلك ؟

قال : قد قيل اذا كان في احتباسه يرجو أن يبلغ الى الطهارة ويصلى في الوقت ، وليس بمخاطر فلم يصل الى ذلك حتى فات الوقت وصلى في غير الوقت على هذه الصفة ، فمعى أنه قيل لا شيء عليه ، وهذا يشبه المفرط ، وقيل عليه الكفارة ، وقيل يصنع معروفا صيام عشرة أيام في مثل هذا أو اطعام عشرة مساكين ، ولعل هذا أوسط ما قيل في مثل هذا .

* مسألة :

عن مغيب قرن الشمس قلت : أهذا القرن الموصوف من ذلك الشعاع المتدلى أم هذا المعيب الذي يقف عليه المصلى للفجر والمغرب من قرن الشمس نفسها ؟

قال : معى أنه قيل : إنه يكون ذلك مغيب شيء من قرن الشمس نفسه في موضع مغيب الشمس ، في الموضع الذي لا يتوارى بشيء من المعارضات لها من الجبال وأشباه ذلك إلا مسقطها من موضعها .

* مسألة :

وسئل عن رجل يتشاءب في الصلاة ، هل له أن يجعل يده على فمه ؟

قال : معى أن بعضا يأمر أن يجعل قفا يده اليسرى على فمه ، وبعض
يكره له ، وبعض ينهى عنه •

* مسألة :

قال أبو سعيد فى المصلى : ان أخرج اللفظة من فمه أو شفثيه بيده
فألقاهما ؟

فمعى أنه يختلف فى نقض صلاته : فقليل : تفسد ، وقيل : لا تفسد •

قلت له : فمن أخرجها من بدنه أو ثوبه ؟

قال : معى كله عندى سواء ، وهو يشبه عندى معنى العبث •

* مسألة :

وسألته عن رجل دخل فى الصلاة ، فلما أراد أن يسجد فاذا الموضع
فيه سمك لزق بالحصير الذى يصلى عليه ، ان سجد عليه أذاه وعلق
رائحته فى ثيابه ، هل له أن يتقدم أو يتأخر ، أو عن يمينه أو عن شماله ؟

قال : معى أنه اذا كان لا يحزره عن صلاته فى الوقت الا ما يتولد
عليه من العرف فى ثيابه لم يكن له عندى ذلك ، لأن هذا ليس من أمر
صلاح صلاته ، وان كان يخاف يشتغل بذلك عن شىء من أمر حفظ
صلاته أو من أمر صلاته ، فان تأخر أو تقدم عنه وانفسح عنه
يمينا أو شمالا بعد الخطوة والخطوتين ، زحف ، فعندى أن بعضا يجيز
ذلك فى معانى أمر الصلاة •

* مسألة :

وسألته عن صلى شهرا أو شهرين أو ثلاثة أو أقل أو أكثر الصلوات
الفرائض ، ولم يكن يحرم في صلاته جهلا منه لذلك ، ما يلزمه ؟

قال : معى أن صلاته منتقضة غير تامة اذا صلى ولم يحرم •

قلت له : فما يلزمه في ذلك ؟

قال : معى أنه يختلف في ذلك :

قال من قال : يلزمه البدل والكفارة عليه •

وقال من قال : يلزمه البدل والكفارة •

قلت له : فعلى قول من يقول ويرى ان عليه الكفارة تجزيه كفارة
واحدة •

قال : هكذا عندي •

قلت له : فان تعمد لترك تكبيرة الاحرام فما يلزمه ؟

قال : معى أنه يكون كمن تعمد لترك الصلاة على العمدة •

قلت له : فتلحقه الكفارة لكل صلاة أو تجزيه كفارة واحدة ؟

قال : معى أنه يختلف فيه :

قال من قال : تجزيه كفارة واحدة •

وقال من قال : لكل صلاة كفارة ، والله أعلم •

* مسألة :

وعن امرأة انضجعت على ابن لها ترضعه بعد صلاة العشاء ، فنعمت حتى فاتت الصلاة ، ثم قامت فصلت نافلتها ، ثم صلت الصلاة التي كانت في وقتها ما يلزمها ؟

قال : أما التي نامت عن صلاة العتمة على ولدها ترضعه حتى فات الوقت ، فمعى أنه قيل : اذا كانت على نية القيام الى الصلاة فذهب بها النوم حتى فات الوقت ، فمعى أنه قد قيل : انها تصنع معروفًا تصوم يوما أو يومين أو ثلاثة ، أو تطعم مسكينا أو ثلاثة ، وان كان نومها عن صلاة المغرب حتى فات وقتها ، فمعى أنه يختلف في المعروف فيها ، وليس بالمؤكد فيها كصلاة العتمة ، وان صنعت معروفًا كما وصفت لك فحسن ان شاء الله ، وتصلى العشا ولا أعلم عليها كفارة •

* مسألة :

وسألته عن المصلى اذا طار في وجهه دبهى خاف أن يلسعه ، أو ذباب يقع على عينه ، أو على وجهه أو دابة همست على بدنه أو ثيابه ، أو ذرة خاف أن تقرصه أو تدخل في أذنه ، هل له أن يعالج صرف ذلك عنه وهو في صلاته ؟

قال : معى أنه قيل يدرأ عن نفسه جميع ما عارضه من المؤذيات
المشغلات بلا علاج ولا عمل .

قلت له : فما العلاج الذى لا يجوز ؟

قال : معى أنه القتك ، لأن القتك معى من العمل إلا ما جاء فى الحية
والعقرب ، وقد قيل انهما يقتلان ويبنى على صلاته .

* مسألة :

وسألته عن رجل أنقع أصابع يديه أو أحدهما بالأخرى أو أصابع
يده بأصابعهما ، أو أنقع مفاصله من بدنه ورجله ، وحاس رقبته حتى
نقعت ، أو تمطى بظهرة حتى نقع ناسيا أو متعمدا وهو فى الصلاة ،
أىكون عليه الاعادة أم لا ؟

قال : معى أنه قد قيل فيمن ينقع أصابعه فى الصلاة عامدا أو ناسيا
أن عليه الإعادة ، وما يقى فهو عندى مثل الأصابع مما ذكرت .

قلت له : فإن حرك خاتمه بيده التى فيها الخاتم وهو فى الصلاة
أىكون عليه النقض ؟

قال : معى أنه قد قيل قد أساء ، ولا نقض عليه .

لقت له : فإن كان قد أنقع أصابعه ومفاصله كما ذكرت لك جاهلا
بما يلزمه فى ذلك فما يكون حاله فيما مضى من صلاته ؟

قال : انه قد قيل عليه النقض فى النسيان والجهل أشد .

قلت له : فان لم يكن عرف كم صلى على هذه الصفة ما يكون حاله ؟

قال : معى أنه يحتاط لنفسه ويبدل حتى يستقصى على نفسه فيما يخاف أنه انتقض عليه من صلاته فيما مضى .

قلت له : فيجوز له أن يبدل مع كل صلاة مثلها في وقتها ، أو يصلى ذلك في يوم واحد أو وقت واحد ؟

قال : معى أنه يؤمر أن يعجل بدل ما عليه في وقت ما تجوز الصلاة من الأوقات من الليل والنهار ، ولا يدع ذلك إلا من عذر .

* مسألة :

وسألته عن زيادة قراءة (قل هو الله أحد) في صلاة الصبح الحجة فيها من جهة الإطلاق في القرآن أو أمر ؟

فمعنى أنه يلحقه المعنيان جميعاً من الإطلاق للقراءة وللأمر فيها لفضل قراءتهما .

قلت : ان قال مناظرک : ان كان من جهة الاطلاق فاقرأ عشر سور ما حجتك ؟

فمعنى أن حجتك يقول له : ان قرأت عشر سور ما الدليل الذي يمنع ذلك ان كان مما تيسر على القارئ ولم يفسر عليه .

* مسألة :

وسألته عن رجل صلى ولم يشرب عينيه الماء عند الوضوء متعمدا
فصلى ، هل تتم صلاته ؟

قال : يعجبني أن يعيد صلاته ، ولا أعلم أن فيه شيئا مؤكدا ،
لأنه قد قيل عن بعض الفقهاء : انه اغسل وجهه غسلا سابغا دخل عينيه
الماء فصلى فعلى هذا المعنى فلا إعادة عليه ، والجواب على نية
السؤال أنه لم يشرب متعمدا .

قلت له : فمعنى تركها ، اذا ثبت ذلك يكونان عندك بمنزلة من
ترك المضمضة والاستنشاق ؟

قال : هكذا يشبه معنى ذلك .

* مسألة :

وسألته عن المصلى اذا كان اماما أو مأموما أو يصلى وحده ،
وكان اذا قال : سمع الله لمن حمده لا يقول ربنا لك الحمد جاهلا أو
ناسيا أو متعمدا ، ثم تبين لمن فعل وتقدم صلى صلوات كثيرة ما يلزم
فاعله ؟

قال : معى أنه اذا كان على التعمد فقد قيل : ان صلاته تامة ،
وقيل : ان عليه الاعادة ، وأما على النسيان فلا أعلم أنه قد قيل عليه
الاعادة ، وأما على الجهل فمعى أن بعضا يقول فى الجاهل فى مثل هذا :

انه كالمتمعد ، وبعض يذهب أنه كالتاسى ويعجبني أن لا يكون عليه الاعادة
في الجهل ولا في النسيان •

* مسألة :

وعن النساء هل عليهن اقامة الصلاة بالتمام مثل الرجال ؟

قال : معى أنه قد قيل ليس عليهن تمام ذلك مثل الرجال •

وقيل : ليس عليهن اقامة •

وقيل : يقمن الى أشهد أن محمدا رسول الله •

وقيل : يقمن الى هذا ثم يقلن : الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ،
ولا أعلم أن عليهن قول : حى على الصلاة حى الفلاح فى قول أحد
من أهل العلم من المسلمين •

* مسألة :

وسئل عن رجل شك فى الصلاة صلى أم لم يصل ؟

قال : معى اذا شك فيها فى وقتها صلاها أم لم يصلها فمعى أنه

قيل : عليه أن يصلها حتى يعلم أنه صلاها •

وان كان قد فات وقتها فليس عليه أن يصل حتى يعلم أنه لم
يصل ، ولذلك أن لم يعلم أنه دخل فى الصلاة أو مضى ليصلها

واستيقن على ذلك ، وشك فيها صلاحها أو لم يصلها ، فمعى أنه لا بدل عليه حتى يعلم أنه لم يحكم ما دخل فيه أو لم يصل ما مضى اليه •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : في المصلى اذا كربه البزاق في الصلاة فأراد أن ييزقه أنه يسلخ ذلك من فيه سلخا ولا يتفله تقلا •

✽ مسألة :

وقال : ان المعروف الذي قبل به في صلاته العتمة اذا نام في الوقت على أن يقوم في الوقت يصلى ، وقبل الوقت فذهب به النوم حتى فات الوقت •

ولأما ان نام في الوقت ولم ينو أنه يقوم ويصلى ، فمعى أن في بعض القول أن عليه الكفارة ، وفي بعض القول لا كفارة عليه حتى ينام على أنه لا يقوم يصلى في الوقت •

قلت له : فما المعروف الذي قيل به ؟

قال : معى أنه قيل : انه صوم يوم أو اطعام مسكين •

وبعض يقول : صوم يومين أو اطعام مسكينين •

وبعض يقول : صوم ثلاثة أيام أو اطعام ثلاثة مساكين •

* مسألة :

وسئل عن رجل يصلي ويرخي أزاره على قدميه خوفاً من البرد والبعوض ، هل له ذلك ؟

قال : معنى أنه إذا كان ذلك بمعنى عذر حق من غير خيلاء منه ، فمعنى أنه جائز كتحريمه ما جزأه فعل ذلك في الحرب .

* مسألة :

وسئل عن مسجد مصجوبة سرحته بالصاروج والناس يصلون عليه على حصير تجوز صلاتهم أم لا ؟

قال : معنى أنه قيل يجوز ذلك لأنه مما أنبتت الأرض .

* مسألة :

وعمن يشرب خمرًا ثم ينام في وقت الصلاة التي قد وجبت ، ولم ينم وهو سكران وعقله متغير ، ولا ينتبه حتى تنتهي تلك الصلاة وصلاة أخرى بعدها ، ثم ينتبه ، هل يكون ممن تعمد على ترك الصلاة ويلزمه البدل والكفارة .

وإذا كان نام من غير سكر يكون سهيله سبيك من يلزمه البدل بلا كفارة ؟

قال : معنى أنه إذا تعمد على ترك الصلاة لزمته الكفارة والبدل ، وإذا نام وهو ينوي أن يقوم فلم يقم حتى فات الوقت فمعنى أنه قيل :

يجزئ به البديل ، وقيل : عليه البديل ويصنع معروفا ، وقيل : انما المعروف في صلاة العتمة ، وقيل : ان عليه المعروف باختلاف :

• فقال من قال : صيام يوم أو اطعام مسكين •

• وقال من قال : صيام يومين أو اطعام مسكينين •

• وقال من قال : صيام ثلاثة أيام أو اطعام ثلاثة مساكين •

قلت له : فان سكر ولم يعرف صلى أو لا صلى يكون عليه بدل وكفارة وما يلزمه ؟ :

قال : معى أنه قيل اذا لم يصل من أجل السكر فعليه البديل والكفارة ولا عذر له •

* مسألة :

وسئل عن رجل نسي التكبير التي يرفع بها رأسه من السجود حتى ذكر وهو في القراءة فتركها ، هل تتم صلاته ؟

• فمعى أنه قيل ان صلاته تامة •

قلت : فلو تركها متعمدا ؟

قال : ان بعضا يقول : ان عليه الاعادة ، وبعض يقول : لا اعادة عليه في ترك التكبير •

* مسألة :

وسئل عن رجل تمسح للصلاة ومضى على أن يصلى فى المسجد ،
ودخل السوق ، ولها أنى ان فات وقت الصلاة ، ثم ذكر أنه لم يصل
ما يجب عليه فى ذلك ؟

قال : معى أنه يصلى متى ذكر إلا أن يكون قد غاب قرن من
الشمس ، أو طلع منها قرن ، فحتى يستتم طلوعها وغروبها •

* مسألة :

وعن رجل سها فى صلاته عن القراءة الى أن سجد ، ثم ذكر
ما يصنع ؟

قال : معى أنه قيل : فى ذلك اختلاف :

فبعض يقول : اذا ترك ذلك وصار فى غيره ثم ذكر أنه يتدىء
صلاته •

وبعض يقول : حتى يصير الى حد ثالث ، فما لم يصر فيه فانه
يرجع الى ما تركه ولا تنتقض صلاته •

وبعض يقول : ما لم يصل ركعة تامة ، فانه يرجع الى ما تركه •

وبعض يقول : ما لم يصلى أكثر صلاته •

قلت له : فان رجع الى ما ذكره على أحد الأقاويل وقد عمل شيئاً

من ذلك ، فقد عقل ما كان عليه ما يصنع يستأنف ما كان عمـله أم يرجع الى ما تركه ويتم له ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل فى ذلك اختلاف ، فالذى لا يفسد ذلك فيتمه له يقول يرجع الى ما تركه ويبنى على صلاته وينفعه ذلك ، والذى يقول : انه يبتدىء له ذلك على معنى قوله •

* مسألة :

وسئل عن المصلى هل له أن يرفع نظره ويصرفه عن موضع سجوده فينظر أمامه وتلقاء وجهه حتى يعرف من يجىء ويذهب فى الطريق تتم صلاته أم لا ؟

قال : معى يكره له أن يتعدى نظره فوق موضع سجوده ، فان فعل على غير صرف نظره بشىء من الأشياء ليعرفها فقد قيل : انه يكره له ذلك ولا فساد عليه ما لم يدبر بالقبلة أو ينظر الى السماء •

وقال من قال : من فوق رأسه •

وقال من قال : تلقاء وجهه •

ومعنى أنه قيل : اذا مد نظره فوق خمسة عشر ذراعاً متعمدا فسدت صلاته •

قلت : فان صلى وأمامه سترة يرفع قامته ولا يرى من خلفها شيئاً فنظر اليها من تلقاء وجهه بمقدار ما لو كانت غير سترة لنظر الى السماء ، هل عليه بدل ؟

قال : معى أن ليس عليه بدل على هذا الوجه •

قلت له : فان كان يصلى فى بيت مسقف فرفع رأسه ينظر الى السقف من على رأسه ، هل عليه بدل ؟

قال : معى أنه قيل : لا بدل عيه فى نظره الى سقف البيت ، ولا نظره الى حائط القبلة الا أنه على قول من يقول بخمسة عشر ذراعا اذا كان سقف البيت يزيد على خمسة عشر ذراعا لحقه معنى الاختلاف •

* مسألة :

وسئل عن رجل فاتته صلاة الفجر أربع مرات ، والظهر مرة أو مرتين كيف يبذل أيهن فاتته قبل الأولى ؟

قال : الاحتياط أن يصلى الفجر مرتين ، ثم يصلى الظهر ، ثم يصلى الفجر تماما مرتين ، ويصلى الظهر مرتين متواليين ، ثم يبذل الفجر كيف شاء ، وما استقبله يكون هو البذل عنده أنه على الاحتياط •

وواجب أن يصلى بعد هذا اذا قصد الى البذل الفجر ، ثم الظهر ، ثم الفجر ، ثم الظهر ، ثم يصلى ما بقى من الفجر •

* مسألة :

وقال فى مريض فاتته صلاتان متواليين ولم يعرف الصلاتين ؟

أنه يبذل خمس صلوات متواليات ، ثم يصلى التى بدأ بها ، وقد ثبت له معنى الاحتياط على الترتيب ، وكذلك لو فاتته ثلاث صلوات

متواليات أنه عندها يبدأ الخمس ثم يصلى التي بدأ بها على الترتيب ،
والثانية اذا كانت فاتته ثلاث صلوات ، وعلى هذا يكون البديل اذا كان
متواليا •

* مسألة :

وسئل عن رجل يصلى وقربه انسان يصلى أراد أن يسقط من
النعاس ، فأمسكه ، هل تتم صلاته ؟

قال : معنى أنه قيل ان ذهب لاصلاح صلاته هو أن صلاته تامة ،
وبعض يفسدها بذلك ، وان لم يذهب لذلك الى شيء الا الى اصلاح
صلاة الآخر فلا أعلم أن ذلك مما تتم به صلاته عليه •

قيل له : فان أصابه نعاس في الصلاة فوقع لجنبه ناعسا ثم أفاق
أبينى على صلاته أم يبتدىء ؟

قال : معنى أنه على قول من يقول : تفسد بالنعاس تفسد صلاته
على معنى قوله •

قيل : فان غلبه النعاس على سد عينيه ، هل تتم صلاته ؟

قال : معنى أن ذلك معناه معنى النعاس على معنى قوله •

قلت له : فان يغلب على ذلك وفعل ذلك ؟

قال : معنى أن في ذلك اختلافا ، ورأيته كأنه يذهب الى فساد صلاته
على معنى قوله •

* مسألة :

قلت له : في الرجل ينحب في الصلاة ثم يخرج من صدره شيء لا يخرج الا بمعالجة ، هل يطرحه وهو في الصلاة ؟

قال : معنى أنه قيل لا بأس عليه ما لم يكن على مقدرة من لفظه بغير معالجة بتحنج والا غيره •

* مسألة :

قلت له : فرجل يتيمم للصلاة ثم قام يصلى فأحرم ، ثم حضره الماء أيتم صلاته أم يقطع الصلاة ويتمسح بالماء ؟

قال : معنى أنه في قول أصحابنا أنه يقطع الصلاة ثم يتوضأ ، ثم يصلى الا أن يكون في وقت يخاف فوت الصلاة فيمضى في صلاته •

قلت له : فان كان يجمع الصلاتين فتيمم وصلى احدهما أو دخل الثانية ، ثم حضره الماء أيتمها أم يقطعها ويتوضأ ؟

قال : معنى أنه يقطعها ويتوضأ ، وقد تمت صلاته الأولى ، والا بدل عليه ، وفي بعض القول أن عليه الاعادة لها ، وكذلك الجنب اذا يتمم للصلاة ودخل فيها وحضره الماء ، أيمضى على صلاته أم يقطعها ويغسل ويتوضأ ثم يصلى ؟

قال : معنى أنه قيل : ان كان الوقت واسعا عليه فله أن يقطع الصلاة

ويترويضاً ثم يصلى ، وان خاف فوت الوقت مضى على صلاته واغتسل
بعد ذلك •

قلت له : فرجل مسافر جاهل بموضع الماء فتيمم وصلّى ، ثم
مشى غير بعيد وأصاب الماء في وقت الصلاة ، هل تجزيه صلاته أم عليه
الاعادة بوجود الماء ؟

قال : معى أنه اذا كان جاهلا بوجود الماء أجزاءه فعله ، وان كان
ناسيا للماء وموضعه فمعى أنه يختلف فى صلاته ، وعندى أن أكثر
القول أن الناسى أشد من الجاهل •

باب

في الصلاة الجماعة ومعانيها

وسألته عن الامام اذا أقام الصلاة ومضى في التوجيه وهو في صلاة يجهر فيها بالقراءة فسبح له من خلفه ، وهو في القراءة يسرها فجهر بالقراءة ، ولم يعلم جهر بتكبيره الاحرام أم لم يجهر بها ؟

قال : معى أن صلاته تامة حتى يعلم أنه يجهر أو لم يكبرها •

قال : معى أن صلاته تامة حتى يعلم أنه لم يجهر أو لم يكبرها •

قلت له : فعليه أن يسأل الذين خلفه عن صلاته تامة أم لا ؟

قال : معى أن ليس عليه •

قلت له : فان أخبره رجل أو رجلان أو أكثر ممن يصلى خلفه أنه

لم يكبر أو لم يجهر بتكبيره الاحرام أعليه اعادة أم لا ؟

قال : معى أن قولهم عليه حجة ، ولو أخبره واحد ممن يصلى معه

تلك الصلاة ما لم يكن متهما في الصلاة أنه يقول فيها : انها ناقصة

وهي تامة ، وبعض حتى يكون الذى أخبره ثقة •

قلت له : وكذلك يكونون حجة في تمامها اذا شك الامام في الصلاة

ثم يسألهم عن تمامها ؟

قال : معى أنه قيل اذا كان يصلى معهم كان قوله حجة ما لم يكن متهما •

وقال من قال : حتى يكون ثقة ، واذا لم يكن ممن يصلى معه فحتى يكون ثقة اذا سأله •

قلت له : فان قال له رجلان ممن يصلى معه أحدهما يقول بتمامها ، والآخر يقول : انها غير تامة ، وكان هذان الرجلان ممن لم يصل معه ؟

قال : معى أنه قيل : اذا كانا جميعا ممن يقبل قوله ، فاذا تكافأ في قولهما فهو حال شكه ، والا يصلى بقول أحد ممن نسي ، ومعى أن في بعض القول بأن التمام أولى من النقصان ، ولا بدل عليهم •

* مسألة :

وعن رجل به علة من مرض في بدنه ، ويجب أن يصلى في المسجد جماعة الا أنه يتأذى به بعض عمار المسجد جماعة من جهة العلة التي فيه •

قلت : ما أفضل أن يحاضر الجماعة مع الامام ولو تأذى به بعض عمار المسجد •

قلت له : ولو كان هو من عمار المسجد ويصلى وحده أفضل له ؟

قال : معى أنه ما لم يكن هنالك ضرر يقع منه بعمار المسجد ، وانما يتأذى به من يتأذى على سبيل الاستخفاف وقلة المبالاة ، ولا يلزم نفسه الصبر على المكاره ، فهذا أولى به أن يلزم الجماعة ، ولو كره من كره على هذا الوجه ، لأن الأذية ليست من قبله ، وهى من قبل مقادير الله عليه •

وان كان يقع الضرر على عمار المسجد بما يدخل عليهم فيه المضرة حتى يلزموا أنفسهم المضرة أو يتركوا عمارة المسجد ، فان لهذا الرجل أن لا يدخل الضرر على عمار المسجد بأحد معنيين : اما أن يحتمل الضرر ، واما أن يخرب المسجد من أجله •

وما لم يكن من هذا المريض ادخال الضرر على عمار المسجد بوجه الاختيار منه فأرجو أن لا اثم عليه ، وله في ذلك الثواب اذا قصد بذلك في أداء اللازم وابتغاء فضيلته •

قلت : فهل يلحق الذين يتأذون بهذا المريض مأثم ؟

قال : معى أنه اذا كان التأذى ممن يتأذى بهذا المريض على غير ضرر يقع به ، فأخشى عليه الاثم في ذلك من طريق ما تحقر في التأذى به •

✽ مسألة :

وسئل هل يجزئ أن يؤذن المؤذن ويقيم الامام والمؤذن حاضرا أم لا ؟

قال : عندي الذي يؤمر به أن يقيم المؤذن ، فان أقام غيره للقوم وصلوا فصلاتهم تامة ، وهذا عندي اذا حضر ، وان غاب فلا كراهة في ذلك عندي •

✽ مسألة :

وسئل عن رجل يقيم الصلاة وثوبه نجس ، ثم يدخل الامام في الصلاة ويخرج ، هو هل تنتقض صلاتهم أم هي تامة ؟

قال : أرجو أن صلاة القوم تامة •

* مسألة :

وسئل عن هؤلاء المخالفين لنا في الدين اذا صح أنهم يوجهون بعد أن يحرّموا أتمّ الصلاة خلفهم أم لا تتم ؟

قال : معى أن فى بعض القول أن ذلك بمنزلة القنوت فى الصلاة ، واذا علم أنهم يفعلون ذلك قبل أن يصلّى خلفهم ، ثم صلّى معهم فعليه الاعادة ، وفى بعض القول ترخيص فى ذلك ، ولا يوجب على من صلّى خلفهم على هذا اعادة ، والأخذ بالثقة أولى ، واذا وجد أئمة أهل الدعوة أحب الى ، وان عدموا كان المصلّى الناظر فى ذلك •

* مسألة :

وعن رجلٍ يصلّى فى مسجد ، وبعد فراغه من صلاته يحضر أمام ذلك المسجد يصلّى الصلاة بجماعة ، فيصفّ هذا الرجل المصلّى فى جملة من يصلّى خلف الامام يصلّى معهم ، أينقض عليهم صلاتهم اذا كانوا عن يمينه ويساره أم لا ينقض عليهم ؟

قال : معى أنه قد قيل لا يفسد عليهم صلاتهم وصلاتهم تامة ، وبعض يكره ذلك ويستحب له أن يكون فى جانب الصف وصلاتهم تامة ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا ، ولعله يوجب كراهية ذلك من غير حجة ولا معنى لذلك عندى ، فان ذلك قد ثبت عن النبى ﷺ أنه قد أثبت ذلك بقوله : « اذا صلى أحدكم فى رحله أو فى مسجده ثم جاء فوافق الجماعة فليصلّ معهم وليجعلها نافلة » أو نحو هذا من كلامه •

* مسألة :

وعن رجلين يصليان خلف امام فانتقضت صلاة أحدهما وبقي الآخر كيف يصنع ؟

قال : معى أنه يذكر الله حتى يسلم الآخر •

* مسألة :

وعن المقيد ، هل يجوز له أن يؤم الناس في الفريضة ؟

قال : معى أنه قيل : انه لا يؤم الا بمقيد مثله ، ولعل ذلك من جهة أحكام الحدود ، لأن المطلق أتم منه قعودا ، وقد قيل انه ان كان يتم حدود الصلاة فلا يضره القيد ، وتجاوز الصلاة خلفه •

قلت له : فان كان يتم الحدود غير أنه لا يقدر أن يقعد الا مقعيا ؟

قال : معى أنه يكره أن يؤم المقيد في الصلاة ، ولست أعلم أن أحدا يفسد الصلاة ، ومعى أن المقعى يكون عقباه بجانب أليته ويكون ركبتاه على الأرض •

* مسألة :

وعن الذى يعشى بالليل يكون سبيله بالليل سبيل الأعمى ، ويلحقه الاختلاف في صلاته بالناس بالليل أهو أهون ولا يلحقه الاختلاف ؟

قال : معى أنه قيل ان سبيله بالليل سبيل الأعمى ، لأنه قد نزل بمنزلته ، وسألته عن يبين بالمسح على الخفين ، ولا يعلم أيمسح أم لا يصلى خلفه ، كان فى الحضر أو فى السفر ؟

قال : انه اذا كان من أهل القبلة فالصلاة خلفه جائزة الا أن يعلم أنه مسح على الخفين ، وأما فى حال من يراه هو فى المسح على الخفين فليس أحب أن يصلى خلفه على معنى استرابة •

* مسألة :

فان خاف رجل أن يسبقه الامام فوجه الى قوله : لا اله غيرك ، ويحرم ويركع مع الامام ؟

قال : معى أنه قد قيل فى ذلك باختلاف :

قيل : فرجل جاء الى المسجد والامام فى الصلاة فوجه قبل أن يدخل فى الصف ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنه قيل حتى يدخل فى الصف ، ثم يوجه وقيل : اذا عرف موضعه من الصف ، وقيل اذا دخل المسجد •

* مسألة :

ورجل يصلى مع الامام ورأى فى ثوب الامام نقطة دم يخبره أم لا ؟

قال : معى أنه قيل ان كان مما يفسد كان عليه أن يخبره به ، وأذا لم يعرف هذا الذى خلف الامام ، ورأى فى ثوب الامام أن هذه الحمرة التى رآها حمرة دم لا تفسد به صلاته ، فليس عليه أن يخبره حتى يعلم أنه دم تفسد به الصلاة •

*** مسألة :**

وعن الرجل مع الامام فى الصلاة اذا أدرك قراءة الحمد نصفها ، وركع الامام ، هل يجزيه عن القراءة ؟

قال : معى أنه يجزيه •

*** مسألة :**

وسألته عن الذى يسبقه الامام فى صلاته ، ثم سلم هل له أن يقوم يقضى ما فاته من الصلاة قبل أن يحرف الامام ؟

قال : معى أنه قيل يقوم قبل أن يحرف الامام •

*** مسألة :**

وسئل عن رجل أدرك الامام وهو راع فتطأ هذا للركوع معه ، وأخذ الامام فى رفع رأسه من الركوع ، هل يكون مدركا للركوع ؟

قال : معى أن فى بعض القول أنه اذا كان انحطاطه قبل أن يأخذ الامام فى القيام ، ولو اتفقا هذا فى القيام ، وهذا الانحطاط ، كان

سبيله أنه مدرك للركوع مع الإمام ، وان كان ارتفاع الإمام من الركوع قبل انحطاطه هو من القيام ، ولم يكن مدركاً عندي •

قلت له : فان أدرك الإمام وهو في القيام ، فوجه هذا وأحرم وقرأ من فاتحة الكتاب شيئاً ولم يكملها أيركع معه أم يتم القراءة ؟

قال : معى أنه اذا كان فى صلاة لا يقرأ الا بفاتحة الكتاب وحدها فقراءته تجزيه ما قرأ مع الإمام ، ويركع فى ركوع الإمام •

وقيل : لا تجزيه الا أن تقرأ أكثر فاتحة الكتاب •

وقيل : لا يجزيه الا أن يقرأ فاتحة الكتاب كلها ، والا كان عليه اللبدال اذا سلم الإمام •

قلت له : فان كان يقرأ فيها فاتحة الكتاب وسورة ، فاذا ركع مع الإمام لم يقرأ شيئاً من فاتحة الكتاب ، وركع الإمام أيركع معه أو يتم قراءة فاتحة الكتاب ؟

قال : معى أنه ان لم يدرك آية من قراءة الإمام من القرآن فما فوقها من بعد احرامه ، فلا ينتفع بما قرأ من فاتحة الكتاب ، وعليه اعادة فاتحة الكتاب والسورة اذا سلم الإمام •

قلت له : فان جهل ذلك ولم يقرأ بعد أن سلم الإمام ؟

قال : معى أنه قيل : عليه بدل صلاته ، وقيل : لا بدل عليه اذا أدرك الركوع •

* مسألة :

وسئل عن رجل كبر تكبيرة الاحرام قبل الامام ناسيا أو سهوا منه ، ثم علم بعد أن كبر الامام ودخل في الصلاة ، ثم لم يعد يكبر بعد الامام تكبيرة الاحرام حتى أتم صلاته مع الامام ما حال صلاته ؟

فعلى ما وصفت ، فأما الذي كبر تكبيرة الاحرام قبل الامام على صفتك هذه ، فمعى أن عليه الاعادة اذا أتم صلاته على ذلك .

وكذلك ان كبر تكبيرة الاحرام قبل الامام ، وقرأ ثم كبر الامام أيعود يكبر أم يبتدىء التوجيه ثم يكبر تكبيرة الاحرام ؟

فأما اذا كبر الامام وعلم بتكبيره بعد أن قرأ ، فمعى أنه قيل يعيد الصلاة والتوجيه والاحرام ، وقيل انما عليه أن يكبر تكبيرة الاحرام بغير توجيه ما لم يكن دخل في الركوع ثم علم بعد ذلك .

* مسألة :

وسألت أبا سعيد رحمه الله : عن رجل كان يصلى مع الامام فسبقه ، فقعد الامام للتحيات فظن أن الامام قد قرأ التحيات فقام ، واذا الامام لم يقم ، فقرأ بعض السورة ثم سلم الامام ولمضى على صلاته ، هل تتم صلاته ؟

قال : معى أنه قيل اذا قام على هذا على أن بعضا يجعله مثل النسيان ، فما لم يتعد حدا آخر يتم صلاته الا أنه قيل : انه يرجع فيبتدىء الصلاة من أول ما قرأ منها ، لأنه حين عمل ذلك لم يكن عملا يقع له ، وقيل : انه يبتدىء صلاته .

قلت له : فهل قيل ان صلاته تامة ولا يعيد ما فعله ؟

قال : أما في قول أصحابنا فلا أعلم ذلك •

* مسألة :

وسئل عن الصبي يصلى في الصف الى جنبه رجل أو رجلان ،
وأتم الصف أينقض على الرجل أو الرجلين ؟

قال : لا ينقض لأنه ليس بمنزلة الفرجة •

* مسألة :

وعن جماعة حضروا الى المسجد فيه امام فصلوا جماعة في ذلك
المسجد ، و امامهم حيث يكون امام المسجد ، وانصرفوا وخلفهم الامام ،
فأذن وصلى جماعة تلك الصلاة ، ما ترى في صلاة الجماعة الأولين ؟

قال : معى أن بعضا يقول : ان صلاة الجميع تامة ، وفي بعض القول
أن صلاة الأولين فاسدة •

ومن غيره : وجدت في عمار المسجد اذا صلى بهم امام منهم ، ثم
أتى امام المسجد فصلى بالجماعة ، فقال بعض : ان صلوا بعد النظر في
الوقت الذى عود يأتى فيه فصلاتهم تامة ، وصلاة الامام ومن صلى
منتقضة ، والله أعلم •

* مسألة :

وسئل عن مسجد فيه امام لم يحضر تقدم أحد العمار بمن أحضر معه بعد انتظار الامام على ما يجب له عليهم نظره ، فصلى هذا الرجل قبل الامام في موضع تجوز فيه صلاته بصلاة الامام ، ثم جاء الامام فصلى بقوم في أول المسجد في موضع تجوز صلاتهم وصلاته ما يكون صلاة الجميع ؟

قال : ان صلاة المصلي قبل الامام يختلف فيها :

فبعض يقول : انها فاسدة اذ هو صلى خلف الامام في موضع تجوز صلاته بصلاته .

وبعض يقول : صلاته تامة .

قلت له : فلو صلى قبل أن ينتظر الامام ، هل يكون الاختلاف واحدا ؟

فكان معناه أن يكون واحدا .

قلت له : رأيت لو صلى الرجل في أول المسجد حيث صلى الامام كان الاختلاف في صلاة الامام على معنى قوله .

قلت : فما يعجبك في صلاة هذا ؟

قال : يعجبني أن تكون تامة .

* مسألة :

وعن الذي يصلى خلف الامام ، فاذا فرغ الامام من السورة قال الذي خلفه من آخرها كلمتين سرا يتكلم بهما أو في فوق السر مما يسمعه من يليه ، كمثل أن يقول الامام : (وأما بنعمة ربك فحدث) فيقول هو : (فحدث) أو (بنعمة ربك فحدث) ومثل أن يقول : (فمهل الكافرين أمهلهم رويدا) فيقول : (أمهلهم رويدا) هل تنتقض صلاته اذا كانت تلك عادته ؟

قال : معى اذا كان هذا لنسيان فلا تنتقض صلاته ، وان كان على التعمد على قراءة القرآن خلف الامام فيما يجهر فيه ، معى أنه في أكثر قول أصحابنا أن ليس له ذلك ، وعليه الاعادة •

* مسألة :

وفي رجل يكذب في حديثه متعمدا ، وهو على وضوء وهو يصنى بالناس بلا أن يعيد وضوءه ، وتلك عادته سنين ، ثم أراد التوبة •

قلت : هل يجزيه الاستغفار أم عليه البدل والكفارة ، أم عليه البدل بلا كفارة ، وما يلزم في صلاة من صلى خلفه ؟

قال : معى أنه قد قيل : تجزيه التوبة ولا بدل عليه ولا كفارة •

وقيل : عليه البدل ولا كفارة عليه •

وهيل : عليه البدل والكفارة اذا كان يعلم أن الكذب ينقض الطهور

ويكذب ، وأما صلاة من صلى خلفه فأرجو أن في بعض القول أن لا بدل عليهم •

وقيل : عليهم البدل اذا كان هو على غير وضوء ، واذا كان كذلك وجب عليه أن يعلمهم ان أمكنه ذلك •

* مسألة :

وعن رجل يدخل الفلج الواسع فيغمره الماء الى نصف بطنه أو الى الصدر في موضع مكشوف والا ستر عليه ، واغتساله من غير واجب ، فتوضأ في الماء وهو يخاف أن يدركه أحد من الناس ويقوم من الماء بوضوئه ذلك ، فيصلى بالناس وتلك أيضا عادته ؟

قلت : عليه نقض في صلاته أو كفارة أو بدل ، وصلاة من خلفه ، أم ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معى أنه قيل ليس له أن يتوضأ عاريا في موضع غير مستتر فان فعل لم يتم وضوءه ، فعلى هذا فيعجبني أن يكون عليه البدل ، وفي بعض القول أنه ما لم يره أحد حين يتوضأ فلا بأس عليه ، وانظر في ذلك وصلاة من خلفه ، لأنه قد قبل لو صلى بهم على غير وضوء كانت صلاته فاسدة وصلاتهم تامة •

* مسألة :

وقال : في رجل أراد أن يصلى فريضته في المسجد خلف صف والامام يصلى نافلة أو قيام شهر رمضان ؟

أنه في بعض قول أصحابنا وفي آثارهم أن صلاته تامة ، وقالوا :
النفل لا يفسد الفرض ، والفرض يفسد النفل والفرض •

قال : وأما ان أراد أن يصلى فريضة والامام يصلى فريضة
فلا يتم ذلك الا أن يكون في والجم المسجد والامام في مقدم الصفة ،
وبينهما الباب الأول ، ويكون الباب خلف المصلى •

* مسألة :

وقال أبو سعيد رحمه الله : اذا أقيمت الصلاة تولا صلاة الا مع
الامام ، ويوجد في بعض الحديث : الا ركعتي الفجر ، ومعنى أقيمت
الصلاة اذا قامت الصلاة وقال : ان الرواية عن النبي ﷺ •

قال : ومعنى أنه اذا ثبت معنى الصلاة بالاقامة فقد قامت فريضة
أو نافلة على معنى القول ، لأن الامامة أولى بالمسجد وأهلها •

* مسألة :

وصلاة الجماعة فريضة لقول الله تعالى : (الذي يراك حين تقوم
وتقلبك في الساجدين) وفي تركها تشديد من الفقهاء على غير عذر من
التارك لها •

وكذلك عرفت عن بعض أصحابنا أنه لا يقوم البعض عن البعض في
قيام الجماعة ، وفي بعض القول أن قيام البعض من أهل المصر يجزى
عن البعض •

قلت له : فهل قيل انه لا تلزم الاثنان اذا كانا غير مسافرين صلاة الجماعة اذا كانا في غير المسجد ؟

قال : اذا ثبت الخطاب على أهل الاسلام بقيام الجماعة المخاطبين بأداء فرض الصلاة ، فبالجماعة يثبت القيام بها والأداء لها عند القدرة على ذلك . ، والاثنان عندي جماعة ، وهذا على بعض القول .

قلت : وقوم عندهم مسجد في القرية يحضرون اليه وقت الصلاة فيصلون الاثنان والثلاثة والأربعة ، أقل أو أكثر قرادى ، فيهم من يقرأ القرآن ؟

قلت : هل يسمعهم ذلك كان في القرية من يصلى جماعة أو لم يكن بها ؟

فمعى أنهم اذا قدروا على عمارته بصلاة الجماعة .

فقد قيل : لا يسمعهم تضييع ذلك كان في القرية على غير ذلك من الجماعة أو لم يكن ، ومعنى أنه قد قيل : اذا كان في القرية من يصلى جماعة فهو أهون ، ولعله يذهب الى العذر ولا يبين لى ذلك .

وقيل : العجب كله العجب كيف عذروا من لم يصل في الجماعة ، والنبي ﷺ لم يعذر ابن مكتوم عن صلاة الجماعة ، وكان ضريرا ، وكان بينه وبين المسجد نخل وواد على ما يوجد ، وكان قد سأل النبي ﷺ عن ذلك ، وكان بينهما كلام في ذلك ، فينظر في ذلك .

وجاء عن أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضى الله عنه ،

أنه فقد رجلا في الصلاة ، فأتى منزله فصوت به ، فخرج اليه
الرجل •

فقال عمر : ما حبسك عن الصلاة •

قال : علة يا أمير المؤمنين لولا أنى سمعت صوتك ما خرجت أو
قال ما استطعت أن أخرج •

فقال له عمر : لقد تركت دعوة من كان أوجب عليك منى منادى
الله الى الصلاة •

وقال : حدثنا سفيان ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : جاءه
رجل فسأل عن رجل يصوم النهار ويقوم الليل ولا يشهد جمعة ولا جماعة
فقال : في النار ، سأله شهرا فقال : في النار •

واعنه : شهدت ابن عباس ورجل يسأله فقال : ان لى جارا يقوم
الليل ويصوم النهار ، ولا يصلى فى جماعة ولا جمعة •

قال : ذلك من أهل النار •

قال الناظر : فى هذا الكتاب ولعل ، ذلك اذا كان من غير عذر
ولم يتب حتى مات •

فان صحت الرواية عن ابن عباس فلا يخرج عندى الا على هذا
المعنى ، فينظر فى ذلك ولا يؤخذ منه الا ما وافق الصواب •

وأخبرنا يحيى قال : حدثنا يعلى بن عبيد ، عن أبي رجا وقال :
بلغنى أن الصلاة فى جماعة لا تقوت الا بذنب ومن تاب ••• (١) •

وأما من صلى بعد صلاة العصر ، وصلى بعد صلاة الفجر قبل
طلوع الشمس ، وترك صلاة الجماعة متعمدا بلا عذر ، فإنه يستتاب ،
فان تاب والابرىء منه ، لأنه ترك السنة •

ومن جامع أبى الحسن : فأما من ترك صلاة الجماعة بلا عذر
فهو خسيس المنزلة ، ولا يبرأ منه ، وقد قيل : يستتاب ولا يبرأ منه ،
فان تاب والابرىء منه •

وأما من صلى بعد صلاة الفجر الى الشروق ، وبعد العصر الى
الغروب ، فإنه يستتاب من ذلك والابرىء منه ، وقيل تفسير لا صلاة له
أى لا تضعيف له ولا صلاة له فى الجماعة •

* مسألة :

ومن نسى فرفع رأسه قبل الامام أو وضعه فى السجود أو نحو
ذلك ؟

فانه يرجع الى الحد الذى كان فيه حتى يتبع الامام ، وان تعمد
لذلك فليل ان عليه النقض •

* مسألة :

قال : أبو اسحاق : لا يكون الامام فى الصلاة الا بوجود عشرين
خصلة :

(١) بياض بالأصل .

احداها : أن يكون ذكرا ، وان ضلّت امرأة بنساء مثلها
• فلا بأس •

• الثانى : أن يكون بالغاً •

الثالث : أن يكون حرا ، وان صلى عبد بعبد جاز ، وقيل : لا بأس
• بانامة العبد •

الرابع : أن يكون من أهل التوحيد ، وكذلك قيل : لا تجوز امامة
الفاجر من أهل التوحيد ، والعمل على القول الأول اذا لم يأت فى الصلاة
• ما ينقضها •

• الخامس : العقل •

• السادس : أن يكون فصيحاً بالعربية •

• السابع : أن يكون بليغاً ، فان صلى أخرس بأخرس مثله جاز •

• الثامن : أن يكون حافظاً لفاتحة الكتاب وآية غيرها •

• التاسع : أن يكون عارفاً بأركان الصلاة وسننها التى لا يجوز
تركها عمداً على ترتيبها •

• العاشر : أن يكون مستطيعاً للقيام والقعود والركوع والسجود ،
• فلن صلى مومىء بمومىء مثله جاز •

الحادى عشر : أن يكون ساترا ، فان صلى عريان بعريان مثله جاز ،
ويكون امامهم وسطهم •

الثانى عشر : أن يكون متطهرا بالماء ، فان صلى متيمم بمتيمم
مثله جاز ، وقيل لا بأس بامامة المتيمم •

الثالث عشر : أن يكون مسلما من الضرورات كسكنس البوك والنجس
والريح ونحوه ، فان صلى بمثله جاز •

الرابع عشر : أن يكون بصيرا فان صلى أعمى بأعمى مثله جاز ،
وقيل لا بأس بامامة الأعمى •

الخامس عشر : أن لا يكون خصيا ، فان صلى بمثله جاز ،
وقيل : لا بأس بامامة الخصى •

السادس عشر : أن لا يكون خنثى مشكلا •

السابع عشر : أن لا يكون مقيدا ، فان صلى بمثله جاز ، وقيل :
لا بأس بامامة المقيد •

الثامن عشر : أن تكون صلاة الامام والمأموم متفقة في الفريضة ،
فان صلى منتفلا خلف مفترض جاز •

التاسع عشر : لا يكون ولدا زنى على بعض القول ، فان صلى بمثله
جاز باتفاق •

العشرون : أن لا يكون مسافرا ، وان صلى بمثله جاز ، وقيل :

لا بأس بإمامة المسافر ، ولكن يقول اذا فرغ من صلاته : أتموا صلاتكم
فرادى انى مسافر وبه نعمل •

* مسألة :

ومن غيره : وقيل : لا يضر أن يكون الامام اماما لرجل قد صلى
تلك الصلاة ، وأما أنا فلا أحب أن يجهر بالصلاة مع رجل يصلى
نافلة الا أن يكون معه غيره •

قال غيره : ومعنى أنه قد قيل : ذلك اذا صلى بمن قد صلى
تلك الصلاة أن صلاته حيثما يكون اماما فى مسجد جاز ، ولا يجوز
غير ذلك •

وقيل : ان ذلك جائز مجملا •

قال محمد بن المسيب : ذلك جائز أن يصف عنده رجل قد صلى
تلك الصلاة •

وقال أيضا : انه جائز أن يصف رجل قد صلى مع رجل لم
يصل - وفى نسخة - مع رجل يصلى خلف الامام •

وكذلك أن يصف مع الرجل عبد أو غلام قد راهق الحلم ، وحافظ
على الصلاة ، وكان أحدهما - وفى نسختين - أو كان أحدهما مع
الامام عن يمينه ، ولم يكن رجل يصف معه ، أو كان رجل يصف معه ،
أو كان رجل وامرأة يصليان بصلاة الامام صلى الرجل من خلف الامام ،
والمرأة خلف الرجل قيل كعرف الديك •

وان كانت امرأتان الى ما أكثر ، كان الرجل على يمين الامام
وضعفن النساء خلف ذلك •

ومن غيره : قال : معى يختلف فى صفوفهن :

فقال من قال : الصفوف مثل الرجال •

وقال من قال : ليس عليهن صفوف ، ويعجبني فى المسجد وغير
المسجد فى الفرائض أن يصففن ، ويعجبني فى النوافل فى المسجد وغير
المسجد أن يصلين بصلاة الامام ، حيث ما كن خلف من يصلين
صلاة المكتوبة بامام منهن •

* مسألة :

قلت له : هل للنساء أن يصلين صلاة المكتوبة بامام منهن ؟

قال : لا يبين ذلك ، ولا أعلم ذلك جائز فى قول أصحابنا •

ومن غيره : من جواب أحمد بن محمد بن الحسن : وعن امرأة هل
تؤم النساء فى الفريضة أو نافلة ؟

فعندى أنه قيل : تؤم النساء فى الفريضة والنافلة ، وتكون فى
وسطهن ، وقد بلغنا عن النبى ﷺ أنه أمرهن بذلك •

* مسألة :

وإذا جاء ثالث مع الاثنين أحدهما امام لصاحبه ؟

فلا يتقدم الامام ، ولكن يتأخر الرجل الى صاحبه الذى أراد أن

يدخل معهما ، وان تقدم الامام فلا بأس ، وقيل : اذا صلى رجل مع الامام فكان عن يساره ، فان كان ناسيا أو جاهلا فلا نقض عليه ، وان تعمد لذلك فسدت صلاة الرجل ، وهو قول محمد بن المسبح .

وقد قيل : تامة وان صلى رجل عن يمين الامام ، وجاء ثالث فصلى من خلفهما أو صلى عن يسار الامام ؟

فقد أخطأ ولا نبصر نقضا .

قال محمد بن المسبح : الذى صلى عن يسار الامام فصلاته تامة ، والذى من خلفه فأحب أن يبدل صلاته .

وقال من قال : اذا صلى رجل عن يمين الامام ، وجاء الثالث فصلى عن يمين الرجل أن صلاة الذى صلى عن يمين الذى عن يمين الامام منتقضة ، فينظر في ذلك .

ومن غيره : قال : وقد قيل : أن صلاته تامة ، وان صلى رجل عن يمين الامام ، ثم جاء قوم فصوبا خلف ذلك الرجل ، ولم يتأخر الرجل الذى عن يمين الامام ، فصلاتهم جميعا تامة ان كان هو جهل أن يتأخر ، وان تعمد لذلك بعد أن علم السنة غير ذلك فسدت صلاته .

* مسألة :

وقيل : اختلف في الذى يصلى خلف الامام ، فيكون خلفه ، أو عن يساره أو عن يمين الذى عن يمينه ، أو عن يسار الذى عن يساره :

فقال من قال : صلاتهم فاسدة على كل حال •

وقال من قال : صلاتهم تامة على كل حال •

وقال من قال : تجوز صلاتهم على الجهل والنسيان •

وقال من قال : تجوز صلاتهم على النسيان ، ولا تجوز على

الجهل •

وقال من قال : تجوز صلاتهم الا من اراد خلاف السنة فان صلاته

على ذلك فاسدة ، واذا اراد خلاف السنة •

ويوجد لو ان رجلا كان وحده وهو امام انه يصف عن قفا

الامام في بعض القول ، ممن اجاز ذلك فيما بلغنا ابو عبد الله محمد بن

محبوب ، وابو المؤثر الصبلي بن خميس ، وابو عبد الله محمد بن روح

رحمهم الله •

وكذلك يوجد عن ابي الحواري ، ان الواحد ان كان خلف الامام

يصلى معه وقدامه شيء من الامام لم تنتقض صلاته الا ان يفسخ

الامام خمسة عشر ذراعا •

قال ابو الحسن محمد بن الحسن : وكذلك يوجد عن ابي علي

موسى بن علي رحمه الله •

وقال من قال : ان كان يحسن ان يصف عن يمين الامام صلى

عن يمينه ، وان لم يحسن صلى عن قفاه ، وذلك جائز له ، وحفظنا ذلك
شفاها عن أبي سعيد رضى الله عنه •

وقال من قال : لا يجوز ذلك الا أن يصف عن يمين الامام •

* مسألة :

ويؤمر الداخل أن لا يجر اليه المصلى فى المكان الذى ينبغى أن
يجره الا حتى يوجه ، ثم يجره ويحرم فيصف معه ، فقد دخل فى الصلاة
أحسن مما أن يتأخر المتقدم قبل أن يكون هذا الرجل داخلًا فى
الصلاة •

قال أبو عبد الله : كله جائز ، ويوجد عن أبى المؤثر فى ذلك ترخيص
قال : لو جره قبل أن يحرم أو بعد ما أحرم فصلاتها جميعا تامة ما لم
يكن المجرور بينه وبين الامام مقام رجل أن لو مشى على هيئته •

* مسألة :

وعن أبى الحوارى ، لعله وعن أبى عبد الله رحمه الله قال : قد
قيل : اذا سجد الرجل الذى خلف الامام حذاء منكبيه ، أو رأسه فعليه
النقض ، والذى نصب نحن أن لا تنتقض صلاته اذا سجد حذاء
منكبيه •

وقال : اذا كانوا فى موضع ضيق فقد قيل يكون سجوده خلف
الامام حذاء ركبتى الامام •

وقال من قال : حتى يسبقهم الامام بمنكبيه ورأسه •

وقال أبو عبد الله : القول الأول أحب الى وبه نأخذ ، والقول
الآخر أوسع عندنا ، ولا بأس به •

وقال محمد بن المسيب : اذا سبقه الامام بشيء جازت صلاته ،
قال : وقد قيل : ولو سجد حذاء رأس الامام جازت صلاته ،
والله أعلم •

باب

في صلاة السفر

وسئلك أبو سعيد رحمه الله : عن مسافر حضره وقت الصلاة ، ولم يتمهل أصحابه أن يصلوا أو يصلي صلاته كما يمكنه في الأرض ، هل له أن يصلي في محمله ؟

قال : معى أنه يصلى على ما شاء ، ولا يصلى راكبا .

قال الناظر في هذا الكتاب : اذا خاف أن يسبقوه الأصحاب اذا صلى ماشيا ، فإنه يصلى في محمله راكبا كما أمكنه ، ولكنه يحرم الى القبلة كذا وجدته من آثار المسلمين ، والله أعلم .

* مسألة :

وعن مسافرة كانت راكبة جملا ، وحضرت الصلاة ولم ينزلها الجمالة للصلاة ، وذهبت هي ألا تنزل برأيها لتصل الصلاة ، فتركوها ومضوا ، فلم تنزل راكبة حتى دخلت البلد الذى تتم فيه الصلاة ، وقد فاتت الأولى ودخلت الآخرة ما عليها في صلاتها ؟

قال : معى أنه اذا كان ذلك من عذر من الخوف فقد كان يجب عليها أن تصلى راكبة ، فان الله تعالى يقول : (فان خفتن فرجالا أو ركبانا) فاذا لم تصل حتى فات وقت الصلاة ، فان كانت تظن وترجو أن تنزل وتبلغ البلد وتصلى في الوقت فلم تنزل على ذلك الى أن فات

الوقت وهي على سبيل الرجية ، فهذا عندي مما يختلف فيه في الكفارة .

وان كانت على سبيل التعمد والخيانة لذلك بترك الصلاة ، فهو أشد ، وفي التعمد أكد في ذلك وأقرب في الكفارة من الجهالة في قول أصحابنا ، واذا تم سبب تظنه أو تأولته على حال فأحب أن لا يكون عليها كفارة يجزيها الاستغفار والصلاة .

* مسألة :

وسئل عن رجل مسافر حضرته الهاجرة ، وقام يصلي الهاجرة والعصر ، ونيته الجمع في صلاة الهاجرة والعصر ، ثم حول نيته أن يصلي الهاجرة وحدها قصرا ، أو يصلي العصر وحدها ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنه قليل ان له ذلك جائزا .

قلت له : فان أحرم على أنه يصلي القصر كل صلاة في وقتها ، فلما صلى الأولى أراد أن يجمع اليها الثانية ، هل له ذلك ؟

قال : معى أنه قد قيل فيه باختلاف :

قال من قال : له ذلك .

وقال من قال : ليس له ذلك ، وأكثر القول أن ليس له ذلك ،

* مسألة :

وعن رجل خرج من بلده مسافرا ، وقد حضر وقت الصلاة فلم يصل حتى صار الى حد السفر ، ما يصلي هذه الصلاة تماما أم قصرا ؟

قال : معى أنه يحتلف فى ذلك :

قال من قال : يصلى هذه الصلاة تماما ويجز إليها الثانية قصرا •

وقال من قال : يصليها قصرا ، وإن أراد أضاف إليها الثانية قصرا
ان أراد الجمع •

* مسألة :

وسألته عن قوم قدموا من سفر من ناحية أزكى وهم من أهل سمند نزوى ، فصلى بعضهم عند قبر الشيخ محمد بن الحسن رحمه الله قصرا ، وصلى بعضهم بجذاء رحى الماء التى فى أسفل الوادى سعال تماما ، هل تكون صلاتهم تامة على ما وصفت لك ؟

قال : معى أن المسافر اذا قدم من سفره ، فصلى فى بقعة خراب والعمار عن يمينه وشماله ، أو عن يمينه أو عن شماله ، فمعى أنه قيل : ان هذا موضع قصر اذا كان مسافرا أو قادمًا من سفره ما لم يدخل فى وسط العمار ، ويكون العمار خلفه •

ومعى أن بعضا يقول : اذا صار فى موضع يكون العمار عن يمينه وعن شماله ، فهو بمنزلة العمار فى أمر الصلاة والقصر والتمام •

قلت له : فمن صلى قصرا في موضع التمام ما يلزمه على معنى الجهل أو تأول أن العمار عن يمينه وشماله ؟

قال : معى أنه اذا وافق ، ومن غيره الذى وجدت أن عليه البدل والكفارة ، وقيل : لا كفارة عليه ، والله أعلم •

* مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : معى أنه قيل : ان نزوى وسمد وسعال في معنى الصلاة للمسافر في القصر ، والتمام أنها قرية واحدة ، واذا وصل المسافر الى موضع خراب فصلى فيه والعمار عن يمينه ، أو عن شماله ، ولم يكن بعد خلفه وتلقاء وجهه ، فهو في موضع خراب •

فمعى أنه يختلف في ذلك :

قال من قال : هو في خراب له أن يصلى قصرا ، وله أن يصلى تماما ، وأما اذا لم يكن العمار عن يمينه ولا عن شماله ، وانما العمار أمام وجهه •

فمعى أنه قيل : يصلى قصرا وهو في خراب ، والا أعلم في ذلك اختلافا •

* مسألة :

وسألته عن رجل مسافر صلى صلاته ، ثم صلى بقوم مقيمين هذه الصلاة التي صلاها ، وعلموا أنه مسافر ولم يعلمهم أنه صلى هذه الصلاة ، ما تكرون صلاتهم تامة أم لا ؟

قال : معى أنه فى قول أصحابنا اذا علموا أنه مسافر فهى منتقضة ،
واذا لم يعلموا أنه مسافر أو غير مسافر ، فالتمام أولى بهم فى الصلوة .

قلت له : فإذا جعلى بهم على هذا الخال ، هل يلزمه أن
يعلمهم أم لا ؟

قال : معى أنه قيل : إذا كانوا يأتوا معه فى الصلاة ما لا يسعهم
فى الاجماع ، وكان ذلك منه اليهم أشبه عندى أن يكون عليه اعلامهم ،
وان كانوا هم الذين دعوه الى ذلك وهم يعلمون أنه مسافر ، وقد كان
ينبغى له أن لا يفعل ذلك .

فان فعل لم بين لى على هذا المعنى عليه خروج اذا كانوا هم
الداعين له الى ذلك ، وان كان هو الداعى لهم الى ذلك ، وكان هو عندى
أشد وخفت عليه أن يكون عليه الخروج فى اعلامهم اذا أتى ما لا يختلف
فيه من قول المسلمين إلا أن يكون مذهبهم فيما يرونه ويدينون به أن
المسافر فى حالته تلك مخير بين القصر ، والتمام لم بين لى عليه اعلام
على هذا الوجه لهم بكتاب ولا غيره ، لأن ذلك مذهبهم ، وعليه التوبة
فيما دخل معهم فيما لا يسعه فى مذهبه .

قلت له : فان أتى قوم مسافرون الى امام فأراد المسافرون الصلاة
بصلاة الامام ، فسألوا كيف صلاتهم ، فقال لهم رجل : اذا صليتم
صلاة السفر فاقعدوا على حالكم حتى يتم الامام صلاته وتسلمون
بتسليمه ، ففعلوا كما أمرهم ، هل تكون صلاتهم تامة على هذه
الصفة أم لا ؟

قال : معى أنه قيد قيل : لا تتم على ذلك ولا أعلم في ذلك اختلافا
من قول أصحاحينا •

قلت له : فما يلزم من هذا الأمر لهم ؟

قال : معى أنه قيل ; يلزمه التوبة إذا أتى بما لا يختلف فيه من الأمر
في الدين وأشبهه عنده فيهما عليه أن يعلمهم إلا أن يكون منه ذلك على
رأيهم أو دينهم •

قلت له : فان أحدا منهم قد مات ما يلزم هذا الأمر ؟

قال : معى أنه قيد تجزيه التوبة إذا عدم الخبر •

قلت : فعليه أن يخرج بنفسه في اعلامهم ؟

قال : معى أنه قيد قيل ; إذا كان مما لا يختلف فيه ، ولم يعلم
أنه مذموم ولا رأيهم ، وكان قبولهم منه لهما لا يسع في الدين معنا
ما قيل أن عليه الخروج في مثل هذا إذا قهر على ذلك بمعنى ما يلزمه
الخروج في اللزمات من وجود الزلازل والراجلية ، وأمان الطريق وصحة
البدن •

قلت له : فان وجد هذا الرجل وأجيدا من القوم الذين صلوا
هذه الصلاة بقول أعليه اعلامه ويعلمه أن يعلم الآخرين إذا ضم
له بذلك ؟

قال : معى أنه إذا ثبت عليه اعلامهم فلا يبرئه من ذلك إلا أن

يعلمهم ، أو صحة حجة تقويم عنه بذلك في الحكم بشاهدي عدل
أو في الاطمئنانة لمن يجوز تصديقه من الثقة الواحد فصاعدا •

* مسألة :

وسألته عن رجل من سلوت خرج هو وامرأته الى نزوى ، فاتخذها
وطنا وأتما الصلاة ، ثم ان الرجل خرج من نزوى الى سلوت ، وتخلفت
المرأة بنزوى ، ثم رجع من سلوت فقصر الصلاة بنزوى ما تصلى هذه
المرأة قصرا كصلاة زوجها ، أو تكون على تمامها في الصلاة الى أن
تخرج من نزوى كما خرج هو؟

قال : معى أنه قيل في بعض القول حتى تخرج من حيث لزمها التمام
بمجلوزة الفرسخين ، وما لم تجاوز الفرسخين ، ورجعت دوتها على
حال التمام •

وفي بعض القول : عندي أنها تتحول الى القصر اذا تحول زوجها
الى القصر في ذلك البلد اذا كان انما لزمها التمام بسببه ونيته ، ولم يكن
ذلك من قبل نفسها ، وهى عند صاحب هذا القول مثل العبد اذا اشتراه
من يتم أو يقصر ، فهو تبع لسيدته من حين ذلك •

قلت له : فان تزوجها وهى تتم الصلاة في بلد كان هو يقصر فيه
الصلاة ، ما تكون صلاتها ؟

قال : هذه عندي غير الأولى ، ومعى أنه تتم الصلاة على ما كانت
عليه ، لأنها لزمها التمام من قبل نفسها حتى تخرج من ذلك البلد الى
مجاوزة الفرسخين •

فاذا رجعت كانت حينئذ تبعا لزوجها في قصر الصلاة •

قلت له : فان مات الزوج في البلد الذي كان يقصر فيه الصلاة ، وكانت تصلى فيه بصلاته ، هل لها أن تصلى تماما وهي في العدة منه ، أم ليس لها أن تصلى تماما حتى تنتقضي عدتها ؟

وقال : معي أنها اذا نوت المقام كان عليها التمام ، لأنها قد ملكت نفسها ، ولا سبيل له عليها •

قلت له : فالمرأة على كل حال اذا كانت أمك بنفسها فصلاتها صلاة نفسها ، ولكل حال كان الزوج أمك بها فهي تبع له ؟

قال : هكذا معي •

* مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : في رجل خرج من بلده يريد سفرا يتعدى الفرسخين ، وقد حان وقت الصلاة ، فغاب الوقت قبل أن يتعدى العمران ؟

فعليه إعادة الصلاة بالتمام ، ولا أعلم في ذلك اختلافا ، وان عدى العمران وهو بعد في الوقت صلاحها تماما أيضا •

وقد قال من قال : قصيرا ، وان فات الوقت بعد أن عدى العمران جاز له القصر والتمام أيضا •

* مسألة :

وسألته عن مسافر خاف أن تفوته الصلاة الى أن يصل الماء ، وهو يعرف مكانه فصلّى بالتيمم ، ثم وصل الى الماء في وقت أحد الصلاتين الآخرة منهما ، وفات وقت الأولى منهما ، هل عليه بدل الجميع ؟

قال : معى أنه لا بدك عليه .

* مسألة :

وعن الأمة اذا كان سيدها في بلد يتم الصلاة ، ولها زوج يقصر الصلاة أتمم هي مثل سيدها أم تقصر مثل زوجها ؟

قال : معى أن طاعة الملك أشبه في معنى الصلاة .

قلت : رأيت لو قال السيد : لا يستخدمها وهي مع الزوج منقطعة الليل والنهار أكله بهواء ؟

قال : يشبه عندي أنه مثل الأولى ، وأنا لا أعرف .

قلت له : فان أعتقها السيد ، هل ينتقل الى حكم الزوج في معنى الصلاة من حينها ؟

قال : معى أنه اذا ثبت لها التمام بوجه في ذلك البلد ، فمعى أنه لا ينتقل بحكم الزوجية في معنى الصلاة في القصر حتى يسافر سفرا

يجب فيه القصر أو بمعنى ما يوجب به القصر غير حكم البيع ، فمعى
أنه يقع •

* مسألة :

وسئل عن رجل خرج من بلده في حاجته يريد أن يتمدى الفرسخين ،
فلقى حاجته دون الفرسخين ، وحضر وقت الصلاة أيسل قسرا
أم تملما ؟

قال : يشبه عندي أن يصلى تماما ما لم يكن عدا الفرسخين ،
لأنه في الفرسخين يتم الصلاة •

قلت له : فاذا بلغ رأس الفرسخين يصلى تملما أو قسرا ؟

قال : معى أنه قيل : انها مسألة ضيقة ، واختلفوا في حكم القصر
والتمام في رأس الفرسخين :

قال من قال : يصلى قسرا على رأس الفرسخين لتقارب المعنى في
ذلك فيما يقع من الشبه في ذلك ، ولا أعرف في ذلك علة بعينها •

وقال من قال : انه يصلى تملما حتى يخرج من الفرسخين ، وأن
رأس الشيء منه ولم يحصل له الخروج منه الا بعد مزاييلته كله •

وقال من قال : انه يختلف في الذى يريد مجاوزة الفرسخين ، يخرج
من العمران ويصلى على القصر ، ثم تبتدو له الرجعة الى بلده •

فقال من قال : قد تمت صلاته على ما صلاها من القصر •

وقال من قال : عليه الاعادة ، فان فات وقتها وهو قد خرج من العمران ، ولم يصل فقد انهدمت تلك النية ، وعليه أن يصلها تماما فيما عندي •

قلت له : فمن سار حول القرية حتى تعدى الفرسخين وهو لا يريد أن يعديهما ما يصل تماما أم قصرا ؟

قال : معى أنه اذا عدا الفرسخين سائرا فعليه القصر فيما عندي فيما قيل •

قلت له : رأيت أن نوى تعدى الفرسخين في مشيه ذلك في الخراب حول القرية ، هل له أن يقصر حين ما يخرج من العمران ، ورأيته يجعل هذا كذلك •

* مسألة :

وعن رجل يريد سفرا ويحضره وقت الصلاة ، وهو في بلده ، ولو دخل وقتها وهو في عمران بلده ، فأراد أن يجمع ؟

فان انقطع عنه عمران بلده فجمع فصلى الأولى التي قد دخل وقتها وهو في عمران بلده تماما ، والثانية قصرا فعل ذلك محمد بن المسبح ، وقد خرجنا نحن وهو من سمايل نريد حاشدين مع الامام عزان بن تميم رحمه الله ، فحضر وقت الظهر ونحن في القرية ، فلما سرنا بالجبل من سمايل وهو أعلاها تقدم بنا عن النخل من أعلى بعد انقطاع النخل من شرع الجبل ، وذلك في أول وقت صلاة الظهر فصلى بنا الظهر تماما والعصر قصرا جمعناها ، ثم سرنا •

* مسألة :

وإذا خرج الرجل يريد سفرا فدخل وقت الصلاة ، وخرج من منزله أو دخل وقتها وهو في عمران بلده ، فلم يصلها حتى صار في حد السفر ؟

فقد قيل : يصلها تماما ، وقال آخرون : يصلها قصرا .

قلت له : ما تقول أنت ؟

قال : يعجبني القصر ، وإن أراد أن يجمع الصلاتين إن له ذلك جائز ، وقد جاء بذلك الأثر ، ولكنه يصلى الأولى تماما التي دخل وقتها عليه وهو في حد التمام تماما ، ثم يجمع إليها الثانية قصرا .

وكذلك إن فات وقتها بعد ما دخل موضع القصر صلاها تماما ، وعليه الكفارة ، لأن الوقت فات قبل أن يدخل موضع القصر .

قلت : أله أن يجمع ؟

قال : نعم ، وإذا حضر وقت الصلاة وهو في حد السفر فلم يصلها حتى دخل بلده وهو في وقتها فإنه يصلها تماما وهذا في الدخول لا يختلف فيه ، وبه نقول : أنه يصلها تماما إذا دخل بلده من سفره في وقتها ، ويفرد وذلك الواجب عليه لا نعلم فيه في هذا اختلافا .

وإن فات وقتها وهو بعد في حد القصر من قبل أن يدخل بلده وهو يريد أن يجمعها إلى الثانية فلم يجمع حتى دخل موضع تمامه ؟

فعلية أن يصلى الأولى قصرا كما لزمته إذا فاتته وهو في جيد
القصر والثانية تماما .

قلت له : فهل عليه كفارة في الأولى التي فات وقتها وهو بعد في
حد القصر فلم يصلها حتى دخل بلده في وقت الأخرى ؟

فقيل : عن عزيان بن الصبيح رحمه الله : أنه لم يرد عليه كفارة ،
وإذا دخل بلده حتى فات لعله بعد أن فات وقت الأولى ، وهو في حد
القصر فلم يصلها حتى دخل بلده صلاها قصرا أو جمع إليها الثانية
تماما ، ولا كفارة عليه .

وقال بعضهم : إذا دخل بلده في وقت الأولى صلاها تماما وأفرد ،
وذلك عليه واجب ، ولا نعلم في ذلك اختلافا .

قلت له : فإن دخل بلده في وقت الأولى لم يصلها حتى فات وقتها
بعد دخوله بلده ، وذلك أنه دخل بلده وصلاة المغرب لم تفت ، ولم
ينب الشفق فلم يصلها حتى فات وقتها ما يلزمه ، وهل عليه كفارة ؟

قال : نعم وإن دخل بلده ، وقيد فاتت صلاة المغرب قبل أن يدخل
عمران بلده ، فإنه يصلى المغرب التي قيد فاتت في جيد القصر ، ويجمع
إليها العشاء الآخرة تماما ، ولا كفارة عليه .

وكذلك إذا فاتت صلاة الظهر وهو في حد القصر فلم يصلها حتى
دخل بلده ؟

صلاها قصرا وجمع إليها العصر تماما ، ولا كفارة عليه .

* مسألة :

وحفظ أبو المؤثر ، عن أبي زياد ، عن هاشم : أن من دخل عليه وقت الصلاة وهو في بلده ، ثم خرج يريد سفراً فصار في حيد القصر قبل أن ينقضى وقت الصلاة أنه يجب عليه القصر .

وقال أبو زياد : ان أبا علي موسى بن علي رحمه الله كان يرى المتمام في مثل هذا .

وقال أبو زياد : انه قد صلى هاشم خلف أبي علي تماماً في هذه المسألة ، جائزاً جميعاً .

وقال أبو زياد : من نوى القصر وقت خروجه من القرية بعد أن دخل عليه وقت الصلاة ، ورأى القصر ثم احتجوا في ذلك ، ورأى من كان في قريته قد دخل عليه وقت الصلاة ، ثم خرج فصار في حد القصر قبل انقضاء وقتها : ان عليه القصر فقالوا له : مثل ما عليه .

قال هاشم : وان هو سار حتى يذهب الوقت ، كان عليه التمام في البلد ، لأنه يخرج وقد حضر وقتها وهو في بلده ، وله الجمع في ذلك أن يجمع الصلاتين ، وقد جاء بذلك الأثر فيصلى الأولى التي قد دخل وقتها وهو في حد التمام تماماً ، ثم يجمع إليها الثانية قصرًا .

قلت : فهل عليه كفارة ؟

قال : لا .

قال أبو زياد : وان كان أقبل من سفره فدخل عليه وقت الصلاة وهو في حد القصر ، فلم يصل حتى دخل بلده وهو في الوقت ؟

فقد وجبت عليه التمام مثل ما له من القصر .

قال غير أبي زياد : فان دخل بلده وقد فات وقتها وهو بعد في حد القصر ؟

صلاها قصرا لأنها قد لزمته قصرا ، وان جمع فله أن يصلى الثانية تماما ولا كفارة عليه في الأولى .

* مسألة :

وسئل هاشم عن مسافر اذا خرج وقد حضر وقت الصلاة ، وهو في القرية ، ثم سار حتى أتى موضع القصر ؟

فقال أصحابنا : انه يقصر الصلاة مادام في وقت الصلاة ، وان هو سار بعد ما دخل موضع القصر حتى يذهب الوقت لزمه التمام والبدل ، لأنه خرج وقد حضر الوقت ومن غيره له الجمع ان أراد الجمع ، وجاء بذلك الأثر ، ولكنه يصلى الأولى التي دخل وقتها وهو في حد التمام تماما ، ويجمع اليها الثانية قصرا وليس عليه كفارة .

* مسألة :

وقال غير هاشم : اذا حضر وقت الصلاة في السفر قبل أن يدخل بلده ، ثم دخله وهو بعد في وقتها ؟

فان عليه التمام ويلزمه التمام ويفرد ، وان دخل بلده وقد فات وقتها وهو في حد القصر صلاحها قصرا ، وجمع اليها الثانية تماما ، والا كفارة عليه •

وعن أبي بكر الموصلي : أن للمسافر مثل ما عليه في الدخول والخروج ان خرج من بيته ، وقد دخل وقت الصلاة ثم مضى حتى يدخل موضع القصر فعليه القصر •

وقال من قال : القصر مادام في وقتها ، وان أراد أن يجمع الصلاتين قصرا جمعها قصرا ، وان دخل حد القصر في وقتها فلم يصلها حتى فات وقتها كان عليه التمام ، لأنه قد خرج وقد حضر وقتها في بلده أو بيته ، وله أن يجمع قد جاء بذلك الأثر يصلى الأولى تماما والآخرة قصرا •

أبو بكر : وان دخل بلده وقد دخل وقت الصلاة في موضع القصر ، فلم يصل ؟

فعليه التمام ، ورأى أبي بكر أحب الي •

قلت لأبي الحواري : ينبغي أن يكون ان دخل بلده وهو في وقتها صلاحها تماما ، وان فات وقتها في السفر صلاحها قصرا كما لزمته ، وان جمع قصر الأولى وصلى الثانية تماما ، واذا حضر وقت الصلاة وهو في بلده ، ثم خرج حتى تعدى عمران بلده أو تعدى بلده بشيء يسير ؟

فانه يصلها قصرا اذا كان في وقتها بعد ، وان تعدل عمران بلده

وفاتت الصلاة من بعد ما تعدى العمران ، وهو يريد أن يجمع فلم يجمع حتى فات وقت الأولى ؟

فانه يصلى الأولى التى فات وقتها بعد دخوله حد القصر تماما ،
والثانية قصرا •

وما حد العمران ؟

قال : حد العمران النخل والبيوت ، وان حضر وقت الأولى وهو في السفر فلم يصل حتى فات وقتها وهو في حد القصر ثم دخل بلده في وقت الآخرة وكان ينوى الجمع فانه يجمع ويقصر الأولى ويصلى الآخرة تماما •

* مسألة :

ومن خرج من بلده وقد حضر وقت الصلاة ، فيجوز له أن يؤخرها حتى يدخل حد القصر ثم يصلها ، والتي بعدها بالجمع ؟

قال : اذا كان ارادته في ذلك أن يجمع فنعم ما لم يخف فوتها ، وهو في موضع القمام ، والله أعلم •

* مسألة :

وعن مسافر حضرته الصلاة وهو خارج من عمران بلده ، فلم يصل حتى دخل عمران بلده ، وقد فاتت الصلاة فصلاها في عمران بلده جاهلا بما فعل ، ما يلزمه في ذلك ؟

قال : معى أنه اذا لم يصل الأولى حتى فات وقتها فدخل ببلده وقت الآخرة فقد اساء ويصلى الأولى اذا فات وقتها فى حد السفر قصرا ، ويصلى الآخرة فى وقتها تماما ، ويستغفر ربه من تلك ، وان صام عشرة أيام معروفًا أحب الى •

* مسألة : .

وعن رجل صلى فى سفره تماما اجتهادا منه أنه أفضل ما يلزمه فى ذلك ؟

قال : انه اذا كان بدين أو برأى يذهب اليه ويعتمد عليه ، وفات الوقت قبل أن يعلم برأى المسلمين فقيل : لا بدل عليه ، وان كان انما هو جاهل بما يلزمه ورأيه رأى من يرى القصر من المسلمين صلى تماما على أنه يظن أن ذلك جائز له باجتهاد نظره ، فاحسب أنه فى بعض القول : أن عليه البدل والكفارة •

وفى بعض القول : أن عليه البدل ولا كفارة عليه •

* مسألة : .

قلت له : فالرجل اذا خرج على أنه مسافر فوصل الى بعض الطريق فصلى الصلاتين فجمعهما ، ثم رجع الى بلده قبل أن يجاوز الفرسخين ، تكون صلاته هذه تامة أم يصلى صلاته ؟

قال : معى أنه قيل : ان صلاته تامة فى بعض القول ، اذا رجع من دون الفرسخين اذا كان يريد سفرا يتجاوز فيه الفرسخين •

(م ١٥ — الجامع المفيد ج ١) :

* مسألة :

وسئل عن عبد لرجلين أحدهما مسافر والآخر مقيم فما يصلى
هذا العبد ، صلاة المسافر أو صلاة المقيم ؟

قال : معى اذا كان العبد فى بلد المقيم والمسافر معه صلى صلاة
المقيم ، فاذا أخرج العبد مع المسافر برضا من السيد المقيم كان العبد
يصلى صلاة المسافر •

قلت له : فان كان يخدم كل واحد منهما شهرا كيف يصلى ؟

قال : معى أنه يصلى صلاة نفسه ، ويعجبني تماما •

* مسألة :

ومن غيره : وقيل : الجمع سنة ، وفى احياء سنن الاسلام أعظم
الثواب ، وقد جمع النبى ﷺ وقيل : يجوز جهل الجمع ، ولا يجوز
جهل القصر ، لأنه فريضة ، ومن سافر من حيث يتم سفرا يتعدى فيه
الفرسخين ، فاذا خرج لذلك من عمران بلده الذى يتم فيه لزمه القصر •

وقال غيره : حتى يتعدى الفرسخين ، ولو أراد مجاوزتهما ،
والفرسخ قيل اثنى عشر ألف ذراع •

وقال من قال : يكون القياس من المسجد الجامع •

وقال من قال : القياس من العمران •

ومن اشتبه عليه أعدي الفرسخين أم لا ؟

فمن أبي معاوية أنه يصلى تماما حتى يستيقن انه جاوز الفرسخين •

قلت له : يكون قياس الفرسخ اثني عشر ألف ذراع بالعمري
أم بذراع الناس ؟

قال : بعض بالعمري ، وأنا أقول : ذراع الناس اليوم ذراع عادل ،
فمن سار جمع ، ومن لبث كان القصر له أفضل ، ومن جمع وهو ماكث
فلا بأس ، وجمع المغرب والعشاء الآخرة مذ تغرب الشمس الى أن يخلو
ثلث الليل ، فمن تأخر الى أن يخلو نصف الليل فلا كفارة عليه حتى يدخل
النصف الثاني ، ثم يكون عليه كفارة تلك الصلاة ، وصلاة الأولى
والعصر مذ تزول الشمس الى آخر وقت العصر •

وللمسافر ان شاء أن يجمع اذا زالت الشمس ويسير ، وان شاء
آخر الوقت •

وكذلك في جمع المغرب والعشاء الآخرة قال محمد بن المسيب : اذا
كان نازلا وحضر وقت الأولى ، وأراد أن يسير ، فأحب الى أن يجمع
ثم يسير •

وان كان سائرا وحضر وقت الأولى أخرها الى وقت الآخرة ونزل ،
فيجمع ان شاء وبما فعل من ذلك فجائر ، وان توسط ذلك فكله جائز
ان شاء الله •

وأما المقيم في بلد الى وقت فذلك أيضا ان جمع في أول الوقت

أول آخره ، فلا نرى عليه بأسا ان شاء الله ، ونحب له أن يتوسط الوقت •

وقال من قال : ان جمع فصلى أول الصلاتين في آخر وقتها ،
والصلاة الثانية في أول وقتها ، فهذا أفضل لمن أمكن له •

ويوجد أنه لا يهمل النية في تأخير الأولى الى وقت الآخرة ، ويعقد
النية أنه يؤخر الأولى الى وقت الآخرة ، والله أعلم •

والمسافر ما دام لم ينو المقام فهو مسافر ، ويقصر الصلاة
ويجمع ، فاذا نوى المقام لزمه التمام ، فان عاد من بعد أن عزم على
الخروج فهو على تمامه يصلى تماما لحال نية المقام حتى يخرج •

ومن خرج من بلده يريد السفر ، فلما خرج من العمران صلى بالقصر
ثم أحدث نية الرجعة الى مكانه ؟

فانه يرجع يصلى تماما في ذلك المكان اذا لم يكن عدى الفرسخين ،
وان عاد أيضا عزم من هنالك على السفر فانه يتم على ما كان عليه حتى
يخرج من بلده مسافرا ثم يرجع يقصر الصلاة •

والصبي تبع لوالده في الصلاة حتى يبلغ ، فاذا بلغ لم يكن تبعا
له ، والعبد تبع لمولاه في الصلاة •

والمرأة تبع لزوجها في الصلاة الا أن يكون لها شرط سكنى في موضع
عند عقدة النكاح ، فهي تتم حيث شرطها ، وحيث خرجت مع زوجها
فهي تقصر ، وان أتم هو الا أن تدع شرطها أو تنوى المقام معه •

ويوجد عن أبي مروان : أن الرجل إذا تزوج المرأة وشرطوا لها عليه السكن في بلدها ، فإن عليه التمام ، وإن خرجت هي معه إلى بلده أتمت الصلاة ، فإذا رجعا إلى بلدها هي أتمها فيها الصلاة •

* مسألة :

وعمن خرج مسافرا ، فلما صار دون الفرسخين بدا له أن يرجع ، وقد فاتته الأولى ، لأن نيته أن يجمع ؟

قال : يصلي الأولى أربعة ثم ينتظر قليلا ويصلي العصر أربعاً ، وذلك إذا نوى الرجعة قبل أن يفوت الوقت ، وأما إذا نوى الرجعة من بعد أن فات الوقت فإنه يصلي الظهر ركعتين •

* مسألة :

وإذا تزوج الرجل المرأة في بلدها التي تتم فيها الصلاة ، وهو يقصر في هذا البلد ؟

فإنها تتم حتى تخرج من بلدها مجاوزة الفرسخين ، فإذا جاوزت الفرسخين ثم رجعت إلى بلدها قصرت فيها ما لم يكن شرط سكن •

وإذا كان هو يتم في بلدها هي وهي تقصر فيها ؟

فإذا دخل فيها أتمت الصلاة ، وقيل : تتم إذا أوفأها عاجلها وقيل : إذا رضيت به زوجها وملكها لزمها التمام •

وإذا طلقها طلاقاً يملك فيه رجعتها ؟

فاذا انقضت عدتها رجعت الى الجمع ، وان طلقها ثلاثا أو خالعتها
رجعت الى الجمع ، الا أن تنوى المقام .

قال المؤلف : أحب النظر في هذه المسألة وفيمن تزوج امرأة من
البداة وشرطت سكنها مع أهلها ، ولم يكن لأهلها وطن معروف ؟

قال : هذا شرط منتقض ، ومادامت مع أهلها فهي تتم ، فاذا
خرجت مع زوجها فهي تبع لزوجها ، وكذلك إذا رجعت اليهم .

وقال محمد بن المسيب : إذا كان زوجها باديا فالشرط ثابت ، وان
كان حضرا فالشرط منتقض .

يوجد عن أبي الحواري : أن شروط التزويج كلها مجهولة وهي ثابتة
كانوا بداءة أو حضرا ، والله أعلم وأحكم .

باب

في صلاة المريض والمقيد

وسئل عن مريض اشتدت عليه العلة والحركة للصلاة والظهر ،
أله أن يجمع الصلاتين ؟

قال : معى أنه اذا اشتدت عليه الحركة وازدادت عليه العلة ، كان
له أن يجمع الصلاتين •

* مسألة :

وسئل عن عبد هرب ورده مولاه أو رسوله ، أو رجل تبرع من تلقاء
نفسه كرامة لمولاه ، غير أن هذا العبد مقمط أو مغلول لئلا يفر أو يقتل
مولاه اذا كان مطلوقا ، ما ترى في صلاته مع هذا القمط والغل في
يده الى عنقه ، كيف يصلى ، وكيف يتمسح ، وكيف الصواب في هذا
العبد حتى يرجع مأمونا شره في الدنيا والآخرة ؟

قال : معى أنه يصلى هذا العبد كيف ما أمكنه ، ويتطهر كيف
ما أمكنه التطهر وان كان مخوفا ان حل عنه هذا الذي به لم يلزمه احلاله
عندى لمعنى الصلاة ، ولسيده ان يستوثق منه اذا خافه على نفسه
أن يقتله أو يهرب ، وكان ذلك مستيقنا منه خوفا لا يشك فيه ، فينظر
فيه فهو معى مثل سيده ، لعله يعنى وكان من رده وقمطه من رجل
متبرع أو رسوله •

* مسألة :

وسألته عن صلاة المسايفة كيف هي ؟

قال : معى أن بعضا يقول : خمس تكبيرات ، وبعضا يقول :
• ست تكبيرات .

قلت له : فمن أى وجه قالوا بخمس تكبيرات وست تكبيرات لصلاة
المريض والمساييف ؟

قال : معى أنه من جهة أنه لما عدم المصلى اقامة حدود
الصلاة ، وثبت معناها تكبيرا كان يجزيه عن كل حد تكبيرة ، فالذى
يقول : ان الصلاة فيها خمسة حدود يجعل الصلاة خمس تكبيرات ،
والذى يقول : ان الصلاة فيها ستة حدود يجعل التكبير ست تكبيرات •

قلت : فالحدود في الصلاة مثل هذه الحدود ؟

قال : معى أن تكبيرة الاحرام حد ، والركوع حد ، والسجود
حد ، فهذه خمسة حدود على قول من يقول بالخمسة •

وعلى قول من يقول بالسته يجعل السجود كل سجدة حدا •

قلت له : فالذى يصلى بالتكبير عليه تسليم ؟

قال : معى أنه قيل لا تسليم عليه •

وقال من قال : عليه التسليم •

* مسألة :

والمريض يصلي كما أمكنه ، ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ، فاذا لم يقدر أن يصلي قائما أو كان ذلك مما يشتد به علة صلى قاعدا .

فان كان يصل الى المصلي يصلي عليه فقد قيل : انه يسجد اذا صلى قاعدا ، والا فانه يوميء ويكون ايماءه للسجود أخفض من ايمائه للركوع .

وان لم يمكنه الصلاة قاعدا صلى وهو نائم ، ويوميء واذا صار الى حد الضعف أو علة يشتد عليه الوضوء منها ، فانه يجمع الصلاتين ويصلي نائما .

وان صار الى حد لا يقدر على الصلاة ولا يحفظها ولا يقدر على تمام يخاف أن ينقطع ببعض ما يقطعها فانه يكبر لكل صلاة خمس تكبيرات وله أن يجمع بالتكبير ويستقبل القبلة اذا صلى اذا أمكنه ذلك ، فان كان لا يمكنه الصلاة الا بواحد يتبعه تلکم بذلك واتبعه ، ويكبر للوتر خمس تكبيرات ، وان لم يحفظ التكبير فليس عليه أن يكبر له .

قال أبو علي الحسن بن أحمد : وذلك اذا لم يعقل التكبير ، وقيل : المريض يجر الصلاة الآخرة الى الأولى في الجمع ، وان انتظر بالأولى حتى يجرها الى الآخرة ، فان وجد خفا وقد صلى الأولى فلا بأس .

ومن صلى نائما أو قاعدا ثم وجد قوة على القيام ؟

فانه يستأنف الصلاة ، وكذلك ان صلى أحد الصلاتين وهو نائم أو بالتكبير ، ثم وجد خفا فقد تمت الصلاة التي صلاها على ما صلى ، ويصلى الثانية على ما أمكن له ويؤخرها الى وقتها ان كان في حد الأولى •

ويستحب لمن لا يقدر أن يتكلم بالتكبير أن يكبر له مكبر من امرأة أو رجل ، وهو يتبع بلسانه ان يقدر أو يتبع بقلبه ، فان لم يفهم أيضا فلا يكبر له ، والجمع أيضا جائز للمستحاضة والرجل الذي يسيل منه الدم ، من جرح أو راعف أو غيره ، فلا ينقطع عنه فيجوز له الجمع في اليوم المطير جائز ، غير أن صلاة المقيم أربع ، وقد جاء الأثر بذلك ، وقد بلغنا عن النبي ﷺ ، وقد جمع من جمع الصلاتين في المسجد عند المطر ، فمن ثم ارتفع الغيث أو أفاق المريض فقد تمت صلاته •

وغن هاشم : في المريض يكون في الحمل فيثقل عليه أن ينزل ؟

فان حمل على نفسه النزول قدر في مشقة يومية في الحمل ، فان دين الله يسئير •

قلت له : فانه على فراش يشق عليه أن يستقبل القبلة ؟

قال : فان لم يقدر فحيث كان وجهه فثم وجهه الله •

قيل له : مبطون لا يتستمنك ؟

قال : يتيمم ويكبر خمسينا •

ويوجد عن هاشم في مبطن لا يستمسك قال : يتيمم ويصلى الا أن يكون لا يستمسك حتى يتم الصلاة ، فانه يكبر خمسا •

وقال غيره : يتيمم ويصلى ، ولو كان مسترسلا ، ولو قطع عليه ذلك ، لأن ذلك عذر ويصلى قاعدا ويحفر خبة ينصب فيها ، ولا يصلى في مسجد ولا مصلى ، وهو بمنزلة المستحاضة والمسترسل به البول ، والجروح المسترسلة وقد قيل هذا ، وهذا القول أحب الينا ، والله أعلم •

وان كان القول له حجة لزوال الطهارة ، فكأنه يقول : أن يؤدي الصلاة بالطهارة التي يمكنه فيها الصلاة ، ولزوال بعض الفرض لحوقه بزوال فرض الطهارة ، وذلك مسترسل له ، فخرج منه ولا ينقطع •

وروى أبو عبد الله الهروي : أن المسلمين كان منهم جماعة في بيت مقدمه ليس بنظيف كانوا يصلون فيه ، فكثر الناس فطرح على الموضع الذي ليس بنظيف ثوبا فصلوا ، فأعجب أبا الوليد ذلك •

وقد قيل : ان كان على فراش غير طاهر واشتد به التحرك عنه صلى كما هو عليه ، واذا اشتدت الحركة على المريض للوضوء ولا يقدر أن يحفظ وضوءه من صلاة الى صلاة جاز له الجمع ، واذا لم يقدر أن يتحول عن فراشه صلى على فراشه ، كان الفراش طاهرا أو غير طاهر •

واذا قلدر أن يتحول عن فراشه فقد قيل : أنه لا يصلى عليه حتى يكون طاهرا •

* مسألة :

وعن المريض متى يصلى قاعدا ؟

قال .: اذا صلى قائما يستعجل في صلاته ، ولم يأت فيها على ما ينبغي ، فهو يصلى قاعدا متمهلا أحب الي .

وعن محمد بن محبوب رحمه الله : أن المريض اذا لم يقدر أن يتوضأ بنفسه كان له أن يتيم .

وقال عزان بن الصقر رحمه الله : انه ليس له أن يتيم حتى لا يوجد من يوضئه بالماء .

وقال هاشم : لا يزال المريض يومئ ما عقل صلاته ولو بعينه ، فاذا لم يقطعها كبر .

قال غيره .: وقد عرفت أن المريض اذا لم يعقل الايماء ولم يمكنه التكبير من اعتقال لسانه أو غير ذلك ، فإنه يقدر الصلاة في نفسه ان أمكنه ذلك ، والله أعلم لم فينظر في ذلك .

* مسألة :

والذي عرفنا أن المصلى بالتكبير ليس عليه توجيه ، وأما تكبيرة الاحرام فقد عرفنا في ذلك اختلافا :

فقال من قال : تكبير الصلاة خمسا ، وتكبيرة الاحرام فذلك ست تكبيرات .

وقال من قال : ليس عليه احرام ، وانما يكبر خمسا هكذا عرفنا ،
وكل ذلك من قول فقهاء المسلمين على حسب ما وجدنا ، ووجدنا أكثر
القول •

وكذلك حفظنا أنه يكبر خمسا وبه نعمل ان شاء الله •

قلت : هل يجوز أن يكبر للمريض وينقله التكبير جنب أو حائض ؟

قال : هكذا عندي •

قيل له : والمريض اذا كان يقدر على الصلاة بالقراءة والتكبير
بالإيماء ، الا أنه يشق عليه ، هل يجوز له التكبير ؟

قال : معي أن بعضا يقول يجزيه التكبير اذا شق عليه ، لأن دين
الله يسير •

وقيل : لا يجوز الا أن لا يقدر ويخرج عندي المشقة التي يخرج
فيها العذر ، فمعي فيها أن يؤله ذلك ألما لا يحتمله ويشغله ،
ولو احتمله عن معنى ما هو فيه ، أو يخاف منه المضرة وأن لو احتمل ذلك •

وقلت : فهذا في جميع أحوال المريض الذي يثقل في ذلك من حال
الوضوء بالماء الى التيمم أو حال الصلاة وقتها الى الجمع أو غير ذلك
من جميع أحواله ؟

قال : معي أنه كذلك •

قلت له : فالمريض اذا كان لا يقدر على الصلاة قاعدا ولا مستندا

بنفسه الا أن يسند هل عليه أن يسند إذا لم يقدر بنفسه كان له أن
يصلى نائما ؟

قال : معى أنه يختلف فى ذلك :

بعض لا يرى عليه فى ذلك الا قوته والعمل بنفسه •

وبعض يرى عليه الاستعانة ممن أعانه على شىء من اللوازم من
المخصوص بها من قبل هذا •

قلت له : فاذا لم يقدر أن يصلى قاعدا الا أن يستند ، هل عليه
أن يستند ويصلى قاعدا إذا وجد المسند أو قدر أن يستند
بنفسه ؟

قال : معى أن عليه ذلك ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا •

قيل : فاذا لم يقدر على الماء الا أن يطلب ذلك ؟

قال : معى أن عليه أن يطلب الماء وهو عليه فريضة ، أعنى
الطلب ، ولا أعلم فيها اختلافا ، لأنه فريضة ، وكذلك عليه أن يطلب
التراب للتيمم مثل الماء •

* مسألة :

وأما صلاة الحرب عند مواقفة العدو فركعتان لكل طائفة منهم
ركعة واحدة ، وإذا أقيمت الصلاة قام الامام وقامت معه طائفة ، ووجهت
طائفة منهم ووجههم نحو العدو ، ووجهوا أو أحرموا جميعا •

فاذا رفع الامام رأسه من السجدين انصرفت الطائفة التي صلت الى مقام الطائفة التي لم تصل ، وجاءت الطائفة التي لم تصل فصلت مع الامام الركعة الثانية ، وليس على أولئك الذين في نحو وجه العدو تحيات ولا تشهد ، ولكنهم يسلمون اذا فرغ الامام وسلم فيكون للامام ركعتان ، ولكل طائفة ركعة ، ولو أمكن لكل طائفة ركعتان خلف الامام لم يجز ذلك لهم الا لكل طائفة منهم ركعة •

والصلاة في الحرب المواقفة ركعتان لكل صلاة المغرب وغيرها ، ولا يصلون الوتر جماعة ، ولكن يوتر كل واحد وحده ، وصلاة الحرب في الحضر والسفر سواء ، واذا لم يستطع الراكب النزول مخافة العدو صلى على دابته واقفا أو سائرا حيث كان وجهه اذا خاف الطلب ، ولم يكن باغيا •

واذا كان هو الطالب صلى صلاته ، وان كان منهزماً مطلوباً صلى صلاة المسايقة خمس تكبيرات ، لكل صلاة ، لأن صلاة القتال والضراب خمس تكبيرات ، حيث كان وجهه ولم نسمع أنه يجمع الصلاتين بالتكبير عند الضراب ، وانما التكبير للخائف على دمه المطلوب اذا لم يكن باغيا ، فاذا كان باغياً من البغاة فقد قيل ان عليه الصلاة تامة ، وكذلك عندنا الفريق يصلى بالتكبير ، والله أعلم •

باب

في صلاة الوتر وصلاة القيام

واعن رجل صلى وتر العتمة ثلاث ركعات ، فلما قرأ التحيات الأولى شك فلم يدر أنه كم صلى ركعة أو ركعتين ، فسلم وقام ، فوجه وأحرم ، وصلى ركعة واحدة وسلم ، هل يجزيه ذلك ؟

قال : معى أنه يجزيه ذلك ، ويكون واحدة •

قلت له : فان شك في التحيات المؤخرة فلم يعرف كم صلى ثلاثا أو ركعتين ، فسلم ثم وجه وأحرم وصلى ركعة واحدة أيجزيه ذلك ؟

قال : معى أنه يكون اذا أوتر بركعة واحدة أجزاءه ان شاء الله •

قلت له : فان اعتقد النية أن يوتر بثلاث ركعات فعارضه الشك على ما وصفت لك ، أله أن يهمل نيته الأولى ويعتقد النية ، ويصلى ركعة واحدة ؟

قال : معى أنه اذا خرج على حال لا يكون الا على وتره الذى قد دخل فيه بشك الالتباس ، رجع على حال البدل ، والابتداء الوتر على ما يسعه في الواحدة والثلاث •

قلت : فهل يجزيه بعد فراغه من الفريضة أن يقوم للوتر بتكبيرة الاحرام من غير توجيه ؟

قال : معى أنه يـختلف فى ذلك •

* مسألة :

وسألته عن يصلى قيام شهر رمضان ، هل يجزئيه أن يصلى كل صلاة بتوجيه واحد ؟

قال : معى أنه قيل يجزئيه ذلك اعتقده لجميع ما يصلى فى ذلك الوقت ما لم يدبر بالقبلة أو يتكلم بكلام ليس من الصلاة ، ولا ما يشبه ذلك من الدعاء •

قلت له : فان لم يعتقد ذلك لجميع ما يصلى هل يجزئيه ذلك ؟

قال : أرجو أنه ما كان فى موقفه ما لم يدبر بالقبلة ، وتخرج من حد الصلاة بالكلام •

قلت له : فهل يجوز أن يصلى قيام شهر رمضان بتوجيه الفريضة ؟

قال : معى أنه قد قيل يجزئيه ذلك إذا كان بعد فى مقامه ما لم يدبر بالقبلة ، ويخرج من حد الصلاة بكلام أو بعمل •

قلت له : فهل يجزئيه أن يصلى الوتر بتوجيه الفريضة ؟

قال : معى أنه قد قيل : يجزئيه ذلك •

وقال من قال : لا يجزئيه ذلك ، وكذلك قيل : فى قيام شهر رمضان باختلاف :

منهم من قال : يجزيه أن يصلى بتوجيه الفريضة •

ومنهم من قال : لا يجزيه ذلك •

قلت له : فيمن يصلى قيام شهر رمضان ، ثم يقوم بوجه لكل ترويقة ، هل على من يصلى خلفه أن يوجه أم لا ؟

قال : معنى أيهم لا يكونون تبعاً له في هذا فان شاعوا وجهوا ، وإن شاعوا صلوا بالترجيه الأول ما لم يدبر أحدهم بالقبلة أو يخرج من معنى الصلاة •

وهن جواب موسى بن علي رحمه الله : وعن الذي يصلى بقوم في شهر رمضان ، فلما قضى الفريضة قام يصلى بلا توجيه ؟

فانه يجتري بالتوجيه الأول ان شاء الله •

* مسألة :

وعن الذي يصلى القيام في شهر رمضان ما يلزمه بوجه لكل شفح أم لا ؟

فقد قيل في ذلك باختلاف ، والذي كان يأخذ به أبو عبد الله أنه كان يوجه اذا ابتداء النافلة ، ثم كل ما صلى ركعتين وسلم قام ، فاذا استوى قائماً كبير محرماً واجتزأ بالتوجيه الأول واستعاذ ، كان اماماً أو غير امام •

* مسألة :

وعن الذي يصلى القيام في شهر رمضان كم يقرأ في كل ركعة ؟

فأرى أنه اذا قرأ عشر آيات من سورة طويلة الآيات فهو وسط ،
وأقل ما يقرأ خمس آيات •

وقال أبو عبد الله : بلغنى أن والدى كان يقرأ بالناس في شهر
رمضان بثلاثين آية •

وقال من قال للربيع : يا أبا عمرو ان أبا سفيان يطيل القراءة في
كل ركعة ثلاثين آية •

فقال الربيع : كان ضمام يقرأ في كل ركعة خمسين آية •

* مسألة :

وقال أبو عبد الله في صلاة القيام : يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
اذا تمت السورة ، فأما كل ما قام من سجوده وقرأ فاتحة الكتاب ترك
قراءة بسم الله الرحمن الرحيم •

وقال زياد بن الوضاح : أما موسى ابن علي كان يقرأ في كل ركعة
من القيام بسم الله الرحمن الرحيم •

* مسألة :

وعن امام سها في صلاة القيام ، فصلى ركعة ثم قعد وسلم ؟

فقال : يقوم الذين خلفه فيزيدون ركعة ثم يسلمون اذا لم ينتبه لذلك

• فيقوم بهم •

* مسألة :

والقيام في شهر رمضان بعد العشاء الآخرة من المسئلة وليس بشيء معروف الا ما فتح الله ، ويصلون جماعة ، وان كان الامام لا يحفظ القرآن فقرأ في مصحف فلا بأس ، وان حفظ شيئاً من القرآن فردده فلا بأس وكل ذلك جائز •

* مسألة :

ومن حفظ القرآن ، وليس بامام فصلاته وحده قيل أفضل له من صلاته مع الامام وذلك في القيام •

قال غيره : وقد يوجد في الأثر أن صلاته مع الامام أفضل من صلاته وحده ، لفضل الجماعة ولا يستحب له أن يترك صلاة الجماعة في القيام ، ولكن يصلى معهم ما فتح الله من المفروضة ، ثم ان أحب أن يخرج يصلى وحده فحسن ، وأن أتم معهم صلاة قيامهم ثم صلى وحده ولم يتول بالجماعة كان أفضل ، وذلك اذا لم يكن اماماً ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن صلى بقوم صلاة العتمة جماعة في شهر رمضان ثم صلى بهم الوتر جماعة على أثر العتمة ، ثم أنصرف وقام القوم من بعده يصلون القيام ؟

فذلك جائز في شهر رمضان ، ولا يجوز في غيره •

* مسألة :

ومن صلى ليلة العيد أو ليلة الجمعة أو ليالي العشر أو غير ذلك ؟
فجائز وقيل : ان أبا حذيفة صلى بالناس ليلة الفطر في المعسكر •

* مسألة :

وبلغنا عن هاشم أن قوما من المسلمين من أهل خراسان كانوا
يقومون شهر رجب •

وقيل : ان مخلد بن الوليد قال : صليت بالوارث الامام في مسجد
ليلة التروية أو قال : ليلة عرفة •

وسئل سليمان بن عثمان عن ذلك قال : نعم وكل ليلة جمعة •

* مسألة :

وقيل : من أم الناس في رمضان فليأخذهم باليسر ، فان كان ثقيلاً
القراءة فليختم بهم ختمة ، وان كانت قراءته بين القراءتين فختمة
ونصف ، وان كان سريع القراءة فمرتين •

وعن سعيد بن المسيب قال : اذا كان مع الرجل ما يقرأ به ليلة
فلا يقرأ في المصحف ويكرر ما معه •

* مسألة :

وعن محمد بن محبوب رحمه الله : وعن القيام في شهر رمضان
كيف العمل فيه ، ولكم عدد ذلك من ركعة عندهم ؟

فما عندنا في ذلك حد محدود الا أنهم يصلون ما فتح الله لهم مع
أئمتهم في مساجدهم ، فمن أكثر من الصلاة كان له فضل ذلك ، ومن
أقل منهم لم يكن عليه بأس ويصلون الوتر جماعة في شهر رمضان •

وقلتهم : ما يستحب لمن استظهر القرآن أن يصلى مع جماعة من
الناس أم وحده ، وما أفضل له ؟

فكل ذلك جائز ان شاء الله ، والصلاة عندنا في الجماعة أفضل
له من القيام وحده ، وقد قيل : من استظهر القرآن فليصل به ،
وقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال : « اجعلوا لبيوتكم حفا من صلاتكم
تبتغون به البركة » •

وقيل أيضا : عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : ان
الصلاة للرجل في بيته نور ، فأى ذلك فعل جاز له ، والصلاة في الجماعة
أحب اليها ، وحيث كان أنشط له في الصلاة فليصل من جماعة أو
في بيته •

* مسألة :

ومن سبقه الامام ببعض الركوع في قيام شهر رمضان ، فدخل
مع الامام حتى بلغ الامام أى ذلك أفضل للداخل مع الامام أيصلى
مع الامام الوتر ثم يبدل ما سبقه الامام به بعد ذلك ، أم يعتزل حتى

يُصَلِّي ما سبقه به الامام ثم يصلي الوتر بعد ذلك ، أم كيف يقول
المسلمين في ذلك ؟

فإلذى عندنا إذا سلم الامام قام الداخل معه أتم ما سبقه به من
صلاته في مقامه ذلك ، ولا يعتزل ثم يسلم ويدخل مع الامام في صلاة
الوتر ، فان كان أتما دخل معه في صلاة الوتر قد سبقه منه بشيء
أتم ما سبقه به إذا أتم الامام .

ومن كان في سفر في شهر رمضان وهو صائم ، فربما كان ليلة برد
شديد أو حر شديد ، أو كان مع الجالين أيجوز له أن يصلي للقيام
بغيره أو ببعض ممن كان يركع المسلمون من أجل سفره ؟

فليصل القيام كما أمكن له وما فتح الله من ذلك على الأرض أو
على دابته ، فانه يجوز ذلك ، وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يصلي
راكبا على دابته وهو سائر ، وذلك في النافذة ليس الفرائض .

وقد جاء في الأثر عن الفقهاء من المسلمين : أن الرجل إذا كان
خائفا وهو راكب على دابته ، ولم يمكن له النزول ليصلي لحال خوفه ،
جاز له أن يصلي المفروضة وهو راكب على دابته ، فإذا أراد ليحرم
وهو مستقبل القبلة ، ثم ليصلي حيث كان وجهه ووجه دابته في مسيرها ،
ولو أدبر بالقبلة فصلاته تامة ان شا الله .

وقيل أيضا : في الرجل المسافر تكون تحته الدابة الصعبة التي
لا يمكنه النزول عنها فيحضره وقت الصلاة ، فلا يمكنه النزول عنها
لحال صعوبتها ، وما يخاف منها ، فإذا خاف فوت الصلاة جاز له

أن يصلى وهو راكب عليها على نحو ما وصفت في المسألة الأولى ،
وانما تكون صلاته بالأيماء •

ولو لم يصل المسافر القيام في شهر رمضان لم ير عليه بأسا
لن شاء الله ، وقد رخص له في ترك الفريضة من الصيام ، فالقيام
أخرى أن يكون يجوز له تركه ، لأنه غير فريضة ، وانما سن القيام
عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وما جاء عنه فهو امتبع مأخوذ به •

وقد يستحب له اذا ترك القيام والصيام في شهر رمضان ،
ثم رجع الى الحضر أن يبدل ما فاته من القيام في شهر رمضان يصلى
في الليل ما فتح الله له ، وليس ذلك بواجب •

* مسألة :

ومن صلى وحده القيام فأحب الينا أن يجهر بصلاته ، وان
لم يجهر فلا بأس ، ولا يصلح للامام في القيام أن يصلى قائما
والناس جلوس •

* مسألة :

ولا بأس أن يصلى الناس القيام مع الامام اذا سمعوا صوته ،
ولو كان بينهم وبينه دار حائط ما لم يكن بينه وبينهم طريق •

* مسألة :

وسألت أبا سعيد رحمه الله : كم يؤمر أن يقرأ في كل ركعة من صلاة
القيام في شهر رمضان ؟

قال : كانوا يقرعون عشر آيات من آيات النساء والبقرة وأشباهها ،
وهو أقل ما عندهم ذلك فيما معي ، والله أعلم •

قلت له : فالأمور به في القيام في شهر رمضان أن يكون في كل
ترويحة توجيه واستعاذة ؟

قال : هكذا عندي أنه كان على ذلك الأصل ، وإنما سميت ترويحة
لأنهم يستريحون فيها ويتجمعون للصلاة ، ويدعون أن أرادوا ، أو
يشرب من احتاج إلى الشرب ، ويتروح ويستريح ويريح أصحابه ، ثم
يوجه ويصلي ترويحة على هذا كانت الصلاة فيما قيل في القيام •

قلت له : وهل أفضل للإمام والجماعة من توجيه واحد واستعاذة ؟

قال : هكذا عندي لأحياء السنة ، ولا نحب أن يوجه في الترويحة
الأمرة واحدة •

قلت له : فالسنة في القيام بعد العشاء الآخرة أو آخر الليل ؟

قال : أما في الأصل الذي سن فيه القيام في أيام عمر بن الخطاب
رحمه الله ، أحسب أنهم قالوا : إنما كان في أول الليل •

وأما أصحابنا من أهل عمان فسننهم على ما تجرى أكثر عادتهم
القيام في أول الليل وآخره •

قلت له : فهل كان النبي ﷺ وأصحابه يصلون القيام في جماعة في رمضان ؟

قال : معى أنه قد قيل : كانوا يصلون جماعة ، وأما السنة الظاهرة مأمور بها مكتوب بها الى الأعمار ، فهي أيام عمر فيما قيل : انه سن ذلك على الناس فيما أحسب قالوا لحفظ القرآن •

قلت له : وكان النبي ﷺ وأصحابه يصلون القيام بعد العشاء الآخرة مما سنها عمر أم كانوا يصلون في أى وقت كان من الليل في أوله وآخره قبل العشاء الآخرة ، وبعدها أو آخر الليل ؟

فلا أجد في ذلك نصا الا أنهم قد قالوا : كان النبي ﷺ وأصحابه في شهر رمضان أحسب معنى القيام في مجاز الكلام ويدل على ذلك ما يروى عنه ﷺ فيما يروى عن الله تبارك وتعالى في الذكر : وفضل يوم الفطر ، وشهر رمضان ، وفضل أمة محمد ﷺ وفيما يعظون في يوم الفطر ، وأنه قال عن الله تبارك وتعالى انه يقول للملائكة : « ملائكتى ما جزاء الأجير عند فراغه من عمله فكان من ذلك كلاما الى أن قال هؤلاء عبيدى فرضت عليهم الصيام فصاموا وسننت لهم القيام فقاموا » وهذا يروى عن النبي ﷺ ، فلولا أنها كانت سنة لم يكن ذلك عن النبي ﷺ •

قلت : هل يجوز أن يصلى القيام جماعة في رمضان بعد المغرب قبل العشاء الآخرة ؟

قال : فلا أعلم ذلك من أفعال المسلمين ، ولا أحب مخالفتهم الا أن يعوقهم سبب خوف عن أمر الصلاة بعد الصلاة ، فقدموا ذلك للفضل لئلا يفوتهم في موضع ، فأرجو أن يسعهم ذلك .

قلت له : فان كان ذلك بغير أمر عاقهم الا أنه كان أنشط لهم ؟
قال : ان لم يكونوا يقدرون على ذلك لم أحب لهم ترك ذلك ، وان كان لا يمنعهم من ذلك مانع فلا أحب أن يقوم ذلك مقام القيام الا من عذر ، والله أعلم .

في غير هذا المقام

في غير هذا المقام

في غير هذا المقام

في غير هذا المقام

في غير هذا المقام

باب

في صلاة الجمعة ومعانيها

وسئل أبو سعيد رحمه الله : إذا مات الامام وحضرت صلاة الجمعة ولم يجدوا سبيلا الى اقامة امام ثان كيف يصلون الجمعة تماما أو قصرا ؟

قال : معى يختلف فيه :

قال من قال : يصلون أربع ركعات اذا كانوا في غير مصر ممصر ،
وإذا كانوا في مصر ممصر صلوا على حال قصرا •

وقال من قال : يصلون قصرا في موضع الامام اذا كانت يدهم
العلييا •

* مسألة :

قال أبو سعيد : يخرج في قول أصحابنا أنه لا الجمعة الا في مصر
جامع وتحو ذلك ، جاء عن النبي ﷺ أنه قال : « لا الجمعة الا في مصر
جامع وامام » وأحسب أن في بعض الحديث أنه لا الجمعة حتى يجتمع
لها ثلاثة : مصر جامع ، وامام ، ومنبر •

ومعنى الرواية : يصح أن المصر بعينه ، والامام بعينه ، والمنبر
هو الخطبة ، ولا تتم الجمعة الا بهذه الثلاث •

وفى بعض معانى قولهم : أنه إذا كان امام عدل ، وأقام فى بلد كان معه الجمعة ، وكان موضع مصر به ، لأن المصر تقام فيه الحدود من حيث أقيمت الحدود ، كان مصرا .

وفى معانى قولهم : أنه لا مصر الا أمصار العرب ، وأن الأرض كلها غير أمصار العرب ، لا يقع عليها اسم مصر فى معنى الجمعة .

وقد ثبت فى معانى قولهم أن الأمصار المصرة من أمصار العرب التى قيل : أنه مصرها عمر بن الخطاب سبعة أمصار : مكة ، والمدينة ، ومسجد الجند من اليمن ، والشام ، والكوفة ، والبصرة ، والبحرين ، وعمان فى قولهم إنهما مصر واحد ، وفى بعض إنهما مصران فإذا اجتمعا فى معنى قولهم : ان الجمعة منهما بصحار .

وكذلك الجمعة فى عمان انما هى بصحار على معنى ثبوتها بالمصر ، وعلى قول من يقول : ان الجمعة بالامام العدل حيث ما كان مقيما عادلا يحكم بالعدل ، فله وعليه الجمعة فى موضع مقامه ، وقد قيل : بثبوتها فى الأمصار ، وتلزم مع الامام العدل ومع غيره .

من أئمة الجور اذا قام بها على وجهها ، واذا كان لا سلطان بالمصر يملكه لم يكن فيه جمعة ، وقيل : ان فيه الجمعة على كل حال .

ومن قام بها من الرعية فيه لثبوتها فى المصر ، قامت به ولزمت ، وقيل : لا يقوم الا بالامام عدل فى مصر ممصر .

وهذا موضع الاجماع عندى فى معانى قولهم : انها تلزم مع الامام

العدل في مصر الممصر ، وما سوى ذلك فمختلف فيه في معاني قولهم ،
والله أعلم •

* مسألة :

وسألته عن الجمعة واجبة يبهل وفي غيرها من القرى ؟

فأما الجمعة الواجبة المفروضة فانما هي بعمان مع الامام بصحار ،
وأما سائر القرى فهي أربع ركعات ، وهي سنة للمسلمين ، ولا أحب
التقصير فيها الا من عذر •

قال غيره : نعم كذلك ، وقد قيل : لا تعطل المساجد ، ولكن تصلى
الأئمة في مساجدهم ، والامام المسجد مع من اجتمع اليه •

* مسألة :

ومن جامع أبي محمد رحمه الله : لا تجوز الجمعة الا في مصر أو في
موضع اقامة الامام •

فأما مصر فلأجل أن عمر مصر الأماصار للجمعة ، فصار على ذلك
الاتفاق ، ولم يخالف عليه أحد في فعله •

واختلفوا في غير هذه الأماصار ، فالاتفاق حجة والاختلاف
لا حجة فيه •

وأما الاقامة فالحجة به أن النبي ﷺ لم يرو عنه أنه صلى الجمعة
في شيء من أسفاره ، وكان مروره على قرى كثيرة •

الدليل على ذلك أن أهل الأمصار متى تركوا الجمعة عوتقوا ،
وسقطت ولايتهم ، وليس كذلك شأن أهل القرى ، ولا يقيمها الا ذو سلطان
أو بأمره ، لأن فرض الظهر لا يسقط الا بعد سقوط شروط الجمعة ،
وفي شروطها الامام المطلق ، أو امام بأمره ، ألا ترى ما روى عن
النبي ﷺ انه قال : « لقد هممت أن أمر رجلا يصلى بالناس ثم
أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم » •

ومن جامع ابن جعفر : وصلاة الجمعة حق على الأئمة ، وحيث
تقام الحدود •

* مسألة :

ومن الكتاب : واذا كان بعمان امام عدل أخذ الامامة عن مشورة
العلماء وأعلام الدعوة ، ولم يحدث حدثا يزيل عنه الامامة ، فالجمعة
معه لازمة ، والمعتل لها معتل الفريضة •

وقيل : اذا كانت في أيدي الجبابرة فلا بأس على من تركها •

قال محمد بن المسبح : الا بصحار فان الجمعة لازمة مع السلطان
جائرا أو عادلا ، أو غير سلطان رجل من البلد ، وفيه أثر •

وقيل : كان أبو غبيدة لا يرى في شيء من أرض الأعاجم جمعة •

وكان ضمام يقول : كل أرض من أرض أهل الذمة والعرب أقيمت
فيها الحدود جمع فيها •

وقال أبو عبد الله رحمه الله : سمعنا أن الأمصار التي مصرها

عمر بن الخطاب رضى الله عنه : مكة ، والمدينة ، والبصرة ، والكوفة ،
والشام ، واليمن ، والبحرين ، وعمان مصر ، فالجمعة ثابتة بصحار
ما كان أمر المسلمين قائما ، ولو مات الامام ، وأما بالجوف فالجمعة
مع الامام ، فان مات أو سفر صلى الناس بعد أربع ركعات •

* مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : معنى أنه يخرج في معنى قول أصحابنا
أن صلاة الجمعة لا تكون الا في المسجد الجامع من البلد الذى يجب
فيه الجمعة •

ومعنى أنه لا يجوز أن يكون في غير المسجد الجامع باختيار الا أن
عرض عارض منع ذلك عذر عن الجمعة ، لأنه انما جاءت السنة
بثبوت الجمعة في المساجد ، الا أنه كان معنا يطول في معنى واختار الامام
صلاة الجمعة في مسجد دون الجامع لما عرض له ، أو في داره لمعنى
العذر •

أعجبني قول من يقول باجازه ذلك على هذا المعنى ، لئلا تعطل
الجمعة ، ومعنى أنه يخرج في معنى قول أصحابنا اجازة الصلاة بصلاة
الامام اذا كان متصلا بالمسجد ، ولو لم يكن في المسجد مشتبها من
زحام المسجد وغيرها ، الا أنه يخرج عندى من قولهم انه اذا حال بينه
وبين اتصال الصفوف بالامام حائط في المسجد يستتره عنهم أنه لا تجوز
الصلاة بصلاته هنالك •

وكذلك ان حالت بينه وبينهم طريق ، ولو كان ينظرهم الا أن تتصل

الصفوف في الطريق ، أو يكون فيها من يصلى ، فعندى أنه يخرج في معانى قولهم أنه يصلى خلف الطريق إذا اتصلت الصفوف بالطريق •

وأما على ظهر بيت فعندى أنهم يختلفون في معانى ذلك ، ففى قولهم : ان الامام لا يعلى ولا يعلو ، وأحسب أنه فى معنى علوه وعلوهم معنى السترة ثلاثة أشبار فصاعدا •

وقال من قال : لا يعلو ويعلى بحسب هذا المعنى •

وقال من قال : يعلى ولا يعلو ، وأحسب فى بعض قولهم اذا علا من خلفه وحده لم يجز ، وان كان معه غيره ممن يصلى بصلاته جازت صلاتهم كلهم اذا كان الذين من خلفه ينظرون الامام أو ينظرون من خلفه •

* مسألة :

وقيل : ان الجمعة تكون فى دمشق من الشام ، ومن اليمن فى صنعاء ، ومن عمان والبحرين ، ففى صحار •

وقيل : ان كان فى البحرين امام عدل كانت الجمعة أيضا فيها •

وقيل له : أين تكون الجمعة بهجر أو بالحيلة أو بالحسا ؟

قال : حيث كان الامام •

* مسألة :-

والجمعة تلزم البالغين من الأحرار الذكران الحاضرين ، غير مسافرين ، من كان منهم دون الفرسخين الى الجمعة ، ومن كان فوق الفرسخين فلا جمعة عليه .

قلت له : فمن عجز منهم ؟

قال : من عجز فهو معذور . اذا عجز من عجز ، وأما ان عجز في التعاجز فلا عذر له في التعاجز .

قلت له : فما التعاجز وما العجز ؟

قال : التعاجز اذا كان قادرا على ذلك فتركه تشاغلا بغيره ، والعجز أن يكون معارضا له عاهة أو سبب شغله عن ذلك أو يعوقه .

قلت : فان لم يكن عنده ثوب عليه أن يستعير ثوبا ويمضى الى الصلاة أم لا ؟

قال : معى أن عليه ذلك اذا قدر على ذلك .

* مسألة :-

ومن جامع أبي محمد : وليس على النساء والعبيد والمسافرين جمعة ، فمن حضرها منهم وصلاتها أجزته عن فرضه باجماع الأمة .

وروى عن النبي ﷺ أنه قال : « صلاة المرأة في مخدعها أفضل

من صلاتها في صحن دارها وصلاتها في دارها أفضل من صلاتها في مسجد جماعة « فلذلك لم تجب عليها الجمعة ، ولأن الجمعة اذا لم تجب الا على أهل الأمصار فليس العبد من أهلها ، لأن المصر لمواليهم ، والآية في الأحرار ، ألا ترى الى قوله تعالى : (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) وليس للعبد من البيع الا ما أذن لهم فيه مواليتهم ، والآية فيمن له ذلك : والله أعلم وأحكم .

* مسألة :

قال أبو سعيد : معنى أنه يخرج في قول أصحابنا أن المبكر الى الجمعة أفضل ، ويروى ذلك عن النبي ﷺ أن المبكر اليها كالمهدي بدنة ، وأحسب المظهر كالمهدي شاة أو نحو هذا ، والمدرک لها كالمهدي بيضة ونحو هذا فثبت ذلك اذا ثبت أن السابق لها أفضل ، وهكذا يخرج في معنى الأصول والفضائل .

* مسألة :

ومن فرائض الجمعة الوقت والخطبة والنداء ، وسنة الجمعة أربع خصال : الغسل ، ومس الطيب ، والبكور ، والانصات للخطبة .

* مسألة :

قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فاذا زالت الشمس من يوم الجمعة صعد الامام المنبر ، ويؤذن المؤذن بين يديه ، وخطب وهو الذكر

الذي أمر الله تعالى بالسعى إليه ، والله أعلم ، لأنه ليس لنا بعد الأذان يوم الجمعة ذكر يجب السعى إليه ، ووجوب السعى إليه دليل على وجوبه وتأكيده .

وكذلك ما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا قال الرجل لصاحبه : أنصت والامام يخطب فقد لغا » .

قال أبو سعيد : يخرج في معاني الاتفاق من أصحابنا يخرج عندي أن صلاة الجمعة إنما هي صلاة الظهر ، ولعله يخرج قبل الزوال معاني الترخيص في الأذنين قبل الزوال ، والأذان الثالث لا يكون إلا بعد الزوال ، والأعلم في معاني هذا بينهم اختلافاً .

ومن جامع الشيخ أبي محمد رحمه الله : وروى أن علياً خطب قبل الزوال ، والذي يذهب إليه أنه لا تجوز الخطبة إلا بعد الزوال لإجماع العمل على ذلك ، وروى عن علي من تقديم الخطبة قبل وجوب الصلاة لم يرد الخبر مجيء الأخبار التي ينقطع بها العذر ، وإن صح وفعل غيره من الصحابة أولى أن يتبع ، لأن الحجة تؤيده ، ولا تجوز الخطبة إلا من قائم ، وقد روى أن علياً خطب قائماً ولم يجلس .

* مسألة :

ومن غيره : وقيل : إن الجمعة تنعقد باثنين فما فوقهما ، لما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه رأى رجلين يصليان فقال : « هذان جماعة » ففي هذا الخبر دليل أن كل جماعة تنعقد باثنين ، ويدل على أن الاثنين جمع جماعة .

وقال الأكثر من أصحابنا : انها لا تنعقد باثنين حتى يكونوا أكثر من ذلك ، وأقل ما قالوا ثلاثة ومأمونان ، وقيل : تنعقد بأربعة ، وقيل : تجب اذا كانت دعوة المسلمين ظاهرة ، وكانوا أربعين رجلا في مصر أو قرية ، وان كانوا أقل فلا تنعقد جمعة •

وقيل : ان العبد يجب عليه الجمعة اذا أذن له مولاه ، وقيل : اذا أعطاه سيده ضربيته ولم تشغله الجمعة عن ضربيته ، فالجمعة تجب عليه ، والله أعلم •

* مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وصلاة الجمعة ركعتان يجهر الامام فيهما بقراءة فاتحة الكتاب ، وما قرأ من القرآن ومن غيره •

ومن السنة في الجمعة : الخطبة متصلة بالأذان والاقامة ، متصلة بالخطبة ، والصلاة متصلة بالاقامة ، لا فرق بينهما ، وقيل : اذا لم تكن خطبة صلى أربعاً ، ولا بد من الخطبة يوم الجمعة حيث تلزم الجمعة •

وأقل ذلك أن يحمد الله ويصلي على النبي ﷺ ، ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ، وما كان دون هذا فليس عندي بخطبة •

وقيل : ان ذهب الناس عن الامام قبل أن يحرم وبقي وحده صلى أربع ركعات ، وان ذهبوا عنه بعد أن أحرم ودخل في الصلاة صلى ركعتين صلاة الجمعة ، وكذلك ان كان صلى معه واحد الى ما أكثر •

وقال من قال : ان لم يكن معه الا نساء أو عبيد أو صبيان أو مسافرون صلى أربع ركعات ، لأن هؤلاء لا جمعة عليهم ، وأحب النظر في ذلك .

* مسألة :

ولا تجوز الخطبة يوم الجمعة الا قائما ، ولا أعلم فيها غير ذلك .
قلت له : يجوز أن يخطب بهم ولم يصل معهم؟

قال : أما الجماعة فجائز لو لم يحضر الصلاة عندهم اذا عرض له معنى من نقض وضوء أو غير ذلك ، وأما العيدين فلا يعجبني الا لمن حضر الصلاة ، لأنه تمام الصلاة ، ولا يكون تمام الصلاة الا بأول .

قلت : فان فعلوا ذلك وانصرفوا ترى عليهم اعادة؟

قال : معى أنها لا تتم صلاتهم للعيدين ، وأحب الاعادة .

قلت له : وكذلك الخطيب يوم الجمعة اذا انصرف بغير عذر عرض له وصلى بهم غيره أتراهم عليهم الاعادة؟

قال : فلا يبين لى ذلك ، وتفسد صلاته وحده اذا خرج بغير عذر الا أن يتدىء الصلاة مع الامام ، فيصلى ما أدرك ويبدل ما فات من صلاة الجمعة .

* مسألة :

قال أبو سعيد : اختلف أصحابنا فيمن تكلم والامام يخطب للجمعة :

فقال بعضهم : تفسد صلاته ويأمرونه بالخروج من المسجد ، ثم

يدخل من باب آخر ليكون حكمه حكم الداخلين في ذلك الوقت ، وقد فاته أجر السابقين اليها •

وقال بعضهم : اذا تكلم بذكر الله ، وما يقرب اليه من الدعاء والتسبيح لم تفسد جمعته ، ولم يكن لاغيا ، وحجة الأول عندنا أقوى ، والله أعلم •

ووجدت : حفظ أبو مروان عن أبي علي أنه كان يجيز أن ينقض صلاة من تكلم والامام يخطب يوم الجمعة •

وقيل : من تكلم بشيء من أمر الصلاة عند الاقامة فقال لانسان يتقدم أو يتأخر ، أو أمر بتقديم الصف ونحو ذلك ؟ فلا بأس ويكره أن يتكلم بذلك قبل وقت الصلاة •

وقال من قال ان اللغو من الكلام هو الذي ينقض الصلاة اذا لم يخرج المتكلم من المسجد ، ثم يرجع فيدخل ؛ وهذا الرأي أوسع ولا أرى على من أخذ به بأسا •

باب

في صلاة العيدين وما جاء فيها

ومن جامع أبي محمد قال الله عز وجل : (قد أفلح من تزكى • وذكر اسم ربه فصلى) قيل : انها نزلت في صدقة الفطر وصلاة العيد ، والله أعلم •

والرواية متواترة أن النبي ﷺ صلى العيد وحرص عليها وأمر بها حتى أمر بخروج النساء إليها ، ولولا الاجماع أنها ليست بفرض لكان هذا التأكيد يوجب فرضها •

الإبري أن رواية أم عطية حين قالت : أمرنا رسول الله ﷺ أن تخرج في العيدين العواتق وذوات الخنجر ، وأمر الحيض أن يعتزلن مصلى المسلمين ، وصلاة المرأة في بيتها في غير العيد أفضل من الجماعة •

* مسألة :

أجمع فيها المسلمون أن صلاة العيدين سنة في الأمصار والقرى والجماعة ، ولا ينبغي أن تترك ، ولو اجتمع قوم من أهل الأمصار على تركها لكانوا قد تركوا أمرا واجبا يأثمون فيه ، ولو تركه واحد أو جماعة بعد أن يقوم به غيرهم رجونا أن لا يكونوا مأثومين ، وهو من الواجب الذي يكفى فيه البعض عن البعض •

ومن ترك صلاة العيدين ديانة منه ، فلاحظ له في ولاية المسلمين ، وأقل ما يصنع به يكف عن ولايته ، وإن تركها لمعنى مبكر تستحي أو رجل يحفظ منزله ، أو يبعد عليه موضع الجبان ، أو يستحي لتقصير لباسه لا يدين بتركها ، فالذى نستحسنه أن لا يترك صلاة العيدين ما قدر فإن لم يفعل فقد روى عن محمد بن محبوب أنه لم يقدر يقدم على ترك ولايته .

*** مسألة :**

ومن لم يذهب الى صلاة العيد ، فإن صلى ركعتين أو أربعاً فحسن إن شاء الله ، وإن لم يفعل فلا بأس عليه ، ومن سها في صلاة العيد فعليه سجدتا الوهم .

*** مسألة :**

ومن حج فلا يصلى صلاة العيد ، وأما من لم يحج من أهل مكة فإنهم يصلون صلاة العيد يوم الأضحى في المسجد .

*** مسألة :**

وقيل : لا بأس بالصلاة قبل صلاة العيد ولا بعدها .

وقال من قال : يصلى قبلها ولا يصلى بعدها .

وفى جامع أبي الحسن : روى قوم أن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها .

وقال من قال : يصلى بعدها .

وقال من قال : يصلى بعد صلاة الفطر ولا يصلى بعد صلاة
النحر ، حتى يقضى نسكه .

وقال من قال : لم أرهم كرهوا الا الى الزوال ، فاذا زالت الشمس
فليصل ما شاء .

* مسألة :

أبو الحسن قلت : فصلاة العيدين تصلى في كل بلدة من عمان
كبرت أو صغرت ، أم هي كالجمعة ؟

قال : الذي عليه عمل الناس والمأمور به من الفقهاء أنها تصلى في
كل بلد الا بمنى يوم النحر .

قلت : فان صلوا في بلد في موضعين أيجوز لهم ذلك أم لا ؟

قال : نعم ذلك لهم جائز والجائز غير المأمور به .

* مسألة :

من معنى قول أبي سعيد : في صلاة العيد ، وصلاة الجمعة ،
إذا اجتمعتا كانت صلاة العيد على حالها على من يجب الحضور اليها
لمعنى ثبوت السنة وصلاة الجمعة ثابتة على من تجب عليه الفريضة ،
ولا ينحط معنى واحد منهما بالآخر الا أن يكون يجب ثم عذر عن
حضور احدهما أو عنهما جميعا ، فالمعذور من عذره الله .

وإذا لم يتفق حضور العيد الا بترك الجمعة كانت الجمعة عندي
أولى لأنها فريضة ، وصلاة العيد سنة ، ويستحب التكبير ليلة الفطر ،
لقول الله تبارك وتعالى : (ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم)
ويغدون الى المصلى جاهرين بالتكبير للرواية عن النبي ﷺ أنه لم يقطع
التكبير حتى يبلغ المصلى .

ومن كتاب الضياع : ومن كبر في مضيه الى المصلى فحسن ،
ومن تركه فلا بأس عليه .

• من تركه فلا بأس عليه .

* مسألة :

والمستحب أن تكون صلاة العيدين في الجبان عند المكتة ، والأمان
من العوائق ، وأذى الأمطار والرياح ، وأيهما أفضل من أن تكون في
المسجد ، وبذلك أمر الفقهاء لثبوت السنة .

فان كان ثم عائق أو عذر توجه من الوجوه ، فبعد الجبان يستحب
أن يكون في المسجد الجامع من المساجد المعمورة ، وان لم يكن ذلك فمسجد
معمور ، أحب اليها من غير المساجد المعمورة ، فان صلوا في بيت أو
غيره حيث تجوز الصلاة كان جائزا وانبيت أحب اليها من البراز في
القرية في غير بيت ولا مسجد ولا مصلى .

• من تركه فلا بأس عليه .

* مسألة :

ويستحب أن يصلى صلاة العيد في الربع الأول من النهار بعد
الشمس ، وتعجيلها أفضل ما لم يوجب الرأي الانتظار وآخر انقضاء

وقت صلاة العيد الى الزوال في شتاء أو صيف ، فاذا زالت الشمس فقد انقضى وقتها •

وقد قيل : اذا صبح الهلال بعد زوال الشمس آخروا الصلاة الى الغد •

وقال من قال : متى صبح الهلال برزوا ولو بالعشى ، والقول الأول أحب الينا •

وقال من قال : يبرزون ما لم تغب الشمس ، وقيل يبرزون ما لم يكونوا صلوا العصر •

* مسألة :

ويستحب الأكل قبل الغدو الى المصلى في عيد الفطر ، ويستحب الأكل بعد الرجوع من الصلاة في عيد النحر ، وكذلك يستحب تأخير الصلاة والانتظار بها في صلاة عيد الفطر ، لأن الناس مشتغلون باخراج الفطرة ويستحب تعجيلها في عيد النحر •

* مسألة :

اتفق الناس على أن صلاة العيدين ركعتان ، واختلفوا في التكبير فيهما :

فقال بعضهم : يكبر بثلاث عشرة تكبيرة ، فاذا أحرم كبر خمسا ، ثم قرأ الفاتحة وما تيسر من القرآن ، ثم ركع وسجد ، ثم قرأ الفاتحة

وما تيسر من القرآن ، ثم كبر خمسا ثم ركع ، فاذا قال : ربنا لك الحمد
كبر ثلاثا ، ثم خرسا حـدا بتكبيرة •

وقال بعضهم : ان كبر قبل القراءة سبعا ثم في الركعة الثانية بعد
القراءة كبر ستا أجزاء ذلك •

وقال محمد بن المسيب : ان شاء كبر بعد الاحرام ستا ، ثم كبر
بعد القراءة في الركعة الثانية سبعا •

وقال غيره : ان كبر بعد الاحرام ثمانيا ، ثم كبر بعد القراءة
في الركعة الثانية خمسا جاز ذلك •

والوجه الثاني احدى عشرة تكبيرة كبر بعد الاحرام في الركعة
الأولى ستا فاذا فرغ من القراءة في الركعة الثانية كبر خمسا ، ولا أعلم
تقيل في هذا الوجه غير هذا •

والوجه الثالث تسعا فاذا أراد أن يكبر تسعا فاذا كبر تكبيرة الاحرام
كبر أربعا ، ثم بعد القراءة من الركعة الثانية كبر خمسا ، وان شاء
كبر بعد الاحرام ستا ، وكبر بعد القراءة والركعة الثانية ثلاثا •

ولعل هذا القول عليه الاجتماع أكثر في هذا الوجه ، وان أراد
أن يكبر سبعا كبر بعد تكبيرة الاحرام أربعا ، وكبر بعد القراءة من الركعة
الثانية ثلاثا •

وقيل عن أبي مالك في تكبير صلاة العيدين بوجه خامس ، وهو

سبع عشرة تكبيرة ، سبع بعد تكبيرة الاحرام في الركعة الأولى ، وسبع بعد القراءة في الركعة الثانية ، وثلاث بعد قول ربنا لك الحمد في الركعة الثانية ، فذلك سبع عشرة تكبيرة ، ولك قول المسلمين صواب ، والله أعلم •

* مسألة :

وقيل : اذا اجتمع يوم العيد اثنان أو ثلاثة مع الامام صلوا جماعة •

وقال من قال : حتى يكونوا خمسة •

وقال آخرون : حتى يكونوا سبعة •

وقال آخرون : حتى يكونوا عشرة ، واذا صلوا جماعة فلا بد أن يتكلم بهم رجل منهم بما فتح الله من الكلام ، وان لم يحضر الامام الا نساء أو عبيد فأحب أن يصلى بهم صلاة العيد ويخطب •

* مسألة :

وقيل : فيمن زاد تكبيرة أو نقص تكبيرة في موضع من التكبير ان صلاته تفسد بالزيادة على التعمد والجهل والنسيان •

وقيل : لا تفسد بالزيادة وتفسد بالنقصان في الجهل والتعمد والنسيان •

وقيل : لا تفسد صلاته بزيادة تكبيرة ولا بنقصانها ، ويعجبني أن تفسد صلاته على التعمد لخلاف السنة اذا لم يوافق أحد أقوال المسلمين ، وأما على الجهل فأحب أن لا تفسد صلاته حتى تنقص ثلاث تكبيرات أو يزيدا في موضع واحد من مواضع التكبير ، فاذا زاد ثلاثا أو نقصها فأحب أن يعيد على كل حال ، وذلك أنه زاد حدا من حدود الصلاة في أحد وجوه الصلابة وهو وجه ثلاث عشرة بعد الركوع ، فافهم ذلك ترشد ان شاء الله .

باب

في سجود القرآن وسجدة السهو وصلاة النفل

وسئل أبو سعيد رضى الله عنه : في الرجل اذا سجد سجدة السهو ، وكذلك السجدة من القرآن ، هل عليه التسليم ؟

قال : معنى أنه يسلم بعد سجدة السهو ، أما سجود القرآن فليس عليه تسليم .

قلت له : فما ينبغي أن يقول بعد سجوده قبل التسليم ؟

قال : معنى أنه قيل يستحب له أن يقول : سبحانك اللهم وبحمدك ، سبحانك اللهم لا اله الا أنت ، سبحانك اللهم لك سجدت طوعا لا كرها ، ايمانا بك ، ووفاء بعهدك ، وتصديقا بكتابك ، واتباعا لسنة نبيك محمد ﷺ فاغفر واقبل سجودى ثم يسئلم .

* مسألة :

وعن الرجل القارئ اذا قرأ السجدة وهو يمشى ، هل عليه أن يسجد حيث كان وجهه ؟

قال : معنى أنه قال من قال : انه يسجد .

وتقال من قال : يومئذ ، ومعنى أنه يلزم الجمال اذا وضع حمله أن يسجد .

قلت له : فان كان أمام الجدار هل يجزيه أن يضع جبهته على الجدار وهو قائم ؟

قال : معى أنه يجزيه أن يسجد على عرض الجدار ، فأما السجود على الجدار أمامه تلقاء وجهه وهو قائم فلا يجزيه . عندى •

قلت له : فالسجود للسجدة فريضة أم سنة ؟

قال : معى أنها سنة •

* مسألة :

قلت له : فهل تجوز النافلة بعد طلوع الفجر قبل الركعتين ، وقبل صلاة العصر بعد الأذان ، وقبل صلاة المغرب بعد الأذان ؟

قال : معى أما الصلاة قبل صلاة العصر وقد حضر وقتها فأحسب أن فى بعض لقول كراهية ذلك من غير حجة ، وفى بعض القول يؤمر بذلك ويوجب من السنن فى النفل ، وفى بعض القول : أنه لا يؤمر بذلك ولا يكره ، وترك ذلك أحب إليه •

وفى بعض القول أن ذلك يفعل العباد ويتركه العلماء ، وفعله العباد وتركه العلماء •

وأما بعد صلاة الفجر قبل صلاة الفجر فأحسب أنه يستحب أن لا يصلى الا ركعتى الفجر ، وأن ذكر الله فى ذلك الوقت أحب اليهم من الصلاة ، وأحسب أنه فى بعض القول أنه فاتة التجهد فى الليل استحب

له ، ولم يكره له ذلك ، وان كان قد أدرك شيئاً من الصلاة آخر الليل أمره بذكر الله ويترك الصلاة الا ركعتي الفجر •

وأما قبل الصلاة صلاة المغرب بعد غروب الشمس ، فأحسب أن بعضاً أجاز ذلك ، وبعضاً كرهه ولا أعلم أن أحداً أمر بذلك •

وأما ما كان من بدل الفرائض فيجوز في سائر الأوقات الا في الأوقات التي لا تجوز فيها الصلاة ، ومعنى أن ذلك الوقت وقت طلوع الشمس حتى يستوى طلوعها ، ووقت غروبها حتى يستوى غروبها ، وإذا صارت في كبد السماء في أيام الحر إذا لم يكن لها فيء •

* مسألة :

وعن الرجل اذا أصغى الى استماع السجدة ، ثم فرغ من صلاته
أيسجد سجدة الوهم ؟

قال : معنى اذا كان عليه معنى الوهم سجد للوهم قبل سجود السجدة ،
وإذا سجوده للوهم احتياطاً منه كان عندي قبل سجوده للسجدة ، وإذا
كان سجوده لغير معنى يتعلق عليه سجد للسجدة ثم سجد للوهم بعدها •

* مسألة :

وفيمن لزمه الوهم في صلاه هل تجزيه سجدة واحدة اذا تعلق
عليه الوهم ؟

فلا تجزيه الا سجدة ، لأنه يوجد في الأثر عن النبي ﷺ أنه

ضلى الظهر أو العصر خمس ركعات ، فمن بعد أن سلم قيل له يا رسول الله أزيد في الصلاة ؟

قال : لا وما ذلك فقالوا : أنك صليت خمسا ، فقيل : انه سجد سجدتين وقال : « إنما أنا بشر فمن عناه مثل هذا في صلاته فليفعل هكذا » .

قلت له : فالكلام بين الصلاتين والسجدتين ، هل يوجب عليه أن يؤخرهما الى صلاة مثلها ؟

قال : معى أن فيما قيل أیه ما لم يتكلم بكلام من أمور الدنيا ، أو يدبر بالقبلة فله أن يسجدهما .

وإذا كان منه ما يقطعها عليه من كلامه بشيء من أمر الدنيا أو الأدبار بالقبلة ، فله أن يؤخرهما الى صلاة مثلها يسجدهما بعدهما إذا كانت فريضة أو نافلة .

* مسألة :

قلت له : فان لزمه الوهم في صلاته فكان عليه الوهم في صلاة قبلها فريضة أو نافلة مثلها ، أيسجد لوهم صلاته هذه الحاضرة ثم للصلاة الفائتة أم الأولى لهذه الحاضرة ؟

قال : معى أنه يسجد سجدتى الوهم للصلاة الحاضرة التى فى وقتها ، ثم سجد سجدتى الوهم للصلاة الفائتة .

قلت له : فان بدأ بالفائتة قبل الحاضرة أيقطع عليه ذلك ويؤخره
إلى صلاة أخرى ؟

قال : معى أن ذلك لا يفسد عليه ، وإن سجد على أثرهما أجزاه ذلك
إن شاء الله •

* مسألة :

وسألت أبا سعيد رضى الله عنه عن سجدتى السهو بعد الصلاة
أهما سنة أو نافلة ، ومن سجدهما فى صلاته من غير سهو لحقه ،
هل ينتفع بهما ؟

قال أنهما سنة فى موضع لزومهما ، وفى موضع ما يكون انهما
لازمتان يكون ذلك لازما بالاتفاق ، وفى موضع ما يكون مختلفا فيه
يكون لازما بالاختلاف كسائر اللوازم والطاعات من أمر الدين •

وقد سند عن النبى ﷺ فعلا وأمرا ، ولا نعظم أن أحدا من
أصحابنا ، ولا من قومنا ، يختلفون فيهما ولا فى وجوبهما ما يكونان لازمتين
واجبتين •

وقد قيل عن النبى ﷺ : انهما يسميان المرغمتان للشيطان ،
المصلحتان للصلاة ، وأحسب ذلك سبب من أمر الشيطان أنهما إذا
سجدهما الانسان على ما يؤمر به من العبادة والطاعة لله ساء ذلك
الشيطان •

وقيل : انه يعفر على رأسه التراب ويقول : ياويلاه هـذا لم يؤمر
بالسجود لزوما وأجبا كما أمر هو بالسجود الذى أمر به ، وعصى فيه

فعمى هو فيما أمر به ، ولم يعص هذا فيما لم يؤمر به فتدخل عليه
مساءة شديدة فيما قيل وهذا سبب ما قيل انهما مرغمتان للشيطان •

فكذلك كل شيء هو من الطاعة هو مرغم للشيطان ، لأنه انما يأمر
بالسوء والفحشاء وأن يعصى الله ولا يطاع •

* مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : يجوز عندي أن يصلى الناقله قياما
وتعودا ونوما ، ولو كان يقدر ، وكذلك لو كان يستند الى حائط في صلاة
الناقله ، وأقرب الى القوة الى الطاعة •

وكذلك عندي أنه قيل في الفريضة : اذا كان لا يقدر الا بذلك •

* مسألة :

وقيل : أفضل صلاة التطوع في الليل من نصف الليل الى
آخره ، وفي النهار ما بين صلاة الأولى والعصر ، ويقال : ان صلاة
الأوابين اذا رمضت الفصال •

وقال أبو محمد عبد الله بن محمد بن بركة : الذي سمعنا أن صلاة
التطوع في النصف الأول من الليل أفضل ، لقول الله تعالى : (ان ناشئة
الليل هي أشد وطئاً) وصلاة النهار كلها سواء بعد صلاة الضحى •

وأما قوله : ان صلاة الأوابين اذا رمضت الفصال ، فالذي
عندنا أن صلاة الأوابين هي التي تدب الله اليها لقول الله جل
ثناؤه : (يسبحن بالعشى والاشراق) ، والله أعلم •

* مسألة :

ويقال : احياء الليل أن يصلى ركعتين ، وفى الأثر : أن من صلى كل ليلة ركعتين لحقه معنى الآية : (واذين يبيتون لربهم سجدا وقياماً) •

* مسألة :

قال أبو سعيد رحمه الله : معى أن الصالحين يجزئون الليل ثلاثة أجزاء :

فالجزء الأول يكونون فى أداء الفرائض من الصلوات ، ولذكر الله وما يحتاجون اليه •

والثلث الوسيط ينامون فيه •

والثلث الآخر يقومون فيه للذكر والعبادة فيما أحسب أنه قيل ، والله أعلم •

* مسألة :

وسئل بشير : هل فى صلاة الليل وقت على الناس ؟

قال : لا نعرف وقتا فقال : منازل للسائل يكفيك ما حفظنا أن من صلى بأربعين آية كان من القائمين ، ومن صلى بمائة آية لم يكن من الغافلين ، وإذا صلى بمائتى آية انه كان من المجتهدين ، والله أعلم •

* مسألة :

وقيل : يجزى في التطوع توجيه واحد في أول ما يقوم ، ثم من بعد ذلك ما دام في مقامه ولم يتكلم بغير ذكر الله والدعاء ، ولم يدبر بالقبلة ، فلما استوى قائماً أحرم ونشأ في صلاته .

قال غيره : ان قام بالتكبير ونشأ بها قائماً وأراد وصول الصلاة ما لم يجب عليه التوجيه والاحرام جاز له ذلك ، والاحرام لا يكون الا قائماً .

وأما الاستعاذة فان كان قد استعاذ أول مرة فاني أحب أن يستعيز لكل ركعتين ، وان تشهد واذكر الله وصلى على النبي ﷺ ، ودعا بعد أن يقضى التحيات ، فاني أرى أنه لا بد من الاستعاذة .

قال أبو المؤثر : ولو ذكر الله ودعا بعد التحيات واجتزأ بالاستعاذة الأولى فلا بأس .

* مسألة :

وسألته عن الرجل اذا صلى الفريضة وأراد أن ينتقل ، هل يجزيه أن يكبر بغير توجيه ؟

قال : نعم ما لم يتكلم أو يدبر بالقبلة .

قلت : فان انتحى عن مقامه ذلك ؟

قال : قال سعيد بن محمد ، عن هاشم بن غيلان : أنه قال : لا بأس اذا انتحى عن مقامه ذلك نحو ذراع أو ذراعين ما لم يخط .

* مسألة :

وهن صلى نافلة بثوب نجس ، ولم يعلم ثم علم بعد ذلك
فلا بدل عليه ، ومن حج نافلة ثم فسد حجه فعليه البدل باتفاق .

* مسألة :

وعن النبي ﷺ عن ربه عز وجل : « ابن آدم صل أول النهار
أكفيك آخره » وفي نسخة صل أول النهار أربع ركعات أكفيك آخره .

* مسألة :

ولا يجوز لأحد أن يتطوع بركعة سوى الوتر ، ولا أربعاً
ولا ثلاثاً ، بل ركعتين ركعتين لقول النبي ﷺ : « صلاة الليل والنهار
مثنى مثنى » وقد أجاز بعض أربعاً .

* مسألة :

وأجمعوا أن الركعتين قبل الفجر وبعد الظهر ، وقبل العصر وبعد
المغرب ، وقيام شهر رمضان تطوعاً كله من شاء فعل ومن شاء تركه .

وقال الشافعي : أفضل التطوع مثنى مثنى ، ولا يجوز أكثر منه .

قال أبو حنيفة : الأفضل أربعاً أربعاً ، ولا يجوز أن يزداد في النهار
على أربع ، وبالليل على ثمانى ركعات ، والله أعلم وبه التوفيق .

باب

في صلاة الجنائز ومعاينها

قال أبو سعيد رضى الله عنه : ان صلاة الجمعة أفضل من الجنائز اذا كان في الجنائز من يقوم بها .

وقال رضى الله عنه : ان السقط التام الخلق اذا خرج حيا أو ميتا انه يختلف في الصلاة عليه .

قلت له : فان لم يعرف خرج حيا أو ميتا وأمكن ذلك ما أولى به ؟

قال : معى أنه اذا أدرك ميتا فهو على ما أدرك حتى يصح غير ذلك .

* مسألة :

وسئل عن رجل حضرته صلاة الفريضة ، وصلاة الجنائز ، بأيهما يبدأ ؟

قال : يبدأ بصلاة الفريضة ، الا أن يضاف على الميت الضرر ، وكان في الوقت سعة صلى على الجنائز .

قلت له : فان حضرته صلاة العيد وصلاة الجنائز بأيهما يبدأ ؟

قال : معى يبدأ بصلاة العيد الا أن يخاف على الميت الضرر ، وكان في الوقت سعة صلى على الجنائز فانه قيل يبدأ بالصلاة عليه لدفنه قبل الضرر .

قلت له : فما تقول في القعود على القبر عند احداث الميت يجوز فيه من أراد ذلك لاسماك الثوب والحشو عليه ، وانما يستحب لأولياء الميت دون غيرهم ؟

قال : معى أنه جائز ويؤمر به ، وان كان يريد بذلك الفضل كان ذلك ذلك .

* مسألة :

وسئل عن الامام اذا مات يقدم امام قبل أن يقبر أم حتى يقبر ؟

قال : معى أنه قيل اذا أمكن ذلك ووجد الى ذلك سبيلا أنه لا يصلى على الإمام الميت الا امام معقود له .

قلت له : فان لم يجدوا الى ذلك سبيلا من يصلى على هذا الامام الميت ؟

قال : معى أنه قد قيل : يصلى عليه قاضى المصر .

قلت : فان لم يكن قاضى المصر حاضرا أو لم يكن قاضيا فى الوقت من يصلى عليه ؟

قال : مع أنه قد قيل : يصلى عليه المعدى ، والمعدى قيل أنه هو الذى يلى الأحكام يحضر الامام فى بلده .

وقيل له : فان لم يكن المعدى حاضرا ؟

قال : معى أنه يصلى عليه أفضل أعلام المصير فى الدين ان كان
حاضرا من العلماء •

* مسألة :

وسئل عن رجل يخرج فى أثر الجنازة ، فوصل الى المقبرة وقد
دفن الميت ، هل له أن يصلى على الميت ولقد دفن فى قبره ؟

قال : معى أن له ذلك ، والصلاة جائزة له اذا كان الميت من أهل
الولاية ويقوم على القبر ، وتكون نيته الصلاة على الميت ، ولو كان
قد صلى له •

قلت له : فتجوز الصلاة على الجنازة فى وسط المقبرة ؟

قال : معى أنهم ان وجدوا غير المقبرة كان أحب الى ، فان وصلوا
الى الجنازة فيها فعندى أنه لا بأس بذلك •

قلت له : فالميت اذا كان من أهل الولاية ، ولم يمكن الرجل أن يخرج
على الجنازة ، هل له أن يصلى عليه وهو فى بيته ؟

قال : معى أن له أن يصلى حينما أراد فى بيته أو فى المسجد ، ويكون
نيته فى الصلاة على ذلك الميت بعينه •

قلت : فهل يجوز أن يصلى على الميت ، وتسد قبر جماعة بعد
جماعة فى ذلك اليوم الذى قبر فيه ؟

قال : معى أنه جائز قبل أن يقبر ، وبعد أن يقبر •

قلت له : فيجوز لهذه الجماعة التي قد صلى على هذا مرة أن يصلوا عليه مرة ثانية في ذلك اليوم أو بعده ؟

قال : معى أن لهم ذلك ما لم يخافوا في ذلك أن يتأسى بهم ويثبت ذلك ، ويكون ذلك سنة لازمة اذا كانوا ممن يتأسى بهم •

* مسألة :

ومن سنن الاسلام الصلاة على الميت من بعد غسله وتكفينه ، وعن هاشم قال : ثلاث يكفرن اذا اجتمع على تركهن ، وان قام بهن البعض سقطن عن الباقيين صلاة الجماعة ، والصلاة على الجنائز ، والجهاد ، وقيل : كانوا يكبرون على الجنائز ستا وخمسا وأربعا ، فلما ولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه جمع أصحابه فقال : ان اجتمعتم اجتمع من بعدكم ، وان اختلفتم اختلفوا ، فاجتمع رأيهم على أربع تكبيرات •

ويستحب المشى خلف الجنائز ولا يتقدم الجنائز الا من تقدم لحملها ، وقيل : ان بعض الفقهاء رأى راكبا خلف جنازة فقال : أتركبهن وملائكة الله يمشون •

قال أبو المؤثر : سمعنا أن الماشى مع الجنازة يتقدم ويتأخر ، وأحب الينا أن يكون خلفها ، وأما الراكب فلا يتقدم ويكره الكلام خلف الجنازة حتى يصل على الميت •

وقال بعضهم : حتى يدخل القبر •

وقال بعضهم : حتى يدفن الا لما يحتاج اليه من أمر الميت •

ومن انصرف اذا صلى فذلك له والا فحتى يدفن الميت ، وقيل :
ان اراد ان ينصرف استأذن ولي الميت •

ويستحب ان يقال خلف الجنازة : لا اله الا الله الحي الذي لا يموت ،
وكل ذكر الله حسن ، وأولى بالصلاة على الجنازة الأب ، ثم الزوج ،
ثم الابن ، ثم الأخ ، ثم العم ، ثم الأقرب فالأقرب ، وان أوصى موص
ان يصلى عليه فلان فقيل : ان وليه أولى من الوصى ، وقيل :
ان الوصى أولى •

ومن سبقته الجنازة صلى ما أدرك ولا بدل عليه ، ومن خاف فوت
الجنازة يتيمم ويصلى ، ولو كان في القرية وفي ذلك اختلاف ، وان مر
شيء مما يقطع صلاة الفريضة على الجنازة لم يقطعها ، وان صلى
الامام على الجنازة فكبر أربع تكبيرات متواليات بلا قراءة ثم انصرف
فليعيدوا الصلاة ما لم يدفن الميت •

وكذلك ما يكون من نحو هذا ، وقيل يستحب ان يقوم الامام
على جنازة الرجل مما يلي الصدر ، وعلى جنازة المرأة مما يلي
الرأس ، أو ما قرب من الرأس ، وان كبر الامام ثلاثا وأبتقل كبر
من خلفه الرابعة •

وان اتفقت الجنازة قدم نحو القبلة أقرؤهم وأفضلهم ، وكذلك
في القبر يقدّم الرجال ، ثم الصبيان الذكران ، ثم العبيد الذكران ،
ثم الصبيان العبيد الذكران ، ثم النساء الأحرار ، ثم الصبيان من
الاناث الأحرار ، ثم الاماء الاناث ، ثم الصبيان من الاماء ، وقيل :

يكون الأفضل مما يلي الامام ثم الذي يليه الى القبلة كذلك على
الترتيب الأول .

* مسألة :

ومن قام الى الصلاة على الميت وجه توجيه الصلاة ، ويقول :
سبحان الله ، والحمد لله ، ولا اله الا الله ، وتعالى الله ، ثم يكبر ،
ثم يستعيز ، ثم يقرأ فاتحة الكتاب ، ثم يكبر الثانية ، ثم يقرأ فاتحة
الكتاب ، ثم يكبر الثالثة ، ثم يحمد الله ويصلى على النبي ﷺ ،
ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات .

وإن كان للميت ولاية دعا له بما فتح الله من الدعاء ، وبعضهم
يقول : أحب أن يكون لذلك الدعاء حد معروف ، فيتخذ سنة
الاما فتح الله .

وفي بعض الآثار يقول : اللهم ان فلانا عبدك ابن عبدك ابن أمتك
توفيقته وأبقيتنا بعده .

اللهم اغفر له ذنبه ، وألحقه نبيه محمدا ﷺ ، وأفسح له في قبره ،
وعظم قدره ، وارفع درجته ، ولا تحرمنا أجره ولا تضلنا بعده .

اللهم أبدل له دارا خيرا من داره ، وقرارا خيرا من قراره ، وأهلا
خيرا من أهله ، وأصعد روحه في أرواح الصالحين ، واجمع بيننا
وبينيه في دار تبقى فيه الصحبة ، ويذهب عن أهلها النصب والمغوب ،
أو ما فتح الله من هذا الدعاء ، ثم يدعوا لنفسه بما أراد ، ثم يكبر

الرابعة ، ثم يسلم على من خلفه تسليمة خفيفة يصفح بها وجهه
يמיئا وشمالا لا يسمعها الا من كان في قربه .

وان كان الميت لا ولاية له فالصلاة والحدّة الا الدعاء ، فاذا
استغفرت للمؤمنين والمؤمنات ، دعوت لنفسك وكبرت الرابعة وسلمت ،
وان شئت قلت بعد التكبيرة الثالثة :

الحمد لله الذي منه المبدأ ، واليه الرجعى ، وله الحمد فى الآخرة
والأولى ، والحمد لله الأول والآخِر ، والظاهر والباطن ، وهو بكل
شئ عليم .

الحمد لله الذى يميت الأحياء ، ويحيى الموتى ، ويبعث من فى
القبور (ربنا وسعت كل شئ رحمة وعلما ، فاغفر للذين تابوا واتبعوا
سبيلك وقهم عذاب الجحيم . ربنا وأدخلهم جنات عدن التى وعدتهم
ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم انك أنت العزيز الحكيم .
وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته وذلك هو الفوز
العظيم) ثم يسلم على النبى ﷺ ثم تستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات
ثم تكبر الرابعة ثم تسلم .

* مسألة :

والمولود اذا استهل صلى عليه واستهلاله أن تتبين حياته بصياح
وغيره ، والمرجوم اذا جاء تائباً صلى عليه ، فان رجم ولم تكن منه
توبة لم يصل عليه ، ومن كان له والد أو وولد مشرك فمات فلا يصل
عليه ، ولا يقيم على قبره ، واذا أراد أن يمضى خلف الجنازة فلا بأس .

وعن أبى عبد الله أنه يجوز أن تصلى على الجنازة امرأة بالنساء
إذا لم يكن رجل كان الميت رجلاً أو امرأة وتقوم وسطهن •

*** مسألة :**

ووجدت : فيمن وجد مقتولاً أنه لا يصلى عليه حتى يعلم
أنه من غير أهل الشرك •

وقال من قال : إذا كان في أمصار العرب من أهل الإسلام صلى عليه
حتى يعلم أنه مشرك ، ويعجبني هذا القول ، وأما إذا كان في أرض
الشرك لم يصل عليه حتى يعلم أنه مسلم •

*** مسألة :**

قال أبو سعيد رضى الله عنه : ان السقط التام الخلق اذا خرج
ميتاً يختلف في الصلاة عليه •

قلت له : واذا لم يعرف خرج حياً أو ميتاً ؟

هذه المسألة قد تقدمت أول الباب •

وسألته عن المتيمم يصلى بالمتوضىء على الجنازة ؟

قال : نعم •

وسئل عن قوم قبروا ميتاً ولم يصلوا عليه ؟

قال : عليهم التوبة وقد خالفوا الأثر •

قلت : فعليهم أن يصلوا عليه ؟

قال : نعم •

قلت : فعلى القبر أم حيث كانوا ؟

قال : معي أنهم حيث كانوا ، وقد صلى النبي ﷺ على النجاشي

وهو بأرض الحبشة •

قلت : وان صلى واحد أجز عن الجميع ؟

قال : عندي أنه قد صلى على الميت •

قلت : فان لم يعرفوا الصلاة ؟

قال : عليهم أن يتعلموا ، وسألته عن قوم لهم يجدوا من يصلى على

الميت ، هل يجوز لهم أن يقبروه قبل أن يصلوا عليه الى أن يضيوا

من يصلى عليه ؟

قال : معي أنه لا يجوز لهم ذلك الا أن يخافوا ضررا بوجهه من

الوجوه •

قلت له : فيجوز أن يصلوا عليه اذا قبر في غير موضع قبره

ولو بعدت المسافة ، ويتأملوا ذلك ؟

قال : هكذا عندي .

قلت له : فان لم يقبر الميت بعد أيجوز أن يصلوا عليه ويتأملوا ذلك اذا كان في موضع آخر من غير حضور الميت فيه ؟

قال : معى أنه لا يجوز ذلك .

قلت له : وانما ذلك اذا غاب الميت في قبره ؟

قال : هكذا عندي .

قلت له : فان لم يصلوا عليه لعذر أو بغير عذر ؟

فعلیهم أن يصلوا علیه ولا غاية لذلك بتعلقه علیهم أم لذلك حد ؟

قال : معى أنه قد قيل في ذلك باختلاف :

فقال من قال : اذا انقضى ثلاثة أيام سقط عنهم وجوب الصلاة عليه ، وليس عليهم الأفضلية .

وقال من قال : لا يسقط عنهم ذلك حتى ينقضى شهر ، فاذا انقضى شهر سقط لزوم ذلك عنهم الا فضيلة .

وقال من قال : لا يسقط ذلك عنهم أبدا ولا عذر لهم أن يصلوا عليه .

باب

في الزكاة ومعناها وما يجوز فيها وما لا يجوز فيها

قال الله تعالى : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله) ففي التفسير أن الفقراء : فقراء المسلمين الذين لا يسألون الناس •

• والمساكين : الذين يسألون الناس •

• والعاملين عليها : الذين يجبون الصدقات •

والمؤلفة قلوبهم : قيل : اثنا عشر رجلا من قادة العرب ، ودخلوا في الإسلام كرها منهم : أبو سفيان بن حرب ، كان النبي ﷺ يعطيهم من الصدقة لتألفهم على الاسلام ، وقد انقطع حق المؤلفة اليوم الا أن ينزل قوم بمنزلتهم ، فاذا أسلموا أعطوه من الصدقات ليتألفوا بهـ 1 على الاسلام بذلك ، ويكونوا دعاة الى الاسلام •

• وفي الرقاب : وهم المكاتبون •

• والغارمين : وهو الرجل يلزمه غرم في غير فساد •

• وفي سبيل الله : يعني الجهاد •

وابن السبيل : وهو المسافر ، وفي نسخة يعنى المسافر غنى أو فقير •

فهذه ثمانية أسهم فذهب منها سهم المؤلفة ، والمساكين هم الفقراء
ولهم سهم واحد ، بقى ستة أسهم ، فاذا كان امام عدل فالرأى فيها
اليه يعطى العاملين عليها ما يستحقونه من ذلك ، ويقسم صدقة كل
موضع وكل قرية على فقراء أهل تلك القرية •

وقيل : لا يخرج منها شيء الى غيرها الا عن فضل عنهم ، يعطيهم
ما يكفيهم من طعامهم وكسوتهم الى مثلها من قابل ان كان فى المال
سعة ، وان فضل بعد ذلك شيء أخرجه الى أقرب القرى اليهم فقسمه
فى فقرائهم •

وان لم يكن فى المال سعة قسم ما وجده ويفضل الضعيف
والعجوز ، وذا العيال ، وأهل الفضل فى الاسلام ، ومن كان من أهل
الصدقة غائبا فى حج أو غيره فانه يرفع له نصيبه حتى يقدم •

واذا لم يحضر الامام أحد من أهل تلك السهام ، أو لم يكونوا
مثل العاملين والغارمين وابن السبيل ، كانت الصدقة للفقراء والمساكين ،
وان كان أحد من أولئك أعطاهم الامام على ما يرى ويحفظ الباقي عنده
لن طلب اليه من أهل هذه السهام ، ولما يحتاج أن يقوى به من أمر
الدعوة للاسلام فينفقه على من يقوم لمجاهدة العدو ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ، فذلك جائز له ، وقد فعل ذلك المسلمون ، وأخرجوا
للفقراء الثلث من الصدقات ، وقسموها عليهم ، والثلثان يقبضها
الامام وان احتاج الامام أيضا الى الصدقة كلها لمجاهدة العدو
وعز الدولة ، فذلك واسع له ، وقد جعل الصدقة فى وجهها •

وان لم يكن امام وكان صاحب الصدقة هو الذي يريد انفاذها الى
اهلها ، فمن أعطاها من أهل هذه السهام فقد برىء منها ، وأحب
أن يجتريء بها الفقراء ، ويوفر أهل الورع والأرحام اذا كانوا من
الفقراء ، وكذلك الجيران الفقراء .

وقيل : كل نفقة في غير حق الله فهي تبذير ، وان قلت ، وقيل
لا يعطى من الصدقة في دين ميت ، ولا في كفن ميت ، ولا بناء مسجد ،
والا شراء مصحف ، ولا في حج ، ولا لمطوك ، ولا لغنى غير مسافر ،
ولا لمن يعوله الغنى من أولاده الصغار وزوجته ، ولا يستأجر من الصدقة
في انفاذها الى أهلها .

والمعنى عندي في ذلك أنه لا يفعل ذلك الذي هي عليه اذا أخرجها
الا أن تصل الى أهلها تامة .

* مسألة :

قلت : هل للرجل أن يأخذ من الزكاة ويشترى به مصحفا يتعلم
منه القرآن ؟

قال : معنى أنه قيل ليس له ذلك اذا كان مستغنيا عن ذلك ، وأما اذا
أخذه لفقره فيعجبني أن يجوز له ذلك .

قلت له : فهل له أن يأخذ من الزكاة ، ويشترى كتب العلم ، أو
قرطاسا ينسخ فيه العلم ؟

قال : معنى أنه قد قيل ذلك .

قلت : فما الفرق بين الكتب والقرطاس والمصحف ، وكله انما أراد به التعليم ؟

قال : فلا فرق عندي في ذلك ، والمصحف عندي في ذلك أكد فأحسب انما المعنى في ذلك فيما جاء مجملا ، أن لا يشتري من الزكاة مصحفا ، ولا يبنى منها مسجدا انما يكون ذلك بمصحف موقوف لغير ملك ، لأن هذا يكون في الأمصار وفي جوامعها توقف المصاحف والآثار .

فان خرج هذا فعندي أنه يخرج على هذا ، وان ثبت هذا عندي في المصحف في الانسان بعينه ثبت عندي في الكتب والقرطاس مثله ، وأما قوله في الحج فقد عرفت في الفقير أن له أن يأخذ الزكاة ويحج ، وقال من قال : ليس له ذلك .

* مسألة :

وعن الفقير هل له أن يأخذ من الزكاة ويحج ؟

أقول : معنى أنه اذا أخذ قوته لسنة ويبلغ به الى الحج وحج ، وانما ليس له أن يحج من الزكاة اذا كان غنيا ، وانما يأخذ ما يحج به خاصة ، وقد قيل : لا يحج من الزكاة الا ذو عناء أو غنى .

قال : ذو الغنى الفقيه الذي به العنى في أمور المسلمين ، وذو العناء الذي له العناء في قبض الصدقة ، وقيل عن بعض : انما ذلك في أيام الدولة ، وقيل ذلك في كل وقت .

قلت له : فان كان يجب عليه الحج في ماله ولم يحج حتى افتقر ، هل له أن يأخذ من الزكاة للحج خاصة ؟

قال : معى أنه يختلف فى ذلك •

قلت له : هل يجوز أن يعطى الفقير من بعد موته لقضاء دينه
ما يتزوج به ؟

قال : معى أنه قد قيل ان له ذلك اذا احتاج اليه •

* مسألة :

سألت أبا سعيد محمد بن سعيد أسعده الله : هل يجوز رجل
أن يشتري سلاحاً من الزكاة ، ويأخذ لذلك ؟

قال : عندي أنه جائز له ذلك اذا أراد الجهاد •

قلت له : فان كان على الفقير دين هل يجوز للمزكى أن يعطيه أن
يقضى دينه ؟

قال : معى أن له ذلك فأما قوله فى الجامع ولا لمن يعوله الغنى من
أولاده الصغار ، ولا زوجته •

فقد وجدت : هل يجوز أن يعطى الغنى زوجته وأولاده الصغار
من زكاته ويبرىء بذلك ؟

قال : معى أنه فى ذلك باختلاف :

فقال من قال : اذا كان الوالد غنياً لم يجز لأحد أن يعطى أولاده
الصغار ولا زوجته ، لأنه يلزمه عولهم •

وقال من قال : اذا كان يعلم أن الوالد لا يقوم بأولاده وزوجته على ما يجب عليه مما يلزمه لهم جاز أن يعطوا من الزكاة ، ويجزى ذلك •

وقال من قال : يجوز أن يعطوا من الزكاة على حال ، وتجزى من أعطاهم لأنهم لا غنى لهم ولا يضرهم غناه •

ولأما قوله في الجامع : ولا يستأجر من الصدقة في انفاذها الى أهلها فقد قال أبو سعيد : في الأجرة في اصلاح الزراعة وشواقتها قبل الدراك أن ذلك فيه الزكاة من الرأس قبل القسم ، ولا أعلم في ذلك اختلافا ، لأنه ضمان الأجرة على المستأجر لها في ذمته •

ولأما ما كان من الأجرة منذ أدركت الزراعة الى أن تداس وتصير حبا ففيه عندي اختلاف من المسلمين : فمن رأى فيه الزكاة على أرباب الزراعة وذلك على قول من يقول ان الزكاة في الذمة ، وليس هي بمنزلة الشريك فلا غرم عليها مثل الشركاء •

ومنهم من لم ير في تلك الأجرة زكاة ، لأن الزكاة بمنزلة الشريك ، وكل أجرة في صلاح الثمرة فهي من رأس الثمرة على جميع الشركاء ، والزكاة شريك مثل الشركاء •

وأما الطعمة التي يأخذها العمال في الجزاز فينظر في ذلك ، فلن كانت سنة فقد ثبت لهم ففيها الزكاة فيما يبقى من الثمرة على جميع الشركاء كل بقدر حصته ، وإن كان ذلك تخرج مخرج الزكاة فقد مضى القول بالاختلاف •

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج فى قول أصحابنا أن الاجارات الثابتة هى بمنزلة الديون ، الا أنه يختلف عندى فى معانى قولهم فى ثبوت الكراء اذا كانت الأجرة سنين أو سنة أو شىء معروف ؟

ففى بعض قولهم أنه ان كانت الأجرة صحيحة كان المال مستحقا من حين وقعت الأجرة ، وفى بعض قولهم حتى تنقضى المدة التى وقعت عليها الأجرة من العمل والسكن ، ثم حينئذ يستحق المؤجر أجرته ، فاذا استحقها بأحد الوجهين كانت مالا حالا عندى ، فإن كان على قدرة من أخذها فالقول فيها عندى بمنزلة الدين الموجود ، وان كان لا يقدر على أخذها فالقول فيها القول فى الدين المؤيس منه •

ولا يبين لى فى الأجرة فرق غير معانى الديون الا أن يكون فى سبب لم أقف عليه ، والله أعلم •

قلت له : للزارع أن يحصد زرعه ويقسمه سنبلًا ، ويسلم مقدار الزكاة منه سنبلًا ويكون مسلما ما يلزمه من الزكاة أم لا ؟

قال : معى أنه اذا سلم ما يجب عليه بحكم واحتياط ، فليس عليه أكثر من ذلك •

قلت : فالشواف والرقاب والدواس يكون على صاحب الزرع فى أجرة هؤلاء زكاة أم لا ؟

قال : معى أن عليه زكاة أجرة الشايف للزرع ، القائم لأنها وجبت قبل محل الزكاة ، فأما الدواس والرقاب فمعى أنه مثل أجرة الجزار ،

والقول فيه على ما مضى من الاختلاف ، كذلك أجرة الذين يحملون السنبل
من الضواحي الى القبض فالقول والاحد •

* مسألة :

وعنه رحمه الله قلت له : فالذى تلزمه في ماله الزكاة فتتلف الزراعة
بعد كيلها ، هل له أن يبريء نفسه منها اذا كان فقيرا في وقته ذلك ؟

قال : لا أعلم أن له ذلك ،

قلت له : فان أعطى من الزكاة في حال غناه فأتلفها وهو غنى ، ثم
افتقر ، هل له أن يبريء نفسه مما يجب عليه من تلك الزكاة ؟

قال : أرجو أنه قد قيل في ذلك باختلاف اذا لزمته للفقراء وهو
فقير ، ولم يقدر على الخلاص منها •

قلت : فرجل حبس شيئا من زكاته لأجل هؤلاء السائل الذين يردون
الى بيته ، وكان يعطيهم الواحد بعد الواحد حتى أنفدتها ، هل يجزيه
ذلك ؟

قال : تجزيه ذلك عندي ان شاء الله وقد قال الله تعالى : (للسائل
والمحروم) فهذا عندي من السائل •

قلت له : فرجل ميز زكاته وجعلها في جانب الجنور ، وسكت فأخذها
الفقراء ، هل يجزيه اذا رضى بفعلهم ؟

قال : معى أنه قد قيل في ذلك باختلاف :

فقال من قال : يجزى عنه ذلك رضى أو لم يرض •

وقال من قال : ان رضى اجزأ ، وان لم يرض لم يجز عنه ، وذلك ان أخذوه على وجه الزكاة ، وعلى أنه من الزكاة •

قلت له : فان أخذوه على سبيل الغصب ؟

قال : عندي أنه لا يجزيه ولا أعلم فيه اختلافا •

قلت : فان جاء السلطان فأخذها وفرقها على الفقراء على سبيل الزكاة ، هل تكون مثل الأولى ؟

قال : هكذا عندي •

باب

في الصيام في شهر رمضان وفي يوم الشك

وقيل : صوموا لرؤية الهلال وأفطروا لرؤيته فان غمى عليكم فأتموا العدة ثلاثين يوما .

ومن رأى هلال شوال لتسعر وعشرين من شهر رمضان ؟

فله أن يفطر وليس له أن يظهر ذلك فيقتدى غيره الا أن يكون صح الهلال بغيره ، وان كان الواحد الذي رأى الهلال ثقة وشهد بذلك فعلى الناس أن يصوموا بشهادته ، وليس لهم أن يفطروا بقوله .

وكذلك يصام بشهادة واحد عدل ، ولا يفطر الا بشهادة عدلين .

وقال من قال : يصام بواحد ويفطر بواحد ، لأن ذلك ليس من حقوق العباد ، وقول الثقة حجة في حقوق الله كما يكون حجة في طلوع الليل والفجر في حال الصيام .

فان قال قائل : انه لا يصوم ذلك اليوم بشهادة الواحد حتى يصح بشهادة رجلين أنه من شهر رمضان ؟

لم يقبل ذلك منه لما جاء في ذلك أنه يصام بشهادة الواحد ومنزلته خسيصة بلا أن يبلغ به الى براءة الا أنه تلزمه كفارة ،

وإذا صام الناس بشهادة الواحد الثقة ثلاثين يوماً غير اليوم الذي
شهد به إلا أن يصح هلال شوال يفطرون •

* مسألة :

ولا يصوم الناس بشهادة امرأة وإن كانت عدلة ، ولا بشهادة
أهل الذمة وإن كانوا عدولاً في دينهم •

وعن أبي المؤثر أنه تجوز شهادة المرأة العادلة ، والعبد والأمة
على هلال شهر رمضان إذا كانوا عدولاً ، وأما هلال شوال فلا يجوز
الافطار إلا بشاهدي عدل •

* مسألة :

ومن أفطر يوم الشك يعد خبر الثقة متولاً أن عليه بدله ؟
فالحكم فيه الأثم ، وبعض شدد عليه في الكفارة ، ورآه متعمداً
في الإفطار •

وقول : هو آثم والكفارة ساقطة عنه ، وإذا رأى هلال شوال رجل
من المسلمين فليس عليه أن يخبر ، ولا يجوز للناس أن يفطروا بقوله ،
وليس له أن يظهر افطاره ، وإن أكلوا بقوله كانت عليهم كفارة ، وعليه
هو التوبة إن أظهر افطاره ، وكانت له الولاية ، فإنه يستتاب ، فإن تاب
والأبرياء منه ، ولكن له أن يفطر سريرة ، والله أعلم •

وقيل : إن أظهر افطاره وجبت عقوبته وسقطت ولايته •

* مسألة :

وإذا كان قوم معتكفين في شهر رمضان وقيل لهم : ان الهلال قد أهل البارحة ، وأن الناس قد صلوا العيد وأفطروا وسمعوا ضرب الطبول ؟

فلا يجوز لهم الافطار حتى يشهد عندهم شاهدا عدل برؤية الهلال .

* مسألة :

والشهرة في الهلال تواتر الخبر وانتشار الناس من المخرج ، والله أعلم .

وإذا كثرت الأخبار برؤية الهلال ولو كانوا غير ثقات ، فغلب على الظن أنهم صادقون فحرام الصوم كذا أظن عن الفضل بن الحواري .

* مسألة :

فيمن أفطر الناس بشهادتهما ، ثم صح أنهما شهدا زورا ؟

فاذا ثبتت الحجة بقولهما وأفطر الناس فذلك حكم قد ثبت ولا يصح نقضه ، ولو رجعا عن ذلك وقالوا : انهما شهدوا زورا ولم يقبل منهما وليس توبتهما معنى الاستغفار ، ويكتمان على أنفسهما لأنه لا يقبل منهما الرجوع .

* مسألة :

قال أبو المؤثر : لو أن شاهدين شهدا على هلال شهر قبل أن ينقضى ذلك الشهر الذى شهدا به ؟

فشهادتهما مقبولة اذا كانا عدلين ، وان شهدا على هلاله فى يوم قد سمياه ، وقد انقضى الشهر لم تقبل شهادتهما ، ولو كانا عدلين كان ذلك فى شهر رمضان وفى غيره •

* مسألة :

ومن رأى الهلال يوم الثلاثين من شعبان قبل الزوال وبعده ؟

لم يحصل له صوم ذلك اليوم اذ الصوم لا يصح الا بالبينة ، واذا رأى هلال شوال يوم الثلاثين من رمضان بعد الزوال لم يكن له الافطار لاتفاق الأمة اذا رأى الهلال قبل الزوال أفطر لقوله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤية الهلال وأفطروا لرؤيته » فأى وقت رأينا هلال شوال جاز لنا الافطار بظاهر الخبر الا موضعنا منعنا منه دليل ، وقد قامت الدلالة من طريق الاتفاق أن نفطر اذا رأيناه بعد الزوال فسلم ذلك لاجماعهم وتنازعوا فيه قبل الزوال •

فاذا كان التنازع مع رؤية الهلال وجب الافطار بظاهر الخير والله أعلم •

واختلف فى رؤية الهلال بالنهار :

فقول : ان أبصر أمام الشمس فهو هلال ليلة الثانية ، وان أبصر خلف الشمس مما يلي المشرق فهو هلال الليلة الآتية ، ومختلف أيضا في رؤية الهلال بالنهار قبل الزوال وبعده .

وفي موضع : ان أبصر نصف النهار فالرأى فيه أن أبصر بعد زوال الشمس ، فهو هلال الليلة المستقبلة ، ولا يجوز له الافطار بعد الزوال .

وان أبصر قبل الزوال فهو هلال الليلة الماضية ، ولا بأس بالافطار ، وفي موضع أن من رأى هلال شهر شوال يوم الثلاثين أن تغرب الشمس فأفطر ظنا منه أنه يجوز له ، فقول عليه بدل يومه .

وقول : بدل ما مضى من صومه .

وقول : عليه البذل والكفارة ان رأى الهلال يوم الثلاثين باكرا بالنهار ، فأكل فعليه الكفارة .

وان رأى آخر النهار فأكل ؟

قول : عليه بدل يومه ، وبعض أفسد صومه ، والله أعلم .

* مسألة :

وقيل : يكره صيام يوم الشك الا لمن كان صائما من قبل ، فان صامه فلا بأس عليه ، وان صامه صائما على أنه ان كان من

رمضان فهو من رمضان فقد صامه ، فان صح الخبر في ذلك اليوم على أنه من شهر رمضان فقد تم له صومه ولم يكن عليه بدل •

وان صح في الشهر بعد انقضاء ذلك اليوم الذي هو أول الشهر فعليه بدل ذلك اليوم الذي صامه على الشك ، وان صح الخبر بعد انقضاء الشهر لم يكن عليه أيضا بدل •

وقال من قال : يبدله على كل حال ، لأنه صامه على الشك والرأى الأول أكثر عندي ، وبه نأخذ ، وان صح الخبر بعد انقضاء رمضان ، ولم يكن صام ذلك اليوم فلا بدل عليه •

وان صح الخبر قبل انقضاء الشهر فعليه البدل والمأمور به الامساك عن الأكل يوم الشك الى وقت الضحى •

فان صح الهلال أتم الصيام ، وان لم يصح الهلال فجائز لهم الافطار ، ومن لم ينتظر بالأكل الى ذلك الوقت كان مخالفا للمسلمين ، ولا أرى عليه بأسا ، فان صح خبر الهلال بعد أن أكل فعليه الامساك عن الأكل ويتم الصيام •

فان اعتمد على الأكل بعد الصحة فهو كمن أفطر في نهار رمضان الا أن يكون جهل ، وظن أن الأكل لا يحرم عليه لأنه قد أكل كالمسافر والحائض •

وقال من قال : يعذر بجهله •

* مسألة :

ومن أصبح يوم الشك على عقد الصيام فان جاء الخبر أنه من شهر رمضان في ذلك اليوم اعتد به •

وقول : عليه بدله على كل حال ، وان لم يجيء الخبر في ذلك اليوم ، وجاء من الغد ، أو في الشهر أن ذلك اليوم كان من رمضان لم يعتد به ، وكان عليه بدله ، وان صح الخبر بعد انقضاء الشهر أن ذلك اليوم الذي صامه على الشك كان من رمضان فأكثر القول أن لا بدل عليه وقول عليه البديل على كل حال •

وقال أبو سعيد في يوم الشك : اذا لم تصمه الناس حتى انقضى الشهر ، ثم صح بعد انقضاء الشهر أنه منه ، فقول : على من لم يصمه البديل ، وقول : لا بدل عليه ، وان صح في شهر رمضان أنه منه فعليه صيامه ، ولا أعلم في ذلك اختلافا •

قيل : فان صح مع أهل البلد كلهم الا واحدا يكون مخصوصا بعلمه ، ويكون القول لكل قوم هلالهم أنه هو خاص في الواحد ؟

قال : هكذا عندي •

* مسألة

وقيل : من صام يوم الشك على أنه ان كان من رمضان فرضا ،

وان كان من شعبان كان تطوعا ، فهـذا رجل قـدم عمله قبل نيته ،
والأعمال لا تجوز حتى يتقدمها النيات •

وفي حفظى عن الشيخ أبى مالك : أن صوم يوم الشك لا يجزى
عن صامه ، ولو جاء الخبر بصحة دخول شهر رمضان فى صدر النهار
أو آخره ، وإذا كان اعتقده على غير يقين فى الابتداء ، وقال ذلك كان
قول أبى محمد عبد الله بن محمد بن محبوب ، والله أعلم •

الفهرس

الصفحة

٥	باب فى طلب العلم
١٠	باب فىما فىب على المتعلم وما فىب على المعلم لمن بعلمه
١٣	باب فىما فىكون به المرء مسلما وفى أسماء أهل القبلة
٢٠	باب فى الولاية والبراءة
٤١	باب فى الكبائر والإصرار عليها
٤٦	باب فى الغيبة وما جاء فىها
٥١	باب فى التوبة
٥٥	باب فى النبات
٥٩	باب فى حسن الخلق
٦١	باب فى تشمىت العاطس
٦٥	باب فى رد السلام وفى السلام
٧٠	باب فى صلة الأرحام
٧٤	باب فى الشارب والعانة وحلق الشعر
٧٩	باب فى قراءة القرآن وما فىبوز للعلم فى الصبيان

الصفحة

١٨١	باب في الطهارات
١١٠	باب في الأكلف ومعانيه
١١١	باب في الغسل من الجنابة
١١٩	باب في الوضوء ومعانيه
١٣٦	باب في التيمم ومعانيه
١٤٥	باب في الصلاة وما ينقضها وما يلزم فيها
١٨٣	باب في صلاة الجماعة ومعانيها
٢٠٨	باب في صلاة السفر
٢٣١	باب في صلاة المريض والمقيد
٢٤٠	باب في صلاة الوتر وصلاة القيام
٢٥٢	باب في صلاة الجمعة ومعانيها
٢٦٤	باب في صلاة العيدين وما جاء فيهما
٢٧٢	باب في سجود القرآن وسجدة السهو وصلاة النفل

الصفحة

٢٨١

باب في صلاة الجنّازة ومعانيها

٢٩١

باب في الزكاة ومعناها وما يجوز فيها وما لا يجوز فيها

٣٠٠

باب في الصيام في شهر رمضان وأقرب يوم الشكّ

رقم الايداع ٧٠٩٨ لسنة ١٩٨٥

مطابع سجل العرب

